ARABIA



الملك والجند

في العلاقات البريطانية السعودية

1910-1932



جمال محمود حجر

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

عميد كلية الآداب جامعة الإسكندرية سابقاً

المد والجزر
في العلاقات
البريطانية السعودية
1910- 1932



الطبعة الأولى

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

اســـــم الكتـــــاب: المد والجزر في العلاقات البريطانية السعودية

اســـــم المؤلـــــف: جمال محمود حجر

موضـــوع الكتـــاب: تاريخ

مقـــاس الكتـــاب: ١٧ × ٢٤ سم

عـــدد الصـــفحات: ١٠٦

رقـــم الإيـــداع: 978 – 605 – 69742 – 6- 3 **I.S.B.N**

التوزيع والنشر

٦/١١ شارع وحيد أفندي – حي توفيق بك – كوجوك

جكمجه – أسطنبول – تركيا – ت:٠٠٩٠٥٤٥٤٨٨٦٨٧٠

هاتف: ٠٠٢٠١٠٢٧٠١٣٣٢٦ – ٠٠٢٠١٥٥٥٥٦٦١٣٩

E-mail: info@arabhistorypublishing.com

Website: www.arabhisorypublishing.com





المد والجزر
في العلاقات البريطانية السعودية
1910- 1932

جمال محمود حجر



إهداء

إلى ذكرى من سبقني إلى دار الحق

إبني محمد جمال حجر

يرحمه الله رحمة واسعة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لم يتبلور النظام البريطاني في منطقة الخليج العربي قبل أن تصبح بريطانيا سيدة البحار في القرن التاسع عشر، حين فرضت فيها ما يعرف بـــ "السلام البريطاني" *Pax Britanica* . ولهذا عهدنا في علاقة بريطانيا ببلدان الخليج أنها كانت "علاقة بحرية"، تهدف إلى تأمين خطوط الاتصال بين أجزاء إمبراطوريتها المترامية الأطراف في الشرق، وحماية مصالحها التجارية. ولكي يتحقق لها ذلك، عقدت مجموعة من "الاتفاقيات التعاهدية" مع مشايخ الخليج العربي، وعملت على إزاحة كل القوى الأجنبية المنافسة لها إلى خارج المنطقة؛ كما جرى مع كل من فرنسا وروسيا. وظلت بريطانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي بَقِيَ اهتمامها يتنامى بسواحل شبه الجزيرة العربية منذ بداية القرن التاسع عشر إلى أن تفردت بالنفوذ في المنطقة بعد الحرب العالمية (الأولى). وخلال تلك الفترة أجرت بريطانيا عمليات مسح لسواحل الخليج العربية، وبدأت بإجراء دراسات لمشروعات الملاحة النهرية في العراق، والطرق البرية والسكك الحديدية في شمالي شبه الجزيرة العربية.

أما قلب شبه الجزيرة العربية فقد بقى في عزلته التقليدية بعيدًا عن طموحات الدول الأوروبية، إذ لم تجد بريطانيا من الأسباب ما يدفعها إلى اقتحام فيافيه المترامية الأطراف. بينما وجد الرحالة والمغامرون الأوروبيون من الدوافع ما يحفزهم على ارتياد المخاطر وتحمل المشاق، فأَطْلعوا العالم الخارجي على كثير من أسرار ذلك القلب، ورسموا صورًا عديدة لأشكال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيه، كما وضعوا لأول مرة خطوطًا مهمة على خريطته الصماء.

وحتى الربع الثاني من القرن العشرين، كان في إمكان بريطانيا أن تدّعي بأن الخليج قد أصبح "بحيرة بريطانية". أما البحر الأحمر فكانت له ظروف خاصة بحكم إطلالة الأماكن المقدسة الإسلامية عليه، وكان محكوماً بمعاهدة الامتيازات التي عقدتها بريطانيا مع الدولة العثمانية، والتي ظلت سارية المفعول إلى أن ألغاها الملك عبد العزيز آل سعود آل سعود عام 1927. لقد ظلت علاقة بريطانيا بشبه الجزيرة العربية على هذا النحو تجري عند نقاط التماس البحري مع اليابسة، ولا شأن لها بالداخل وما يجري فيه لأسباب جغرافية وأنثربولوجية واقتصادية وأمنية حتى قيام الحرب العالمية (الأولى) حين وجدت بريطانيا نفسها في حاجة إلى مساعدة كل الأطراف المسؤولة فيه.

وهذه الدراسة تسعى إلى فهم العلاقات بين الأطراف الثلاثة المعنية بسواحل شبه الجزيرة العربية وتلك المعنية بدواخلها خلال العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين؛ أي بين بريطانيا المعنية بالسواحل، والدولة العثمانية المعنية بأطرافها في الإحساء والحجاز، وعبد العزيز آل سعود المعني بقلبها في نجد. فقد كانت بريطانيا تتطلع إلى إزاحة النفوذ العثماني الشكلي عنها، أما عبد العزيز آل سعود فكان يرى أن من واجبه "استرداد أرض الآباء والأجداد" الواقعة في دائرة النفوذ العثماني، وإبعاد النفوذ البريطاني المحتمل عنها. وهنا ظهرت الحاجة ملحة لإقامة نظام لعلاقات تقوم على التواصل المباشر مع بريطانيا لم يكن له وجود من قبل.

والدراسة وهي ترتكز على هذه المحاور الثلاثة: محور الحضور العثماني، ومحور التفوق البريطاني، ومحور الطموح السعودي، إنما تمزج بينها جميعًا، لأن الحركة على أي منها ما كانت لتتم بغير التأثير المباشر في المحورين الآخرين. وقد ساهمت مقدمات الحرب العالمية (الأولى) في تنشيط حركة تلك المحاور في وقت واحد تقريبًا على المستويين الرسمي والعملي. وأدت هذه الحركة إلى ضرورة إنهاء حالة العزلة التي عاشها قلب شبه الجزيرة العربية، وبدأ هذا القلب، بكل ما فيه من زخم وقوة، يطل على المناطق الساحلية شرقا وغربا، ويوجه أحداثها. عندئذ أدركت بريطانيا، التي كانت معنية بالسواحل فقط، أنّ عليها إعادة النظر في مواقفها السياسية السابقة، كما رأت أن علاقتها مع عبد العزيز آل سعود صارت حتمية؛ فقد صار عبد العزيز آل سعود يمثل قوة جيوبوليتيكية تسعى لتثبيت وجودها داخليًا وخارجيًا، وبدأت الجغرافية السياسية لبلاده تتشكل لتجمع بين الساحل والداخل. وبينما كانت كل المؤشرات تكشف عن حالة الضعف العام التي ألمت بالدولة العثمانية، كانت قوة بريطانيا السياسية والعسكرية تفرض نفسها، لتملأ الفراغ العثماني في المنطقة، وهو الفراغ الذي تكشّف نتيجة لانشغال الدولة بصدامات مع رعاياها كما في البلقان، أو مع قوى

أوروبية أخرى كإيطاليا كما في طرابلس، وبمرور الوقت تأكد أن بريطانيا هي القوة الكبرى الوحيدة في المنطقة التي كان على عبد العزيز آل سعود أن يتعامل معها. وبدوره أثبت أنه يمثل القوة المحلية الرئيسة التي يجب على بريطانيا أن تحسب حسابها.

وفي عام 1913 برز عبد العزيز على السطح بالفعل، ونجح في فتح بوابة بحرية لقلب الجزيرة العربية الصحراوي على حساب العثمانيين في الإحساء، وأصبح يشكل مصدر تهديد حقيقي للمصالح البريطانية في الخليج في حال عدم التسليم بها. كان هذا بداية التغيير الحقيقي في سياسة بريطانيا تجاه قلب شبه الجزية العربية، ما دفعها إلى توقيع اتفاقية عام 1915 معه. وأثبتت الأحداث أن الرجل لم يكن يُسلم بسهولة للمطالب البريطانية.

وفي سنة 1919 انكسرت الدولة العثمانية في الحرب العالمية (الأولى)، وتم تفريغ شبه الجزيرة العربية بالكامل من بقايا قواتها هناك. وكان من الضروري أن يتم ملء هذا الفراغ العثماني بالانتداب أو النفوذ. أما قلب شبه الجزيرة فقد ملأه عبد العزيز آل سعود بإرادته وذراعيه. وحينما توقفت الحرب العالمية (الأولى)، لم تتوقف حرب عبد العزيز، لأن أهدافه الاستراتيجية لم تكن قد اكتملت بعد؛ ففي عام 1921 ضم حائل، وفي عام 1925 ضم الحجاز، واكتملت منظومته بضم عسير عام 1926. خلال تلك السنوات لم يعد عبد العزيز حاكماً تقليدياً يحكم قبائله في الداخل الصحراوي، وإنما صار قوة إقليمية فاعلة تطل على سواحل الخليج وعلى سواحل البحر الأحمر، وتجاور الوجود البريطاني في مناطق الانتداب، وكان على بريطانيا أن تتعامل معه طبقا لصيغ جديدة.

وقد شهدت الفترة التالية (1919 – 1926) حراكاً دبلوماسياً غير مسبوق في تجربة فريدة لعبد العزيز في العلاقات الدولية، كما شهدت انفتاحاً غير مسبوق من جانب بريطانيا على قلب شبه الجزيرة العربية. ومن أجل هذه المهمة وظفت بريطانيا رجالاتها من ذوي الخبرة بالمنطقة (مثل الكابتن شكسبير في 1911 ثم فيلبي وستورز وجوردن وكلايتون وغيرهم ممن سترد أسماؤهم في هذه الدراسة) للتعامل مع رجل وصفوه بأنه يعرف جيداً أين يضع قدميه، وكيف يتفاوض، وعلى ماذا يتفاوض، دون أن يفلت منه الخط الاستراتيجي للتفاوض.

هكذا شهدت مرحلة ما قبل عام 1913 عزوفاً بريطانيا عن التدخل في شئون قلب شبه الجزيرة، تاركة ذلك للرحالة والمغامرين. ثم شهدت مرحلة ما بعد عام 1913 مراقبة دقيقة لما

يجري في الداخل، لقياس انعكاساته على الخارج. ثم شهدت فترة الحرب العالمية (الأولى) محاولات فاشلة لإشراك عبد العزيز في برنامج الحرب البريطاني، ثم شهدت مرحلة ما بعد الحرب خطوطاً جديدة لسياسة بريطانيا وتسليماً بطموحات عبد العزيز المشروعة. ثم تبلور ذلك كله في أسلوب التعامل معه بندية ومساواة من خلال اتفاقيات دولية.

*****

وبعد هذه المقدمة التاريخية، رأيت أن الأمر يتطلب مقدمة منهجية تعنى بمنهجية البحث في قضية "المد والجزر في العلاقات البريطانية السعودية"، ورغم أن مصطلح "المد والجزر" مصطلح جغرافي، إلا أننا رأيناه يعبر بوضوح عن حالة التردد البريطاني بين حالتي "الإقدام والتراجع" في علاقات بريطانيا بقلب شبه الجزيرة العربية. ولذا كان من الضروري النظر في كثير من الموضوعات التي لابد من أن تكون حاضرة في الخلفية الذهنية للباحث، لتوظيفها في صياغة السياق صياغة صحيحة عند معالجة تلك العلاقات. ومن بين هذه الموضوعات الإلمام والتفكر في قضايا تفاعلية قد تكون خارج إطار المكان أو الزمان، ولكنها ترتبط بروابط وثيقة بموضوع المد والجزر، وتساعد على فهمه وإدراك كنهه، ومنها:

- سياسة بريطانيا تجاه العالم الإسلامي، انطلاقا من أن بريطانيا كانت عند المحك تعتبر نفسها دولة إسلامية، لأنها كانت تحكم بلدانا إسلامية كثيرة.

- مدى تأثير الحركةالوهابية، التي انطلقت من قلب شبه الجزيرة العربية، في الشعوب الإسلامية الواقعة تحت النفوذ البريطاني، ومدى تأثيرها في السياسة البريطانية.

- موقف بريطانيا من تطور أوضاع الدولة العثمانية في شبه الجزيرة العربية، سلبا أو إيجابا، على مستقبل الوجود البريطاني في كل من البحر الأحمر والخليج العربي.

- موقف الهند الإسلامية بثقلها البشري الهائل من كل من بريطانيا والدولة السعودية الناشئة.

- موقف الدولة العثمانية من التوسع السعودي على حساب مناطق نفوذها في شبه الجزيرة العربية.

- فهم طبيعة العلاقة بين عبد العزيز آل سعود وبريطانيا خلال المرحلة الممتدة من بداية العقد الثاني من القرن العشرين إلى أواخر العقد الثالث منه.

- تطور موقف بريطانيا، كدولة منتدبة في مناطق الجوار السعودي في كل من العراق وشرق الأردن، من حركة الإخوان النجديين وآثاها على تلك المناطق.

- تطور موقف عبد العزيز آل سعود من حركة الإخوان وانعكاسات ذلك على وجوده السياسي وعلاقاته ببريطانيا.

- علاقة بريطانيا بالهاشميين في الحجاز والمناطق الواقعة تحت انتدابها، ورد الفعل السعودي على الوجود الهاشمي في بلدان الجوار.

- تنوع أشكال الحضور السياسي البريطاني في الشرق الأوسط، وانعكاسات ذلك على الإدارة البريطانية ومراكز صناعة القرار السياسي البريطاني في كل من الهند والقاهرة على العلاقات البريطانية السعودية.

- تعدد جهات الإشراف الإداري والسياسي البريطاني في منطقة الشرق الأوسط ونتائجه على عملية صناعة القرار في السياسة البريطانية تجاه المنطقة.

- محاولة بريطانيا تحجيم طموحات عبد العزيز آل سعود، والعمل على تخطيط الحدود بين بلاده وجيرانها في مناطق الانتداب البريطاني، وفي الإمارات المتعاهدة مع بريطانيا في الخليج العربي .

- الأساليب التي استخدمتها بريطانيا في التعامل مع القضايا السابقة، والتي تتمثل في: الاتفاقيات والمعاهدات والمؤتمرات والاجتماعات ووسائل الضغط والحرب والقتال.

- الإلمام بأدوار مراكز صناعة القرار البريطاني المتمثلة في: وزارة الهند، ووزارة الخارجية، ووزارة المستعمرات، والأدميرالية، ووزارة الخزانة، ومجلس الوزراء، والبرلمان، والرأي العام، والمستشارين من الجهات العلمية داخل إنجلترا وخارجها. وسوف يجد الباحث ضالته في هذه القضايا بين أضابير الأرشيف البريطاني التي أنتجها نشاط كل من: وزارة الهند، ووزارة

الخارجية، ووزارة المستعمرات، ومجلس الوزراء، بالإضافة إلى الأوراق الخاصة بالمسؤولين البريطانيين، ومؤلفات المشاركين في صنع الأحداث والمعاصرين.

- الإلمام بمراكز صناعة القرار عند عبد العزيز آل سعود التي تتمثل في: شخصه، وفي مستشاريه، وفي اجتماعاته مع قادة الإخوان في مرحلة، وفي الرأي العام الإسلامي على اتساعه، وفي علماء المسلمين أينما وجدوا. وسوف يجد الباحث ضالته في وثائق الأرشيف السعودي، وفي التاريخ الشفوي، وفي مؤلفات المعاصرين والمشاركين في صنع الأحداث.

****

ويجب الاعتراف بأن دراسة هذا الموضوع لم تكن سهلة، ذلك أنها اصطدمت بمجموعة من المتناقضات أو المتباينات التي تخص هذا الطرف أو ذاك، فالموقف في الشرق الأوسط، والجزيرة العربية في قلبه، كان دائمًا قابلاً للتغيير، ومفتقرًا إلى الاستقرار، ومليئًا بالتعقيدات، ودراسة هذه المتغيرات، بالنسبة لصانع القرار في لندن أو في غيرها، كانت مسألة صعبة بدون الإلمام الكافي بما يسمى "سياسة الصحراء" *The desert politics* وبدون الإلمام الكافي بالعناصر المشار إليها أعلاه. ولذلك فإن القرار السياسي كان يستغرق وقتًا طويلاً عند التشاور، وحين التواصل بين جهات الإشراف السياسي والإداري على منطقة الشرق الأوسط:

فكانت وزارة الخارجية البريطانية مسؤولة عن شبه الجزيرة العربية، وكانت القاهرة منطلقا لتنفيذ تلك السياسة؛

- وكانت وزارة المستعمرات مسؤولة عن مناطق الانتداب، وكانت وزارة الطيران مسؤولة عن الدفاع عنها؛

- وكانت وزارة الهند مسؤولة عن منطقة الخليج، منذ أبحرت سفن شركة الهند الشرقية البريطانية في مياهه، وفي الوقت نفسه كانت معنية بشئون الأماكن المقدسة في الحجاز، وكانت الأدميرالية مسؤولة عن أمنها.

- وبالرغم من أن شيئًا من التوافق قد تم في عام 1921 بإنشاء قسم الشرق الأوسط ومقره القاهرة تحت إشراف وزارة المستعمرات، إلا أن جوهر الخلاف كان لا يزال قائمًا في كيفية تحقيق

ذلك الإشراف العام، وفي صداه على بلدان الشرق الأوسط ومنها شبه الجزيرة العربية.

وبالرغم من كل هذه التعقيدات في الواقع المحلي للشرق الأوسط، وفي طبيعة إدارة المنطقة؛ فقد استمرت العلاقات السعودية البريطانية تجري في الغالب عن طريق المفاوضات الخاصة والمندوبين فوق العادة.

ولكي نقدر الجهد المبذول في عملية تطوير العلاقات السعودية البريطانية على أسس جديدة من الاتصالات المباشرة، هناك ثلاثة عوامل رئيسة لا يجب أن نغفلها:

أولها: الرأي العام الإسلامي في المناطق الواقعة ضمن الإمبراطورية البريطانية.

ثانيها: أراء وطموحات ومواقف الزعماء المحليين في الشرق الأوسط.

ثالثها: طبيعة المجتمعات القبلية التي تسكن معظم ممتلكات عبد العزيز آل سعود وفهمها لأهمية هذه العلاقات.

ولعل الميزة الوحيدة التي واجهت عملية تأسيس قنوات الاتصال بين الطرفين البريطاني والسعودي هي: أن سياسة بريطانيا كانت خلال العشرينيات وبداية الثلاثينيات تتمتع بقدر كبير من الهدوء في الشرق الأوسط؛ بسبب عدم وجود منافسة من أي من الدول الكبرى؛ إذ نجد لأسباب مختلفة أن كلا من فرنسا وروسيا وإيطاليا والولايات المتحدة كانت جميعها مشغولة بقضاياها في مناطق أخرى، بعيدا عن مناطق النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، وهذا يعتبر ميزة لمراكز صناعة القرار البريطاني، لأنها كانت تعمل في هدوء دون حساب لمنافسة القوى الخارجية. ومن ناحية أخرى فإن عبد العزيز آل سعود أدرك أن بريطانيا هي القوة الوحيدة التي يمكن أن يجدي التعامل معها ولا مكان لغيرها في بلاده. ولهذا نجد أن هذه الفترة شهدت علاقات وطيدة بين بريطانيا وعبد العزيز. كما نجد أن القرارات الرئيسة خلالها كانت تصدر من لندن، بينما كانت متابعة التفاصيل تجري في المنطقة ذاتها عن طريق المندوبين الرسميين المكلفين بتطبيق تلك السياسة.

ولما كان الهدف من هذه الدراسة هو رسم صورة واضحة لطبيعة حركة المد والجزر في العلاقات بين بريطانيا (الدولة الكبرى) وبين الدولة السعودية (التي كانت لا تزال في مرحلة

التكوين) فلا يجب أن ننسى أن بريطانيا لم تكن مجرد دولة كبرى فحسب؛ بل كانت فوق ذلك الدولة المنتدبة في الشرق الأوسط، والتي تمتلك كثيرا من أزِمّة الأمور فيها، وكانت قبل ذلك وبعده أكبر دولة إسلامية، من منطلق أنها تضم تحت رايتها أكبر عدد من المسلمين، وهي صفة في غاية الأهمية في هذا المجال، وكان مسؤولوها يدركون ذلك جيدا.

وإذا كانت بريطانيا قد وقفت بجانب عبد العزيز في مرحلة متأخرة، فإن هذا الموقف لم يكن مقصودًا لذاته؛ وإنما كان يجري ضمن خطة السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، التي كانت تخشى من طموحات عبد العزيز على حساب جيرانه، وجميعهم كانوا أصدقاء لبريطانيا. ولعل طموحات عبد العزيز قد ذكّرت بريطانيا بمحمد علي قبل ذلك بقرن من الزمان؛ إذ كان محمد علي بلاشك مصدر خطر على المصالح البريطانية في المنطقة. وكان من المتوقع أن يكون عبد العزيز آل سعود لاعبا لدور مماثل لدور محمد علي في ذات المنطقة. ولهذا نرصد أن علاقات بريطانيا مع عبد العزيز كانت علاقات مشروطة، وقد قبلها عبد العزيز. وقد نلاحظ أن أسلوب العلاقات المشروطة لا يزال قائما في السياسة الغربية تجاه المنطقة كلها إلى اليوم، فمن لا يسير في ركب قوة كبرى عليه أن يتحمل النتائج.

****

والفصول الستة التالية في هذا الكتاب هي جمع لمتفرقات سبق نشرها في مجلات علمية محكمة في فترات متفاوته فيما بين عامي 1984 و2008، وقد رأينا إعادة نشرها بعد تنقيحها وتنسيقها وصياغتها وضبطها بمنهج يتناسب وموضوع الكتاب، نظرا لما يجمع بينها من تكامل معرفي، واعتمادها على مصادر وثائقية أصيلة وغير منشورة، وتناولها للعلاقات البريطانية السعودية وقنوات التواصل والتمثيل الدبلوماسي بين البلدين خلال العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين. وهذه الدراسات مرتبة أدناه حسب تواريخ النشر:

- **"إنهاء الملك عبد العزيز للامتيازات الأجنبية في الحجاز 1926 - 1927"**، مجلة الدارة، العدد1، السنة 10 (1984).
- **"الآثار السلبية للسياسة الغربية في شمال شبه الجزيرة العربية 1921- 1926"**، مجلة الدارة، العدد 1، السنة 11 (1985).

- **"ملامح التغير في العلاقات البريطانية - السعودية 1910- 1915"، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية**، جامعة قطر، العدد 1(1989).

- **"تبادل التمثيل الدبلوماسي البريطاني السعودي 1929- 1930"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، جامعة قطر، العدد 12 (1989).

- **"بريطانيا بين عبد العزيز آل سعود والشريف حسين 1915- 1920"، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية**، جامعة قطر، العدد 2 (1990).

- **"سير أندرو ريان وأزمة التمثيل الدبلوماسي البريطاني في جدة 1930- 1931"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، جامعة قطر، العدد 14(1991).

- **"الحجاز في الفكر السياسي لمسلمي الهند 1924- 1926"، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية**، العدد الذهبي (1992).

- **"زيارة الأمير فيصل بن عبد العزيز الرسمية لإنجلترا عام 1926"**، في الكتاب الموسوم: **الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود- بحوث ودراسات** (الرياض، دارة الملك عبد العزيز، 2008).

والله ولي التوفيق

جمال محمود حجر

الدوحة في 22/3/ 2020

الفصل الأول

ملامح التغير في العلاقات البريطانية السعودية

اهتمت بريطانيا بالسواحل المحيطة بشبه الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر. ونجحت في تأسيس مناطق نفوذ على أطرافها، تمثلت في عدن وإمارات الخليج العربي، تاركة ما كان للدولة العثمانية من نفوذ إسمي في الحجاز واليمن وإقليم الإحساء. أما وسط شبه الجزيرة العربية، حيث كانت هناك سيادة شكلية على بعض أجزائه للسلطان العثماني، فقد بقي خارج اهتمامات بريطانيا. وأدت مغامرات الرحالة الأوروبيين منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى اكتشاف معالم ذلك القلب، حيث رسموا الخطوط الأولى لخرائط توزيعات القبائل ومناطق الرعي بها، ومنذئذ بدأنا نُكوّن أفكارًا واضحة عن طبيعة المجتمعات القبلية هناك. ويُعَد الكابتن وليام هنري إرفن شكسبير (1878-1915) William Henry Irvine Shakespear أول من لفت اهتمام بريطانيا إلى ضرورة إقامة علاقات مع عبد العزيز آل سعود، الذي كان يحكم في إمارة نجد في قلب شبه الجزيرة العربية، ولم تكن بينه وبين بريطانيا روابط اتصال مباشرة.

وجاء تعيين الكابتن وليام شكسبير وكيلاً سياسيًا بريطانيا في الكويت (1909- 1915) فرصة جيدة هيأت له إمكانية اللقاء المباشر بعبد العزيز آل سعود، ودعم ذلك اهتمامات شكسبير الخاصة بالصحراء والترحال فيها. وحين زار عبد العزيز الكويت عام 1910 التقى شكسبير، وترك لدية انطباعًا جيدًا عن شخصه وطموحاته وحرصه على استرداد أملاك أسلافه في الإحساء من أيدي العثمانيين. وساعد على نجاح اللقاء تقارب الرجلين في العمر، وحب شكسبير للبدو والبادية. كان هذا اللقاء الأول بينهما وديًا، وكان الحوار فيه غير رسمي.[1]

وفي العام التالي (1911) سعى شكسبير إلى عبد العزيز في قلب الصحراء، ونجح في رسم خرائط لمناطق لم تكن معروفة للعالم الخارجي.[2] ولهذا اللقاء أهمية خاصة فيما يتصل بنشأة العلاقات البريطانية السعودية، لأنه لفت ولأول مرة أنظار الحكومة البريطانية إلى شخصية قادرة على التأثير فيمن حولها وفيما حولها، وليس من المستبعد أن يكون لها تأثير إيجابي واضح على مستقبل السياسة البريطانية تجاه قلب شبه الجزيرة العربية.

استأذن شكسبير حكومته في أن يُجري مع عبد العزيز أول محاولة للاتصال الرسمي المباشر، ولكنها رفضت مطلبه على أساس أن ليس لها مصالح مع ذلك الرجل القابع في قلب شبه الجزيرة العربية؛ فقد كانت مصالحها قائمة على أطرافها في المناطق الساحلية، إنطلاقا من أنها

كانت الدولة البحرية الأولى التي تمتلك السيادة على البحار طيلة القرن التاسع عشر، وأنها كانت لا تزال في مطلع القرن العشرين حريصة فقط على إجراء تسوية مع الدولة العثمانية بشأن مناطق النفوذ بينهما في شرقي شبه الجزيرة العربية،[3] وذلك في إطار السياسة البريطانية التقليدية تجاه الدولة العثمانية، المعروفة بالحفاظ على "رجل أوروبا المريض". ومع ذلك فقد تمكن شكسبير من أن يرسم خريطة المناطق الشمالية من شبه الجزيرة العربية، كما لم تُرسم من قبل. وكان هذا كل ما أنجزه من خلال عمليات تواصله المبكرة مع عبد العزيز، الذي لم تكن بريطانيا راغبة في التواصل معه.

كان اقتناع شكسبير بشخصية عبد العزيز مقدمة لاقتناعه بدوره كحليف محتمل لبريطانيا في المستقبل، وتولدت في رأسه أفكار حول مستقبل السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية؛ ومن ذلك أنه رأى إمكانية إقامة تحالف عربي مستقل عن الدولة العثمانية تحت زعامة عبد العزيز. ولكن مثل هذه الأفكار "الخيالية" لم ترُق للمسؤولين البريطانيين لدرجة أنهم رفضوا مجرد مناقشتها. الواقع أن أفكار شكسبير هذه لم تنشأ من فراغ، فقد استنتجها من لقاءاته مع عبد العزيز، الذي عبر فيها عن أسفه الشديد لإهمال بريطانيا الرد على مبادرة كان قد اتخذها في عام 1904 بشأن إقامة علاقات معها، كما عبر عن تطلعاته نحو طرد العثمانيين من الإحساء والقطيف، واعتراف بريطانيا به حاكمًا مستقلاً على نجد وتوابعها.

ولعل شكسبير كان على صواب فيما ذهب إليه من تفاؤل حول مستقبل عبد العزيز السياسي، وهو الأمر الذي دفعه إلى أن يكتب إلى رئيسه المباشر (سير برسي كوكس Sir Percy Cox، المقيم السياسي في الخليج ومهندس سياستها فيه) في 8 أبريل عام 1911 مقدرًا الظروف الصعبة التي تعترض الأمير في حالة إقدامه على عمل عسكري ضد العثمانيين، ومؤكدًا على أن مثل هذه الخطوة العسكرية ستكون بغير ثمار ما لم تساعده بريطانيا عن طريق تحييد القوة البحرية العثمانية في الخليج، والحيلولة بينها وبين إمداد القوات العثمانية في الإحساء بما تحتاج إليه من مؤن ومعدات.[4] وبعبارة أخرى فإن طموحات عبد العزيز، طبقًا لهذا التصور، ما كان لها أن تتحقق بدون كسب تأييد بريطانيا المادي والمعنوي لمثل هذه المغامرة العسكرية.

ولكن إقدام بريطانيا على خطوة كتلك التي يدعو إليها شكسبير كان سيحدث انقلابًا جوهريًا في السياسة البريطانية المبنية على تفادي الدخول في شؤون قلب شبه الجزيرة العربية، كما أنه

سيستبدل علاقات بريطانيا غير مؤكدة مع عبد العزيز بعلاقاتها المستقرة مع الدولة العثمانية، هذا إلى جانب انتفاء الدافع لدى الحكومة البريطانية للإقدام على مثل هذا الأمر الذي يُسَوّقه إليها شكسبير.[5]

لم يكن أمام عبد العزيز في مواجهة الفتور في الموقف البريطاني تجاهه غير الاعتماد على نفسه في تحقيق مشروعه السياسي، فاستثمر الظروف الصعبة التي كانت تواجه العثمانيين، الذين كانوا مشغولين بالحركة العربية في سوريا، وبالحرب مع إيطاليا حول طرابلس، وبحروب البلقان، وهاجم القوات العثمانية في الإحساء في مايو عام 1913، وطردهم منها بدون مساعدة خارجية.[6] وبذلك تحقق لعبد العزيز جانب من هدفه الأول المعلن، وهو استرداد أملاك الآباء والأجداد.

وبهذا التطور في وضع عبد العزيز على الأرض، أصبح يمتلك لأول مرة إقليمًا ساحليًا يطل على الخليج العربي، حيث كانت بريطانيا تمارس سطوتها على المشيخات الخليجية جميعا من خلال حضورها الفاعل على سواحل الخليج العربي، وبنجاح عبد العزيز في أن يفرض نفسه على بريطانيا، صدرت الأوامر لكل من شكسبير (الوكيل البريطاني في الكويت) وتريفور Trevor (الوكيل البريطاني في البحرين) أن يلتقيا عبد العزيز في ديسمبر 1913 ليتحسسا مدى استعداده للتعاون مع السياسة البريطانية في الخليج.[7]

أما هدف عبد العزيز الخاص باعتراف بريطانيا به وببلاده، فقد حالت دونه اعتبارات عديدة تتعلق أساسًا بالتطورات الإقليمية في المنطقة؛ فبالرغم من انحسار المد العثماني عن الإحساء، ووصول المد السعودي إليها، كانت بريطانيا لا تزال ترى ضرورة استمرار علاقاتها الطيبة بالدولة العثمانية، وتعطيها أولوية على غيرها من العلاقات في المنطقة، فالدولتان كانتا مشغولتين منذ عام 1911 بمباحثات حول تحديد مناطق نفوذ كل منهما في شرقي شبه الجزيرة العربية، وهي المباحثات التي انتهت بتوقيع اتفاق 29 يوليو عام 1913، الذي نص صراحة على أن الإحساء تُعَد جزءا من لواء نجد العثماني.[8] وهكذا خيبت بريطانيا آمال عبد العزيز فيها مرتين: الأولى حين رفضت التعاون معه لطرد العثمانيين من الإحساء، والثانية حين أكدت على أن الإحساء جزء من لواء نجد العثماني.

أما العثمانيون فلم يتأثروا كثيرًا بإنجازات عبد العزيز العسكرية والسياسية التي حققها على حسابهم، فقد كان وجودهم الفعلي بالمنطقة ضعيفًا ونفوذهم اسميًا، وقضايا الدولة واهتماماتها

متشعبة. ولم تكن شبه الجزيرة العربية، فيما عدا الحجاز، من بين المناطق ذات الأولوية في السياسة العثمانية.

وبهذا التطور في وضع عبد العزيز على الأرض، أصبح يمتلك لأول مرة إقليمًا ساحليًا يطل منه على الخليج العربي حيث كانت بريطانيا تمارس سطوتها على المشيخات الخليجية جميعا من خلال حضورها الفاعل على سواحل الخليج العربي، وبذلك نجح عبد العزيز في أن يفرض نفسه على بريطانيا. وهنا صدرت الأوامر لشكسبير أن يلتقي عبد العزيز في ديسمبر 1913 ليتحسس مدى استعداده للتعاون مع السياسة البريطانية في الخليج.[9]

في هذه الظروف عقد شكسبير (الوكيل البريطاني في الكويت) لقاءه الرسمي الأول مع عبد العزيز، الذي أظهر مهارة دبلوماسية حين وضع فكرة التعاون مع البريطانيين في مقايضة مع فكرة التعاون مع العثمانيين؛ إذ كانت الدولة العثمانية تسعى في ذلك الوقت إلى إعادة ترتيب شئونها في شبه الجزيرة العربية بعد أن فقدت الإحساء، فعرضت على عبد العزيز إمكانية التفاهم معه بناء على ثلاثة شروط تتعارض مباشرة مع المصالح البريطانية، وهي: أن يطرد عبد العزيز التجار الأجانب من الإحساء؛ وأن لا يتعامل مع أي دولة أجنبية بشأنها؛ وأن لا يمنح أي دولة أجنبية امتيازات فيها.[10] وحين وقف شكسبير على حقيقة ورقة التفاوض التي قدمها عبد العزيز بشأن العثمانيين، حرص على تعميق علاقته به لجذبه في اتجاه بلاده درءا للمخاطر المحتملة على الوجود البريطاني في الخليج.

ما أن علمت الحكومةالبريطانية بالترتيبات العثمانية مع عبد العزيز حتى أرسلت وزارة الخارجية احتجاجا قويا للحكومة العثمانية في 9 مارس 1914، تذكرها فيه بالاتفاق البريطاني العثماني في عام 1913 بشأن تقسيم المصالح بينهما في شرقي شبه الجزيرة العربية، وهو الاتفاق الذي يضمن لبريطانيا مصالحها البحرية في الخليج، كما يضمن لها عدم تدخل عبد العزيز في شؤون شيوخ الخليج المتعاهدين معها. وطالبت الخارجية البريطانية العثمانيين بعدم اتخاذ أي موقف عدائي تجاه سواحل الإحساء بدون استشارة الحكومة البريطانية وقبل إعطاء البريطانيين فرصة للوساطة.[11] انتهت هذه المرحلة إلى شكل من أشكال الوفاق البريطاني العثماني في جنوبي شبه الجزيرة العربية، وقبول الوفاق السعودي العثماني، ولكن وزارة الهند لم تكن راضية تماما عن ما

توصلت إليه وزارة الخارجية، خوفا على مشيخات الخليج من طموحات عبد العزيز. مما اضطر الحكومة البريطانية إلى إبلاغ عبد العزيز بأنها لا تستطيع أن تساعده في مواجهة العثمانيين.[12]

لم يكن لبريطانيا حتى ذلك الوقت أي توجه سياسي نحو قلب شبه الجزيرة العربية[13]، بل كانت تتعامل عند الضرورة مع الأخطار المحتملة القادمة من ذلك القلب على مصالحها في الخليج العربي. ولكن نجاح عبد العزيز في تحدي الدولة العثمانية وقيام الحرب العالمية الأولى أنهى حالة التردد هذه، وجعل بريطانيا مستعدة للتعامل مع عبد العزيز درءا لمخاطره المحتملة.[14] وتأكد لها أن عبد العزيز يستطيع أن يلعب دورًا حاسمًا في حسابات السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي ضد الدولة العثمانية في ظروف الحرب.[15] ولكن أحد المسؤولين في الخارجية البريطانية عبر عن مخاوفه من أن سياسة بريطانيا تجاه عبد العزيز ستكون كارثية على مصالحها في الخليج. واعترض على سياسة التواصل معه من خلال الوكلاء السياسيين في الكويت والبحرين.[16]

في هذه الظروف المرتبكة داخل الحكومة البريطانية بين وزارتي الهند والخارجية، وجد عبد العزيز نفسه مدفوعا للتوافق مع العثمانيين، فوقع معهم اتفاقية في 15 مايو 1914 تقضي بأن تكون ولاية نجد له مدى الحياة، على أن يرفع العلم العثماني. وأن يجري اتصالاته الخارجية من خلال السلطان، وفي حالة الحرب يقف في صف الدولة العثمانية. وافق عبد العزيز على هذا الاتفاق، وهو مقتنع بأن سيادة الدولة العثمانية على بلاده لن تكون نافذة،[17] ومهما يكن من أمر، فقد اختُبِرت هذه الاتفاقية في الحرب العالمية (الأولى) ولم تثبت فعاليتها.

كان شكسبير لا يزال يرى ما رآه عبد العزيز من أن الدولة العثمانية لا تستطيع أن تفرض سيطرتها على أي من الإحساء أونجد ولا على مشيخات الخليج الأخرى. واقترح شكسبير طرد العثمانيين من كل شبه الجزيرة العربية، وتوحيدها تحت قيادة عبد العزيز، الذي يعتبر القائد العربي الوحيد القادر على جمع أطرافها في قبضته. وعبر عن ذلك في رسالة إلى حكومة الهند قائلا "إن عبد العزيز هو أمل الشيوخ العرب في الجزيرة، وأن الدولة العثمانية تتجه نحو السقوط".[18] ورغم أن وزارة الهند لم تكن على انسجام مع هذا التوجه ضد الدولة العثمانية، بل كانت ترى ضرورة التنسيق بين طموحات عبد العزيز من ناحية وبقاء الدولة العثمانية من الناحية الأخرى، إلا أن حماية المصالح البريطانية في الخليج كان لها الأولوية.[19]

كان عبد العزيز يدرك أن بريطانيا، وليس الدولة العثمانية، تملك مفاتيح المستقبل في الشرق الأوسط بعامة، فعاود الاتصال بالمسؤولين البريطانيين في المنطقة، وكتب إلى سير برسي كوكس (المقيم السياسي في الخليج) في 13 يونيه 1913، أي قبيل توقيع الاتفاق البريطاني العثماني بشهر ونصف تقريبا، يعلمه رسميًا أنه استولى على أرض آبائه وأجداده في الإحساء والقطيف وملحقاتهما، ويؤكد على مشاعره الودية تجاه بريطانيا، وحرصه على إقامة علاقات قوية معها، متمنيًا "أن تكون علاقاتي معكم كالعلاقات التي كانت قائمة بينكم وبين أسلافي".[20]

كان عبد العزيز يدرك كذلك حقيقة قوته، ويعلم أنه قد صار يمتلك مناطق ساحلية ولكنه لا يملك إمكانية الدفاع عنها، وأن بريطانيا هي القوة البحرية الوحيدة في المنطقة التي يمكنها أن تجهض إنجازاته السياسية، إن أرادت ذلك، عن طريق البحر. وكان عليه إن لم يستطع أن يُؤَمّن صداقتها، فعلى الأقل أن يأمن عداوتها. وجاء الرد البريطاني من خلال كوكس ليحقق شيئًا مما سعى إليه عبد العزيز. فقد أكد كوكس لعبد العزيز، في رسالة مؤرخة في 11 سبتمبر عام 1913، أنه إذا تعهد بالامتناع عن كل عمل يؤدي إلى اضطراب الوضع الراهن، أو إلى خلق حالة من القلق في الإمارات العربية المرتبطة بعلاقات تعاهدية مع بريطانيا، بما في ذلك إمارة قطر، التي اعترفت الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية باستقلالها مؤخرًا تحت حكم آل ثاني، فإن الحكومة البريطانية ستواصل المحافظة على العلاقات الودية التي كانت قائمة مع أسلافه في الماضي".[21]

لا شك أن بريطانيا وجدت نفسها في موقف حرج فور توقيعها على اتفاق يقضي بأن تكون الإحساء جزءًا من الدولة العثمانية، بينما عبد العزيز يطالبها بالاعتراف بذات المنطقة على أنها من أملاك أسلافه، ولو أنها حققت له ذلك لأساءت كثيرًا إلى علاقاتها بالدولة العثمانية، ولو أنها التزمت الصمت تجاهه لأهملت واقعًا جديدًا بالمنطقة يمكن أن يؤثر تأثيرًا سلبيًا على مصالحها فيها. وخروجًا من هذا المأزق السياسي قصرت بريطانيا ردها على عبد العزيز في نقطتين: الأولى تتعلق باستعدادها للإبقاء على علاقات الود معه كما كانت مع أسلافه، والثانية تتعلق بحمايتها لمصالحها في منطقة الخليج، كما حددها الاتفاق البريطاني ـــــ العثماني. وهذا يعني أن بريطانيا ليست معنية بما جرى للدولة العثمانية إلا بقدر ما تتأثر المصالح البريطانية بمثل تلك التغيرات. كما يعني أن بريطانيا تؤيد بشكل غير مباشر ما أحدثه عبد العزيز من تغيرات في المنطقة. وفوق كل ذلك، فقد نجحت الدبلوماسية البريطانية في إيجاد مخرج لمشكلة التعامل مع موقفين متناقضين في آن.

لم يكن موقف الحياد البريطاني الظاهري كافيًا في نظر عبد العزيز كي يحقق له الأمن في مواجهة رد الفعل العثماني المتوقع، فأعلن ولاءه للدولة العثمانية بهدف تحييدها، دون تفريط في مكاسبه السياسية. وفي الوقت نفسه، أطلع بريطانيا على خططه بشأن تسوية علاقاته بالدولة العثمانية، وبالمفاوضات التي أجراها في هذا السبيل، ومنها مسودة الاتفاق الذي وقعه مع العثمانيين فيما بعد في 15 مايو 1914. وهو الاتفاق الذي يقضي بتعيينه واليًا عثمانيًا على نجد والإحساء، وأن يرثه فيهما أبناؤه وأحفاده من بعده، وأن يرفع العلم العثماني، وأن يقبل بوجود قوات عثمانية في بعض المناطق الساحلية من الإحساء، وألا يعقد معاهدات أو يجري اتصالات مع دول أجنبية، أو يمنحها امتيازات في الأراضي الوقعة تحت حكمه.

كان عبد العزيز يهدف إلى اختبار رد الفعل البريطاني تجاه محتوى الاتفاق المقترح عقده بينه وبين الدولة العثمانية، وخاصة فيما يتعلق بالحظر المفروض عليه بشأن إجراء اتصالات مع دول أجنبية. ولا شك في أن مثل هذا الاتفاق قد أقلق بريطانيا كثيرًا، وخاصة حينما أدرك مسؤولوها أن عبد العزيز يمكن أن يكون أقوى حكام شبه الجزيرة العربية، وأنه الشخص الذي قد تحتاج بريطانيا إلى التعاون معه في المستقبل.

وعلى ضوء هذه التطورات الجديدة بدأت بريطانيا مراجعة سياستها[22] التي لم تكن تسير على نهج محدد حتى ذلك الوقت، وأن ممارساتها السياسية لم تكن أكثر من ردود أفعال تهدف إلى حماية مصالحها. وعلى هذا النحو صارت عملية إنشاء علاقات سياسية مباشرة مع عبد العزيز تفرض نفسها على صناع السياسة البريطانية.[23]

عندئذ أدركت بريطانيا لأول مرة ضرورة التعامل مع الواقع الجديد. وبدأت في تصحيح مسار سياستها نحو شبه الجزيرة العربية بصدام دبلوماسي مع الدولة العثمانية، حين احتجت وزارة الخارجية في مارس عام 1914 لدى السفارة العثمانية في لندن على مضمون الاتفاق المقترح بين الدولة العثمانية وعبد العزيز آل سعود. ونبهت لندن السفير العثماني إلى أن المصالح البريطانية في الأراضي الواقعة تحت حكم عبد العزيز آل سعود قد حُددت في الاتفاق البريطاني العثماني طبقًا للشروط التالية: [24]

1. ألا يتدخل عبد العزيز في شئون إمارات الخليج التي يتمتع البريطانيون بصلاحيات فيها.

2. وأن يتعاون مع بريطانيا في تطبيق الهدنة البحرية (السلام البحري).

3. وأن يسمح للتجار البريطانيين بممارسة نشاطاتهم في البلاد الواقعة تحت حكمه.

4. وأن تمتنع الدولة العثمانية عن القيام بأي نشاط بحري ضد الإحساء، بدون استشارة الحكومة البريطانية، وإعطائها الفرصة للقيام بدور الوساطة.

ولعل هذه النقطة الأخيرة هي أهم النقاط الأربع فيما يتعلق بمستقبل عبد العزيز السياسي، فهي تضمن له شيئًا من الأمان الناتج عن انشغال البريطانيين والعثمانيين بطموحات بعضهما من ناحية، وحِرْص بريطانيا على أن يكون لها يد فيما يجري من خلال الوساطة من الناحية الأخرى، وهو أمر كان عبد العزيز يعتبره الحد الأدنى للتدخل البريطاني إلى جانبه. ولكن أهم ما يمكن الخروج به من الحوار البريطاني العثماني، هو أن كلا الطرفين كان يسعى لكسب ود عبد العزيز وصداقته. وصار الدور الذي يمكن أن يلعبه عبد العزيز هادفًا تسعى إليه القوتين الكبريين.

لقد تحقق لعبد العزيز ما كان يسعى إليه من إقحام بريطانيا طرفًا في قضية علاقاته بالدولة العثمانية، وتأكد له ذلك حين طلبت إليه بريطانيا تأخير عقد الاتفاق المقترح بينه وبين العثمانيين. ومع ذلك فلا يجب أن نعتبر ذلك دليلاً على وجود سياسة بريطانية محددة الملامح تجاه أي من عبد العزيز أو الدولة العثمانية، وإنما هي مجرد مواقف مستقلة تعكس أسلوبًا تكتيكيًا في التعامل مع الأحداث، ودليل ذلك أن بريطانيا بقيت حريصة على علاقاتها بالدولة العثمانية دون التضحية بعلاقاتها الناشئة مع عبد العزيز، وهو اتجاه جديد في السياسة البريطانية نحو شبه الجزيرة العربية.

لم تكتمل صورة التوجهات البريطانية الجديدة قبل أخر مارس عام 1914، حين عقدت بريطانيا والدولة العثمانية اتفاقًا آخر مكملاً لاتفاق 29 يوليو من العام السابق. ويحدد اتفاق مارس مناطق النفوذ بين البلدين في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية. وباكتمال التفاهم البريطاني العثماني، أعلنت بريطانيا عن تأييدها لتفاهم سعودي عثماني، وبعبارة أخرى، فإن بريطانيا علقت اتخاذ أي موقف إيجابي تجاه العثمانيين إلى أن يتم تحديد مناطق النفوذ البريطاني في شبه الجزيرة العربية.

فجرت سياسة لندن تجاه كل من عبد العزيز والدولة العثمانية خلافات في داخل الحكومة البريطانية. فبينما كانت لندن ترى أن توسع عبد العزيز نحو ساحل الخليج سيشكل منطقة فاصلة ذات فائدة بين النفوذ البريطاني في إمارات الساحل المتصالح من جهة وبين النفوذ العثماني في أقصى شمال شبه الجزيرة العربية من الجهة الأخرى، كانت حكومة الهند تخشى ازدياد طموحات عبد العزيز في منطقة الخليج. وأدى الخلاف في الرأي بين حكومتي لندن والهند البريطانية، بشأن السياسة التي يجب على بريطانيا أن تتبناها تجاه عبد العزيز، إلى انتكاسة الآمال التي كان يتطلع إليها عبد العزيز، فيما يتعلق بإقامة علاقات بريطانية ـــــــ سعودية، وتحويل الحكومة البريطانية عن ترديد النغمة التقليدية بشأن علاقات الود بينها وبين الدولة العثمانية.[25]

الواقع أن السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية لم تكن قد استقرت بعد. فإلى جانب الخلاف بين وزارة الخارجية وحكومة الهند البريطانية، كانت الآراء متضاربة داخل وزارة الخارجية ذاتها. وقد سجل أحد منتقدي هذه السياسة من البريطانيين اعتراضه على أسلوب التعامل مع عبد العزيز آل سعود بقوله: "إنني أشعر بأن السياسة التي نتبعها نحو ابن سعود تحتوي على خطر داهم لسلامة تركيا، وقد كنت شخصيًا أعارض منذ البداية اللقاءات التي جرت بينه وبين مسؤولينا".[26]

لم يكن عبد العزيز يعلم شيئًا عما يدور وراء الكواليس في مراكز صناعة القرار في بريطانيا. ولم يكن أمامه إلا أن يُؤَمّن علاقاته بالدولة العثمانية، كي ينجح تمامًا في تحييدها. وبالنسبة لبريطانيا فكان لا يزال يعتقد في أنها لن تكون مصدر خطر على مستقبله السياسي طالما أن سياسته لا تصطدم بمصالحها. وأدت سياسة عبد العزيز على هذا النحو إلى تقاربه مع العثمانيين، فأتم مشروع المعاهدة السابقة الذكر معهم في 15 مايو عام 1914. ولكن يبدو أن عبد العزيز لم يوقع المعاهدة، وأكدت الوثائق السعودية ذلك فيما بعد،[27] ذلك أن الحرب العالمية (الأولى) فرضت أوضاعا جديدة في العلاقات الدولية والعلاقات الإقليمية.

كانت التزامات عبد العزيز بمقتضى المعاهدة السابقة تجاه الدولة العثمانية التزامات شكلية؛ فقد كان يعلم أن أية قيود عثمانية لن يكون بالإمكان وضعها موضع التنفيذ بسبب الظروف العامة المتدهورة التي تمر بها الدولة العثمانية ذاتها.[28] وقد وُضِعَت هذه المعاهدة السعودية العثمانية موضع الاختبار الفعلي في الحرب العالمية (الأولى)، واتضح أن نصوصها كانت مجرد عبارات

بغير مضمون. فلم يقف عبد العزيز إلى جانب العثمانيين، كما لم يقف إلى جانب بريطانيا. وظل يتحين الفرص لتحقيق أهدافه دون أن يقيد نفسه بأية بقيود.

وعلى ضوء المتغيرات الحذرة في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية، ظل شكسبير يرى ضرورة دعم عبد العزيز وتأييده في مواجهة الدولة العثمانية، لأن هذه الدولة لم تعد في تقديره تملك إمكانية إحكام قبضتها على شبه الجزيرة العربية. كما كان يرى أن توحيد القبائل العربية تحت قيادة عبد العزيز وطرد القوات العثمانية من شبه الجزيرة العربية وإعلان استقلالها، سيحقق التطلعات العربية نحو الاستقلال. وكان شكسبير متأثرًا بما سمع من عدد من الشيوخ الذين كانوا يتناقشون حول التطلعات العربية[29]، فنقل هذه الصورة إلى حكومة الهند، مؤكدًا من واقع خبرته أن النتيجة الطبيعية هي انهيار نفوذ الدولة العثمانية، وظهور قوة القبائل العربية على أنقاضها.

ويبدو أن رؤية شكسبير هذه قد أحدثت ردود فعل إيجابية في الموقف البريطاني من زاوية حكومة الهند، التي كانت ترى من قبل رؤية مختلفة. وبدأت ملامح التغير تتبلور تدريجيًا؛ ويتضح ذلك فيما كتبه سير آرثر هرتزل Sir Arthur Hirtzel(السكرتير الدائم في وزارة الهند) في 18 يونيه عام 1914، حين قال: "إذا كان للحكومة البريطانية أن تناصر ابن سعود، فلابد من التنسيق بين أهدافه وأهداف الحكومة التركية (العثمانية)، أو على الأقل فإنهما لا يجب أن يصطدما".[30]

مما سبق يتضح أن التردد الواضح في سياسة الحكومة البريطانية تجاه عبد العزيز قد حُسم لصالحه، وأن عبد العزيز قد دخل، ولأول مرة، في حسابات القائمين على تصميم السياسة البريطانية وتنفيذها في منطقة الخليج العربي، وبصرف النظر عما إذا كانت تلك السياسة مؤيدة له أو معادية، فإن عبد العزيز لم ينتظر طويلاً كي تحسم بريطانيا موقفها منه بوضوح، فشكرًا للحرب العالمية (الأولى) التي هيأت الظروف إلى جانبه، وحسمت بسرعة اقتضتها ظروف الحرب كثيرًا من الأمور التي كانت تقف حائلاً في سبيل إقامة علاقات بريطانية سعودية.

ففي سبيل مواجهة التهديد العثماني والألماني لبريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، راحت لندن تبحث عن أصدقاء جدد في المنطقة، ولم يكن ذلك يتحقق لها إلا من خلال الاتصالات المباشرة بالزعماء العرب عن طريق عناصر بريطانية واعية باهتمامات الإنسان العربي وطموحاته وعقيدته، خاصة وأن السلطان العثماني (خليفة المسلمين) قد أعلن الجهاد[31] بين جميع المسلمين

لمواجهة الحلفاء، وذلك عندما صارت الدولة العثمانية رسميًا في حالة حرب مع بريطانيا في نوفمبر 1914.

عند هذه المرحلة تغيرت الظروف العامة في المنطقة، وأبرزت ظروف الحرب العالمية (الأولى) أهمية دور عبد العزيز فيما يتصل بالنشاط العسكري البريطاني في الخليج العربي والعراق. وأبرزت بنفس القدر أهمية دور الشريف حسين بن علي (أمير الحجاز) فيما يتصل بالنشاط العسكري البريطاني المنطلق من مصر نحو فلسطين وسوريا. وعلى ضوء هذه التطورات الجديدة بما فيها من تحولات جوهرية في موقف الدولة العثمانية ضد بريطانيا، جرى تحول جوهري بريطاني إيجابي نحو عبد العزيز ، وبرز دور شكسبير المناصر له إلى القمة ليتناسب والمرحلة الجديدة، فاستقبلت لندن شكسبير بكل حفاوة وترحيب. فهو لم يعد كما كان في عام 1911 مجرد شخص طموح يسعى لتغيير أصول السياسة البريطانية، وإنما صار الشخص الذي تنسجم أفكاره مع مقتضيات السياسة البريطانية في الحرب العالمية (الأولى).

وفي سعيها لرسم أصول سياستها الجديدة، قررت لندن إرسال وليام إرفين شكسبير (الوكيل البريطاني في الكويت) على جناح السرعة في مهمة خاصة إلى قلب شبه الجزيرة العربية، بهدف الحيلولة دون قيام نشاط معاد لبريطانيا هناك، وعليه كذلك أن يَحُول دون إرسال أية إمدادات من هذه المنطقة إلى القوات العثمانية أو من يناصرها. وبما أن عبد العزيز آل سعود قد أثبت أنه أقوى زعيم في قلب شبه الجزيرة العربية، فقد كان على شكسبير أن يجري معه حوارًا ينسجم والمصالح البريطانية، وأن يسعى إلى عقد اتفاق معه ينظم التعاون بين الطرفين.[32]

أما العثمانيون فقد كانوا كذلك مدركين لأهمية دور عبد العزيز الاستراتيجي، فسعوا إليه في محاولة لكسب ولائه في الحرب ضد بريطانيا. ووجد عبد العزيز نفسه مرغوبًا من الطرفين، فلم يحسم أمرًا يحدد به موقفه بدقة، وإنما آثر أن يستثمر هذه الظروف لصالحه وضد عدوه التقليدي سعود العبد العزيز الرشيد (ابن الرشيد) الذي يحكم في حائل (1908- 1920)، والذي أعلن وقوفه إلى جانب العثمانيين. ولكن محاولات العثمانيين فشلت في احتواء عبد العزيز أو في إجراء مصالحة بينه وبين ابن الرشيد.[33]

وكانت بريطانيا قد أبلغت عبد العزيز بأن شكسبير في الطريق إليه، وعرضت عليه بعض الضمانات لتأمين سلامته وسلامة بلاده في مواجهة أي عدوان من جانب الدولة العثمانية أو

أنصارها في قلب شبه الجزيرة العربية، في إشارة إلى آل الرشيد. فرحب عبد العزيز بالعرض البريطاني، ووعد بأنه سيكون "أحد أكبر المؤيدين لبريطانيا"، وأبدى استعدادًا لمقابلة شكسبير. ولعب شيخ الكويت دورًا مهمًا في إقناع عبد العزيز بتبني هذا الموقف، الذي يتبناه هو وشيخ المحمرة.[34]

ولدى وصول شكسبير من لندن إلى الكويت في 7 ديسمبر 1914، وجد رسالة عاجلة من عبد العزيز تستحثه إلى لقاء بينهما. كما وجد كلاً من شيخ الكويت وسير برسي كوكس مشغولين بالترتيب لاستقبال لورد هاردنج[35] Lord Hardinge (نائب الملك والحاكم العام في الهند 1910-1916)، الذي كان في طريقه لزيارة الخليج بهدف تأمين تعاون شيوخها مع بريطانيا، ولكن شكسبير آثر أن يلتقي عبد العزيز على أن يكون معهما في استقبال لورد هاردنج.[36]

وفي 31 ديسمبر عام 1914 التقى شكسبير بعبد العزيز، وأظهر تعاطفه مع الأمير السعودي، الذي كان يرى أن وعود بريطانيا له في 2 نوفمبر غير محددة ولا تُلزمها تجاهه بمسؤوليات واضحة. وخرج شكسبير من هذا اللقاء بانطباع مفاده: "ليس لدى عبد العزيز النية في التخلي عن موقفه الفعلي المحايد، مع احتفاظه لنفسه بحرية اتخاذ الموقف الذي يراه مناسبًا نحو الأتراك (العثمانيين)، إلى أن يتمكن من عقد معاهدة مع الحكومة البريطانية، كما أنه لن يخطو خطوة واحدة نحو تيسير مهمتنا، أو نحو تعقيد الموقف أمام الأتراك (العثمانيين) في هذه الحرب (العالمية) الدائرة حتى يحصل من بريطانيا على ضمانات أكيدة لمركزه الفعلي".[37]

يُفهم من انطباع شكسبير السابق أن عبد العزيز كان يعي التيارات السياسية المحيطة به من جانب الدول الكبرى، ويقدر جيدًا قيمة التعاون وسلبيات التخاصم مع أي منها، وكان إلى جانب ذلك يدرك أهمية دور القوى المحلية، فهي التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على أوضاعه السياسية الجديدة. وكان يعلم جيدا أنه لم يكن ملزمًا بالانضمام إلى أي طرف (العثمانيين أو البريطانيين) إلا بالقدر الذي يضمن له هذا الطرف أو ذاك الاعتراف بمركزه الجديد الذي حققه بنفسه ولنفسه.

وكان السيد طالب النقيب[38] قد وصل إلى عبد العزيز حول ذلك الوقت في محاولة لإقناعه بالوقوف إلى جانب الدولة العثمانية،[39] ولكن عبد العزيز كان مقتنعًا، كما يقول فيلبي: "بضرورة التحالف مع بريطانيا على أساس أن ذلك هو الضمان الوحيد لسلامة مصالح بلاده وشعبه في الحاضر والمستقبل".[40] وبالطبع لم يكن عبد العزيز يجهل الآثار السلبية لموقفه المناصر لبريطانيا

على موقف أتباعه (الإخوان النجديين) الذين يعارضون التعامل مع غير المسلمين، وخاصة البريطانيين.

وإذا كان عبد العزيز ببعد نظره السياسي قد حدد لنفسه الخيار الأفضل، فإنه لم يقتنع بمجرد الوعود النظرية التي ساقها إليه شكسبير، ولم يقع في ذلك الفخ القاتل الذي وقع فيه الشريف حسين في الحجاز فيما بعد. فلم يكن عبد العزيز يخسر كثيرًا إذا أبقى على ولاء شكلي للدولة العثمانية، أو حتى إذا وقف على الحياد. وإذا كان لشكسبير أن يقنعه بموقف محدد، فإن عليه أن يدفع الثمن مقدمًا، وهو الاعتراف الواضح والصريح من جانب بريطانيا باستقلال عبد العزيز وبلاده. أما إذا رفضت بريطانيا ذلك أو حاولت أن تلتف حوله فإن اتفاق عبد العزيز مع العثمانيين لم يمض عليه أكثر من ستة شهور، وهم لا يزالون حريصين على الحصول منه على كل دعم ممكن.

وانطلاقًا من هذا الموقف التفاوضي القوي الذي أظهره عبد العزيز، وبينما كانت رحى الحرب تدور بعنف، لم يجد شكسبير في جعبته ما يقدمه للأمير السعودي غير تلك التعليمات المبهمة التي حملها من لندن. وبناء عليه آثر رفع الأمر إلى سير برسي كوكس، الذي كتب بدوره إلى لندن يطلب التصريح له بالتفاوض مع عبد العزيز على ضوء المطالب التي قدمها لشكسبير. والحق أن مطالب عبد العزيز لم تكن تزيد كثيرًا عن ما سبق أن عرضته بريطانيا عليه في مذكرة 3 نوفمبر السابقة الذكر. وسعى شكسبير إلى إقناع كوكس بما رآه مناسبًا، وأكد له على أن مطالب عبد العزيز لن تشكل عبئًا على بريطانيا في الحاضر أو في المستقبل، طالما أن بريطانيا ستستفيد من استمرار قيام هذه العلاقات. وعدد شكسبير الفوائد التي ستجنيها بريطانيا من إقامة علاقات ودية قوية مع عبد العزيز بقوله: "إن بريطانيا ستكون الدولة الكبرى الوحيدة المتحكمة في منطقة الخليج العربي، وسيساعد ذلك على إحكام سيطرتها على تجارة السلاح، وعلى مقاومة تجارة الرقيق، وعلى استخدام نفوذ عبد العزيز في التأثير على الرأي العام في شبه الجزيرة العربية. وفوق كل ذلك ستجني بريطانيا ثمرات اقتصادية نتيجة لتأمين طريق التجارة على أطراف شبه الجزيرة العربية وسواحلها".[41]

وبينما كان عبد العزيز منتظرًا رد بريطانيا على مقترحاته لإقامة علاقات تنظم التعاون بينهما، وكان شكسبير لا يزال إلى جانبه، حاول عبد العزيز أن يظهر مهاراته الحربية، التي يمكن أن تفيد منها بريطانيا، فهاجم ابن الرشيد أمير حائل الموالي للعثمانيين. ولسوء حظ عبد العزيز،

وعلى غير ما هو مألوف في تاريخه الحربي، هُزم جيشه وقُتل شكسبير، في معركة جراب في 24 يناير 1915.

ولا شك في أن معركة جراب كانت خسارة فادحة لعبد العزيز، فهو لم يهزم فيها فقط، وإنما خسر إلى جانب ذلك صديقًا، كان قد علق على صداقته آمالاً كبارا. ذلك أن عبد العزيز كان مرشحًا لزعامة "الثورة العربية"، وكان شكسبير يسعى لإعداده للقيام بمثل هذا الدور. وكان عبد العزيز قد أخذ المبادرة بنفسه حين كتب إلى شيوخ شبه الجزيرة العربية يستحثهم على توحيد مواقفهم من أجل تأمين المصالح العربية.[42]

لقد تركت معركة جراب عبد العزيز في وضع أسوأ مما كان عليه من قبل، فكانت جراب نكسة لكل تطلعاته، أضعفت مركزه وقللت من شأنه في الداخل والخارج؛ ففي الداخل وعلى مدى الإثني عشر شهرًا التالية انشغل عبد العزيز باضطرابات العجمان، وفي الخارج كان نجاح الحملة البريطانية على العراق في احتلال البصرة قد أسقط الحاجة إلى أي جهد عسكري من جانب عبد العزيز، خاصة وأن قواته لم تكن في مواجهة مباشرة مع القوات العثمانية. وأن عدُوّيه التقليديين (ابن الرشيد في حائل والشريف حسين في الحجاز) حققا بموقفيهما من طرفي الحرب العالمية (العثمانيين والبريطانيين) التوازن المطلوب لضمان سلامة عبد العزيز من خطرهما في مرحلة تالية. [43]

ترى ماذا كان سيحدث في السنوات الأولى للحرب العالمية (الأولى) إذا لم يُقتل شكسبير، أولم يُهزم عبد العزيز في جراب؟. إن مثل هذا السؤال الافتراضي قد يروق لبعض الباحثين في تاريخ شبه الجزيرة العربية، ولكنه لا يزيد عن كونه سؤالاً فلسفيًا. وآيًا ما كانت الرؤية التي قد يخرج بها الباحثون، فقد اختار عبد العزيز لنفسه الدور الذي رآه مناسبًا.

وتؤكد أحداث الفترة التالية على أن معركة جراب كانت استثناء في لعبة الحرب عند عبد العزيز. فقد استمرت عملياته العسكرية بشكل أو بآخر ضد ابن الرشيد، الذي لم يتمكن من الانضمام مباشرة إلى القوات العثمانية العاملة ضد القوات البريطانية في العراق، وبذلك يكون هذا الموقف من عبد العزيز قد خدم بريطانيا بطريق غير مباشر.

وفي يونيه عام 1915 عقد عبد العزيز اتفاقًا مع ابن الرشيد يضع بصورة تقريبية الحدود المقترحة بينهما، ويُقِيم "سلامًا لا يتزعزع وأخوة وصداقة". ويعني هذا الاتفاق أن عبد العزيز تمكن من تحييد قوة ابن الرشيد وتحجيمها، وبالتالي حقق لبريطانيا عن طريق السلام ما كانت تسعى إليه منه عن طريق الحرب. وقد ورد في نص الاتفاق من العبارات ما يثير الشك حول انتصار ابن الرشيد في جراب، ومن ذلك أن ابن الرشيد يعلن صراحة: "أنا ابن الرشيد لن أتدخل في شئون ابن السعود على الإطلاق، ولن انضم إلى أعدائه من الأتراك، وأنني ملزم أن أتحالف مع الدولة التي يتحالف هو معها، ولا أعتزم معارضة آرائه في هذا المجال".[44]

إن النص السابق، في حال كان صحيحا، لا يمكن أن يصدر عن أمير منتصر لصالح آخر منهزم. كما أن فعالية هذا الاتفاق خاضعة للمناقشة، خاصة إذا كانت تنظم العلاقات بين طرفين في مجتمع قبلي، فيه يُحترم الوعد ويُوَفّى به. والمتتبع لتطور الأحداث بعد ذلك في قلب شبه الجزيرة العربية، يرى أن ابن الرشيد لم يحترم هذا الاتفاق، وأنه ناصر العجمان ضد عبد العزيز.

وفي تقديرنا أن عبد العزيز لم يخسر الحرب في جراب، وإن ما قيل وما كتب حول هذه الموقعة هو تزييف بريطاني متعمد، نظرًا للصدمة التي أصابت البريطانيين نتيجة لموت شكسبير المفاجئ فيها، ونتيجة لانهيار الخطط العسكرية التي رسمتها بريطانيا للدور الذي كان سيلعبه عبد العزيز. وينسجم ما توصلنا إليه مع خطط بريطانيا في المرحلة التالية. فلم يصرف البريطانيون النظر نهائيًا عن الدور المنتظر لعبد العزيز فالمعاهدة التي كان من المفروض أن يعقدها معه شكسبير قد تأجل النظر فيها لبعض الوقت. ومن جهة أخرى فإن بريطانيا لم تقطع قنوات الاتصال مع عبد العزيز نهائيًا، بل عينت ضابطا بريطانيا خدم في الخليج وخبر أطرافه من شماله إلى جنوبه ليكون خليفة لشكسبير في مهمته ، ذلك هو الكابتن جيرارد ليشمان (1880- 1920) Gerard Evelyn Leachman.[45] ولكن ليشمان فشل في أن يحرك عبد العزيز عن موقفه الحيادي، لأن عبد العزيز لم يكن يثق فيه، منذ منعه من الترحال في الربع الخالي في عام 1912. وهكذا قررت لندن إرجاء الموضوع بكليته إلى ظرف آخر قد يكون أكثر ملاءمة.

وبالرغم من كل المنعطفات التي مرت بها محاولات تأسيس تعاون بريطاني سعودي يُفضي إلى إقامة علاقات بريطانية سعودية، فإن المتغيرات الإقليمية والدولية جعلت من الضروري لبريطانيا باعتبارها الدولة الكبرى الوحيدة التي كان من المتوقع مع نهاية الحرب أن تنفرد بالنفوذ

في شبه الجزيرة العربية، وباعتبارها القوة البحرية الكبرى المسيطرة على الخليج، أن لا تتردد في عقد معاهدة تنظم علاقاتها مع عبد العزيز آل سعود، تحقيقًا للسلام والأمن في الخليج.[46] ومن هذا المنطلق صدرت التعليمات إلى سير برسي كوكس في 6 فبراير عام 1915 كي يبدأ المناقشات مع عبد العزيز لعقد هذه المعاهدة.

توجه سير برسي كوكس إلى العقير بصحبة سان جون فيلبي[47] لمقابلة عبد العزيز آل سعود في عام 1915 للتفاوض معه حول مسودة المعاهدة المعروفة بـ "معاهدة دارين"، وهي المعاهدة التي تشكل أول اتصال رسمي بين بريطانيا وعبد العزيز آل سعود في إطار الترتيب لمساهمة حكام شبه الجزيرة العربية في الحرب العالمية الأولى، ومنذئذ سيلعب فيلبي دورا مميزا في تعميق العلاقات البريطانية السعودية.[48] وبعد مناقشات طويلة حول مسودة المعاهدة المقترحة، نجح كوكس وعبد العزيز في توقيع "معاهدة دارين" في 26 ديسمبر 1915. وفضلاً عن أن عبد العزيز كان يدقق في الصياغات المقترحة للمعاهدة، فإن صعوبة الاتصال بين الطرفين كانت السبب الرئيس في تأخير عقدها. وفي النهاية تم التصديق عليها في 18 يوليو 1916.[49]

وتنص المادة الأولى في معاهدة دارين على أن "الحكومة البريطانية تعترف وتقر بأن نجد والإحساء والقطيف والجبيل وملحقاتها... وموانيها على ساحل الخليج هي ممتلكات ابن سعود وأسلافه من قبله، ولذلك فهي تعترف هنا بابن سعود حاكمًا مستقلاً كما تعترف بأولاده من بعده". وفي المادة الثانية تعهدت بريطانيا بمساندة عبد العزيز لمواجهة أي عدوان خارجي عليه أو على أراضيه. أما المادة الثالثة فقد تضمنت التزام عبد العزيز بعدم الدخول في علاقات خارجية مع أي دولة غير بريطانيا. وتضمنت المادة الرابعة التزام عبد العزيز بعدم التنازل أو منح امتياز لأي دولة أجنبية بدون استشارة الحكومة البريطانية. وفي المادة الخامسة تعهد عبد العزيز بما سبق أن تعهد به أسلافه "بالامتناع عن كل اعتداء أو تدخل في أراضي الكويت والبحرين ومشايخ قطر وساحل عمان لأنها كلها تحت حماية الحكومة البريطانية، ولأنها ترتبط مع هذه الحكومة بعلاقات تعاهدية، وهي التي ستقرر حدود ممتلكاتها فيما بعد". وفي النهاية اتفق الطرفان على أن يعيدا النظر في المعاهدة المؤقتة وتحويلها إلى معاهدة دائمة.

من وجهة النظر البريطانية، فإن معاهدة دارين المعقودة مع عبد العزيز تستكمل الترتيبات التي عقدتها بريطانيا مع الشيوخ العرب في مشيخات الخليج، باستثناء قطر، التي كانت تشكل الثغرة

الوحيدة الباقية في حزام المعاهدات البريطانية في الخليج.[50] ومنذئذ صارت بريطانيا مشغولة لأول مرة بما يجري من أحداث في قلب شبه الجزيرة العربية، وتعتبر هذه الخطوة نقلة كبيرة في السياسة البريطانية، سيكون لها معنى كبيرا في مستقبل علاقاتها مع عبد العزيز، ولا يمكن أن نتجاهل هنا التأكيد على أن هذه الخطوة كانت في حقيقة الأمر نقطة تحول رئيسة في السياسة البريطانية، التي كانت معنية أصلاً بتأمين مصالحها على السواحل المحيطة بشبه الجزيرة العربية، وصارت الآن معنية بداخلها.

ومن الجهة الأخرى، يُنظر عادة إلى المعاهدة على أنها كانت مقللة من شأن عبد العزيز آل سعود ومركزه المرموق الذي بناه بنفسه، لأن بعض مسؤوليها نظروا إليه في مرحلة سابقة باعتباره أحد الشيوخ قليلي الشأن، وبذلك تكون حكومتهم قد ارتكبت خطأ جسيمًا، بعلم أو بغير علم، في حق عبد العزيز. ويرى بعض المسؤولين أن مستشاري عبد العزيز قد خدعوه، حين تركوه يوقع على المعاهدة، أو أنهم كانوا على غير دراية بما يجري حولهم، فأوقعوه في هذا الخطأ دون علم، وفي كل الأحوال يركز أصحاب هذا الرأي على أن بريطانيا هي الرابح الوحيد.[51]

وآيًا ما كان الأمر، فإن هذه الآراء قد أغفلت التطورات العامة في الساحة الدولية، أو أنها تناست أن عبد العزيز كان في حاجة إلى بريطانيا بنفس القدر الذي كانت بريطانيا في حاجة إليه. ومهما كانت الكلمة التي يمكن أن تقال في تقويم هذه المعاهدة منصفة كانت أو مجحفة لأي من الطرفين، فمما لا شك فيه أنها كانت مرحلة من مراحل "المد البريطاني" نحو شبه الجزيرة العربية، والأساس الذي بنيت عليه العلاقات البريطانية السعودية لبضع سنوات تالية.



الفصل الثاني

العلاقات البريطانية السعودية في الحرب العالمية

وردت فكرة إسناد الزعامة إلى عبد العزيز آل سعود لقيادة الحركة العربية ضد الدولة العثمانية في تقارير شكسبير، التي أعدها بعد لقائه بالأمير العربي في عام 1911. وتُعَد هذه الفكرة هي البداية الحقيقية للتغيرات اللاحقة في حركة "المد والجزر" في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية من ناحية، وتجاه الدولة العثمانية من الناحية الأخرى، وقد عرضنا في الفصل السابق الإرهاصات الأولى لملامح هذا التغيير فيما يتعلق بشبه الجزيرة العربية، وهنا سنواصل متابعة حالات "المد والجزر" في السياسة البريطانية في إطار الظروف العامة الجديدة، التي أحاطت بمنطقة الشرق الأوسط ككل خلال الحرب العالمية (الأولى).

وفيما يتعلق بالسياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية، صاحبة النفوذ الشرعي في أجزاء من شبه الجزيرة العربية، فقد كانت بعض مراكز صناعة القرار البريطانية ترى، حتى قبيل الحرب العالمية (الأولى) أن الدولة العثمانية لا تزال من القوة بحيث يصعب على الحكومة في لندن أن تتقبل تلك الفكرة، التي تسعى إلى انتزاع كل شبه الجزيرة العربية، إضافة إلى سوريا والعراق، من الدولة العثمانية، وتأمير عبد العزيز آل سعود عليها[52]. وقد أكد ونستون على هذه الفكرة في جريدة "صنداي تايمز" اللندنية.[53] ولهذا فشلت محاولات الكابتن شكسبير التي جرت في هذا الاتجاه، ولقيت إهمالاً واستنكارًا شديدين من صناع القرار البريطانيين. وبقيت العلاقات البريطانية العثمانية على ما كانت عليه من ود قائم على الحذر (مع رجل أوروبا الرجل المريض) طوال القرن التاسع عشر.

ولكن اندلاع الحرب العالمية (الأولى) في عام 1914، ودخول الدولة العثمانية فيها إلى جانب ألمانيا، حَفّزَ صناع القرار البريطانيين على استدراك وجاهة الفكرة التي طرحها شكسبير قبل أربع سنوات. وفي ظل تلك التطورات الجديدة، برز شكسبير ليجسد من جديد سياسة حكومة الهند البريطانية في شبه الجزيرة العربية، كما برز عبد العزيز آل سعود ليساهم في تنفيذ جانب من تلك السياسة. ولكن هزيمة عبد العزيز في "جراب" ومقتل شكسبير، أضاعا على عبد العزيز فرصة قيادة الحركة العربية، كما أضاعا على حكومة الهند البريطانية فرصة التفوق على الإدارة البريطانية الإقليمية، متمثلة في المكتب العربي، التابع لوزارة الخارجية في القاهرة، خاصة وأن الأخيرة كانت قد بدأت تعمل في سياق المنافسة المعهودة بين الإدارتين البريطانيتين (الهند والقاهرة)

على اكتساب الشريف حسين لزعامة الثورة العربية ضد العثمانيين. أي أن البريطانيين هم الذين شكلوا صيغة الصراع بين الزعيمين العربيين لإفشال فكرة "الدولة العربية الكبرى" التي أوهموهما بإمكانية تحقيقها على أنقاض الدولة العثمانية في المنطقة العربية.

وبينما هبط عبد العزيز آل سعود في نظر حكومة الهند البريطانية إلى مرتبة الشيوخ الضعاف بعد معركة جراب، وبقي معلقًا لبعض الوقت دون إسناد دور جديد إليه، كان نجم الشريف حسين في الحجاز يتلألأ في نظر الإدارة البريطانية في القاهرة؛ فهو حامي حمى الحرمين الشريفين، وينتسب إلى الأسرة الهاشمية الشريفة، وهذان الأمران وحدهما كانا كافيان لتمكينه من أن "يُحدث في العالم الإسلامي تأثيرًا أخلاقيًا بالغًا".[54]

وانطلاقًا من ذلك الاعتقاد الإيجابي في قدرات الشريف حسين لخدمة السياسة البريطانية في العالم الإسلامي، وفي مواجهة دعوة الدولة العثمانية إلى الجهاد لإثارة المسلمين الواقعين تحت الحكم البريطاني في مصر والهند على وجه الخصوص، راح الساسة البريطانيون يوطدون علاقاتهم بالشريف حسين، واعدين إياه بتحرير الأراضي العربية الواقعة تحت الحكم العثماني، وتأميره عليها، وترشيحه ليكون خليفة عربيًا للمسلمين.[55] وكان سير برسي كوكس قد فكر من قبل في ترشيح عبد العزيز آل سعود لشغل هذا المنصب، ولكن عبد العزيز لم يرحب بالفكرة، ورد عليها بأن الوهابيين "لا يعترفون بأي خليفة بعد الأربعة الراشدين".[56]

هكذا تركز التفكير حول ما يمكن أن يقوم به الشريف حسين في الحرب ضد العثمانيين. ورأت وزارة الخارجية البريطانية أن الحجاز يمكن أن يقوم بدور استراتيجي في خدمة الأهداف البريطانية؛ فالحسين يستطيع، إن دخل في ترتيبات مع بريطانيا، أن يحمي الوجود البريطاني من الخطر، الذي قد ينتج عن استخدام ألمانيا للساحل الشرقي للبحر الأحمر عن طريق توظيف سكة حديد الحجاز. ويستطيع كذلك أن يمنع الأتراك من استخدامها، ذلك أن سكة حديد الحجاز كانت فرعًا من سكة حديد بغداد الألمانية. وأنها إذا وقعت في أيد معادية لبريطانيا، يمكن أن تسبب مشاكل للوجود البريطاني في عدن وفي شرقي إفريقية. وانطلاقًا من هذه الاعتبارات الإستراتيجية والمعنوية بدا الشريف حسين وكأنه "الخيار الأفضل" مقارنة بعبد العزيز.[57]

هكذا انتقل مركز الثقل من وسط وشرقي شبه الجزيرة العربية إلى غربيها، ومن عبد العزيز آل سعود إلى الشريف حسين، ومن دائرة نفوذ وزارة الهند وحكومة الهند البريطانية إلى دائرة نفوذ

وزارة الخارجية البريطانية، ومن سملا إلى القاهرة، ومن سير برسي كوكس في الخليج إلى طاقم "المكتب العربي" في القاهرة. [58] وفي ظل هذه الترتيبات الجديدة، ليس من الضروري هنا تضمين أي وصف تفصيلي للحركة العربية، ولكن من الضروري استكشاف بعض النقاط بغرض إيضاح أهداف السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية، وذلك لتفسير المسار الذي سلكته العلاقات البريطانية ـالسعودية، وما لحق بها من "مد وجزر" في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية.

وباندلاع الحرب العالمية (الأولى) بدأت ترتيبات الثورة العربية ضد الدولة العثمانية تأخذ مجراها. ونشأت جمعيات سرية لتأمين حرية الولايات العربية واستقلالها، والحيلولة دون العودة إلى التبعية العثمانية، ومقاومة التدخل الأجنبي بكافة أنواعه.[59] وهكذا حركت الحرب الآمال العربية، ونشأت اتصالات عديدة بين قادة العرب وبريطانيا، باستثناء إمام اليمن وابن الرشيد، اللذين بقيا على ولائهما للدولة العثمانية.[60]

أما مباحثات الشريف حسين مع بريطانيا فكانت صعبة وطويلة، إذ وقف الشريف في البداية مترددًا بين وجهات النظر المتباينة؛ فبينما آثر ابنه فيصل الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية، فضل ابنه عبد الله مساندة بريطانيا، ووقف القوميون السوريون مستعدين للتفاوض مع أي من الطرفين طبقًا لشروطهم. فقد وضعوا شروطهم في بروتوكول، وأنابوا الشريف حسين للتفاوض مع بريطانيا طبقًا لتلك الشروط، التي تقضي بأن تعترف بريطانيا بالبلدان العربية الواقعة في إطار شبه الجزيرة العربية وسوريا الكبرى، باستثناء عدن، وأن تلغى الامتيازات الممنوحة للأجانب "وأن يقام تحالف دفاعي بين بريطانيا والدول العربية المستقلة". وفي مقابل ذلك كله كان القوميون السوريون على استعداد لمنح بريطانيا "أولوية اقتصادية".[61]

استعاد الشريف حسين مباحثاته مع القاهرة طبقًا للشروط العربية السابقة. وفي الفترة من يوليو 1915 إلى يناير 1916 تبادل مع سير هنري مكماهون H. McMahon، (المندوب السامي البريطاني بالقاهرة) ثمان رسائل، عرفت باسم "مراسلات الحسين ـمكماهون". وفي هذه الرسائل حاول كل من الطرفين تحديد موقفه تجاه الآخر، وتقرير شروط انضمام الشريف حسين إلى الحلفاء في الحرب ضد العثمانيين وحلفائهم.

وفي الرسالة الأولى المؤرخة في 14 يوليو 1915، بحث الشريف حسين عن إمكانية كسب تأييد بريطانيا للدولة العربية المقترحة، كما حددها بروتوكول دمشق.[62] ورد مكماهون في 30 أغسطس على ذلك في عبارات غامضة وغير حاسمة، فذكر أن المفاوضات حول الحدود "تبدو سابقة لأوانها ومضيعة للوقت" في ظل أوار الحرب الدائرة. وكان ذلك بداية دخول المفاوضات في متاهات دبلوماسية وتعديلات لفظية، بقصد تمييع بريطانيا للمسألة برمتها. ولكن الحسين أصر في البداية على ضمان النص على تعيين حدود واضحة المعالم للدولة العربية المقترحة، عندئذ استبعد مكماهون "أجزاء من سوريا تقع إلى الغرب من دمشق وحمص وحماة وحلب". ومع أن الحسين رفض الدخول في جدل مع مكماهون في 5 نوفمبر 1915، ثم حذر في مطلع عام 1916 من أنه لن يترك مطالبه في سورية بأكملها، إلا أنه سرعان ما وقع في خطأ فادح، حين وافق، بعد ذلك، على تأجيل مناقشة مسألة الحدود إلى ما بعد الانتهاء من الحرب.[63]

لقد أخطأ الحسين خطأه القاتل حين دخل الحرب بغير شروط محددة. ولم يكن في وضع جيد، فقد صار واضحًا أنه لن يقف إلى جانب العثمانيين، بل تأكد أنه واقف في صف الحلفاء، وتحولت القضية العربية إلى قضية سلامة شخص الحسين، فهو لا يستطيع في هذه المرحلة أن يتراجع عن مساندة بريطانيا إلى التحالف مع العثمانيين، وحين أعلن الثورة العربية ضد الأتراك في 10 يونيه 1916، وعلى حد تعبير عزيز علي المصري[64] لم يكن أحد من القوميين العرب يعرف "ما إذا كان الشريف حسين قد أعلن الثورة ليمنع احتلال قوة أجنبية للحجاز (بريطانيا)، أو ليتحدى سلطة السلطان (العثماني) لتحقيق الاستقلال".[65]

ومع أن الإدارة البريطانية في القاهرة عينت عزيز علي المصري ليكون رئيسًا لأركان قوات الحسين، إلا أن عزيز كان محجمًا عن الخدمة في صفوف الشريف، وكان مرتابًا في أمره. وحين أقنعه المسؤلون البريطانيون بالعدول عن هذا الموقف الرافض، لم تتبدد شكوكه تجاه الحسين، حتى بعد أن التقى به شخصيًا. فاستقال بعد فقرة قصيرة. وعلى ضوء هذه التطورات وصل إلى الحجاز رونالد ستورز[66] R. Stores وبصحبته لورانس[67] T. E. Lawrance لتنسيق الأدوار في الحرب، وتحديد الدور الذي ستضطلع به بريطانيا في الثورة العربية مع الحسين. وبينما عاد ستورز إلى القاهرة بقي لورانس في الحجاز ليلعب دورًا غامضًا كضابط اتصال.[68] وقد علق

فيلبي على هذه التطورات فيما بعد بقوله: "لقد أتيح للورانس وجيش الحجاز إنجاز ما كان يمكن لشكسبير وابن سعود أن ينجزاه في ظل ظروف أخرى".

وفي نهاية عام 1916 حُق لسير جلبرت كلايتون[69] Sir G. Clayton (مدير المخابرات العسكرية في المكتب العربي بالقاهرة[70]، والذي أشرف على الخطة العسكرية للثورة) أن يفاخر بأن "ثورة الشريف (حسين) قد فتتت التضامن الإسلامي... وأكدت على فشل الجهاد (العثماني)". ومن الناحية السياسية، وفي نشوة الإحساس بالتفوق والنصر، أكد كلايتون على أن الثورة العربية "تسير على سياستنا في شبه الجزيرة العربية وتكملها، وهي السياسة المتمثلة في عقد اتفاقيات مع حضرموت وعمان ومسقط والكويت وعسير وابن سعود. وقد أعطت الثورة لبريطانيا العظمى السلطة على سائر شبه الجزيرة العربية، من البحر الأحمر إلى الخليج العربي، كرادع لأي نشاط أو تدخل معاديين".[71]

وعلى الجانب الآخر من شبه الجزيرة العربية، بقى دور عبد العزيز آل سعود في الحرب العالمية الأولى أقل دلالة مما كان متوقعًا.[72] ذلك أن قدراته الحربية في معظمها كانت قد امتصت في صراعات قبَلية محلية، ففي البداية كان صدامه مع قبائل العجمان، ثم مع قبائل المرة. وقد ضاعف من عدم فعالية الدور الذي اضطلع به عبد العزيز أن حكومة الهند أهملته لبعض الوقت، ولم توكل إليه أي دور إيجابي في الحرب بعد معركة جراب، وفوق ذلك كله كان نقص المال والسلاح ذا آثار سلبية معوقة لإمكانية القيام بأي نشاط محتمل. وقد شكلت هزيمة جراب خلفية عامة لم يكن من السهل محوها من ذاكرة عبد العزيز، وكان عليه إذا فكر في الدخول في مغامرة جديدة، أن يحسب حساباته جيدًا، كي لا يقع من جديد في مأساة عسكرية وسياسية ونفسية.

وبينما كانت العوامل السابقة تحيط بعبد العزيز، وتحجم نشاطه وطموحاته، كانت بريطانيا تؤكد على سياستها في شبه الجزيرة العربية، فالهند قد أهملته، بينما سارت القاهرة مشوارًا طويلاً مع غريمه الشريف حسين. وهذا الموقف جعل عبد العزيز يرتاب كثيرًا في بريطانيا، التي قد تساند الحسين في ادعاء السلطة على أجزاء من نجد، أو تظهره بمظهر المتفوق على حكام آخرين في شبه الجزيرة العربية.

وتتضح مخاوف عبد العزيز حين طلب منه الشريف حسين أن ينضم إلى الثورة العربية بادئ الأمر. ويبدو أن ذلك كان بإيعاز من بريطانيا، التي كان يعنيها وقتئذ نجاح العرب في طرد

العثمانيين من شبه الجزيرة العربية. عندئذ أصر عبد العزيز على الحصول مسبقًا على تعهد كتابي من الشريف حسين بأن "الشريف سيتوقف عن انتهاك حرمة أراضيه (عبد العزيز) والتدخل في شئون رعاياه"، ولكن الحسين لم يحاول استرضاء عبد العزيز، بل أثار حنقه الشديد. أما الحكومة البريطانية، التي كانت تدرك حقيقة العداء القديم والغيرة بين الزعيمين العربيين، فقد شعرت بأن من الضروري "أن يعمل الزعيمان معًا بالتعاون معنا" لأجل القضية العربية والمصالح البريطانية. [73]

لم تنجح بريطانيا في دفع عبد العزيز والحسين إلى العمل معًا، وإن نجحت في أن تؤمن تعاونهما معها منفردين. ولكن البريطانيين أصيبوا بشيء من الإحباط، حين أعلن الحسين نفسه "ملكًا على البلاد العربية"، لأن هذا الإعلان أدى إلى تعميق هوة الخلاف بين الحسين وعبد العزيز. وأدركت بريطانيا خطورة التضحية بأحد الحليفين المتنافسين، ووجدت نفسها مضطرة لإعلان احتجاجها على إعلان "الحسين ملكًا"، ذلك أنها ـ فضلاً عن حرصها على مشاعر القادة العرب الآخرين في شبه الجزيرة العربية ـ كانت كذلك حريصة على مراعاة مشاعر الفرنسيين وما يعنيهم من أمر في سورية.

ومع أن بريطانيا سعت إلى مصالحة الحسين مراعاة لظروف الحرب، واعترفت به "ملكًا على الحجاز" وليس "ملكًا على البلاد العربية"، فإن ذلك لم يرض الحسين تمامًا. ولكن هذه التطورات جميعها "جرحت الكبرياء العربي لعبد العزيز آل سعود في الصميم"، وبالتالي زادت الفجوة بينهما اتساعًا. وبادل الحسين شكوك عبد العزيز تجاهه بشكوك مثلها، ورأي في عبد العزيز قائدًا للوهابيين، الذين كانت طموحاتهم في الحجاز مصدر خطر دائم عليه.[74]

وفي محاولة من جانب كوكس للاستفادة من طاقات عبد العزيز وقدراته، وتوجيهها بما يتناسب والمصالح البريطانية، قرر أن يتحدث إليه مباشرة، ليخرجه من الموقف العقيم الذي اتخذه بعد موقعة جراب. فقد وجد كوكس بعد مراسلة مع عبد العزيز أن عليه أن يحمي ذلك الأمير العربي، الذي تقع بلاده في إطار مسؤولية حكومة الهند، ضد اعتداء محتمل من جانب ملك عربي، تقع بلاده في إطار مسؤولية القاهرة. ويوضح ذلك الموقف كيف أدت أحداث شبه الجزيرة العربية إلى دخول وزارة الهند في صدام على النفوذ مع وزارة الخارجية في شبه الجزيرة العربية؛ ففي 8 سبتمبر 1916 جادل كوكس حكومته في أن عليها أن تخبر عبد العزيز "أن أي تفاهم في الحاضر أو في المستقبل بيننا وبين الشريف لن يضر بشروط البندين الأول والثاني من معاهدتنا معه (عبد

العزيز) في 26 ديسمبر 1915"[75]، وهما البندان المتعلقان باعتراف بريطانيا بعبد العزيز وحمايته من أي "عدوان أجنبي".

وفوق ذلك، اقترح كوكس أن تعلن بريطانيا عن المعاهدة التي عقدتها في ديسمبر 1915 مع عبد العزيز، وأن تضع بنودها أمام الحسين ليقف على حجم التزام بريطانيا نحو القادة العرب الآخرين. عندئذ (19 سبتمبر 1916) طمأنت وزارتا الخارجية والهند نائب الملك في الهند، وأكدتا على أن فكرة "خلق دولة عربية"، أو "اتحاد بين مجموعة من الولايات العربية" لم تمت، وأن التضحية بعبد العزيز غير واردة أصلاً طبقًا لشروط المعاهدة معه.

وفي إشارة تفصيلية إلى بنود تلك المعاهدة مع عبد العزيز، سلمت وزارتا الخارجية والهند بضرورة الالتزام بالبند الأول الخاص بالاعتراف، "لأنه لا يمكننا الإقرار بأن البند الثاني الخاص بالحماية من عدوان (أجنبي) كان ملزمًا لنا كما هو الحال ضد عرب آخرين".[76] ويعني تفسير وزارتي الخارجية والهند للبند الثاني من المعاهدة أن بريطانيا لن تساعد عبد العزيز، ولا يجب أن تساعده ضد الشريف حسين. وأكدتا على أن كلمة "أجنبي" تسري فقط على "غير العرب". وأصرتا على حجب نص المعاهدة مؤقتا[77] عن الحسين. فقد كان هناك اتفاق واضح بين الوزارات البريطانية المعنية على أن العداء بين الزعيمين العربيين المتنافسين مدمر للمصالح البريطانية وقت الحرب، ويجب أن يسوى في أقرب فرصة. وقد كان هذا في الواقع هو هدف مقترحات سير برسي كوكس.

ومهما يكن من أمر غموض الدبلوماسية البريطانية، فقد استمرت الاتصالات بين كوكس وعبد العزيز، وفيها حرص عبد العزيز على مناقشة كوكس بشأن أسلوب التعاون المقترح بينه وبين بريطانيا. وحين التقيا في العقير في 11 سبتمبر، شرح عبد العزيز موقفه بالتفصيل. وجاء رد فعل كوكس إيجابيًا، فقد طمأن عبد العزيز تمامًا بشأن القضايا التي أثارها، والتي تتعلق بمستقبله السياسي، وبإمكانيات تأمين سلامته وسلامة بلاده.

وإذا كانت الخطوة السابقة تُحسب نجاحًا لدبلوماسية كوكس في تأمين الموقف العسكري البريطاني في الخليج، فإن ذلك الموقف أصبح أكثر وضوحًا حين زار عبد العزيز الكويت، في 20 نوفمبر، ليعرف دوره مع الفريق المناصر لبريطانيا، ففي الكويت "أقسم القادة الثلاثة (شيخ الكويت، وشيخ المحمرة، وعبد العزيز) على العمل معنا (بريطانيا) لتحقيق هدف مشترك". هذه التأكيدات الشفوية من الزعماء الثلاثة، حفزت كوكس إلى مقابلتها بتأكيدات شفوية مماثلة لعبد

العزيز، مؤداها أن "حقوقه مصونة تمامًا في ضوء العلاقات التي أقامتها الحكومة البريطانية مع الشريف (حسين)".[78]

وسط هذه الوعود الدبلوماسية المتبادلة، التي تعكس جوا من الانسجام العام في علاقات بريطانيا بهؤلاء القادة الثلاثة، أعد كوكس بمساعدة مستشارته جرترود بل[79] (1868- 1926) حفل شرف، مُنح فيه عبد العزيز وسام قائد فرسان إمبراطورية الهند من المرتبة الرفيعة .K. C. I. E، ثم دُعي لزيارة البصرة في 26 نوفمبر،[80] وهناك زار قاعدة بريطانية، وأُهدِيَ "سيف شرف" و"رسالة ترحيب" من قائد الجيش. وفي مقابل هذه الحفاوة كان على عبد العزيز أن يبعث أحد أبنائه إلى الشريف حسين في مبادرة صلح.

اعتقد البريطانيون أن حفل الكويت وزيارة عبد العزيز للبصرة قد "وضعتا بريطانيا في موقف متميز". وتزايدت حماسة كوكس والهند حول أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه عبد العزيز في الحرب، خاصة وأنه وعد بتقديم أربعة آلاف رجل مسلحين لمحاربة آل الرشيد (أتباع العثمانيين) في حائل. وكان على بريطانيا أن تساهم في هذا الجهد العسكري بأن تقدم له ثلاثة آلاف بندقية، فضلاً عن ذخائرها. هذا إلى جانب منحة مالية قدرها خمسة آلاف جنيه إسترليني، لتغطية النفقات اللازمة لإعداد القوات للدخول في المعركة.

واعتبر ويلسون (نائب كوكس) أن زيارة عبد العزيز تُعد "حدثًا بالغ الأهمية يمكن أن يكون فرصة مناسبة لتوجيه السياسة الشرقية (البريطانية) توجيهًا جديدًا، كأن يكون نشاطنا في شبه الجزيرة العربية منطلقًا من البصرة بدلاً من القاهرة".[81] وهكذا استعادت حكومة الهند ثقتها المفقودة في عبد العزيز بعد موقعة جراب، وظهرت البصرة لتلعب دورًا جديدًا لأول مرة في توجيه السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية. وبدأت مرحلة جديدة من المد في السياسة البريطانية هناك.

كان هناك اتفاق بين سياسة كل من القاهرة والهند على منع الشريف حسين وعبد العزيز آل سعود من التنازع فيما بينهما عن طريق شغلهما في بعض جوانب النشاط العسكري للحرب العالمية (الأولى)، وكان ذلك يسير طبقًا لسياسة ناجحة. بيد أن علاقات بريطانيا الطيبة، أو التي بدت كذلك وقتئذ، مع الشريف حسين ومع العرب، وهي العلاقات التي أجهد البريطانيون أنفسهم في إقامتها، سرعان ما تهددها قراران رئيسيان في السياسة البريطانية: الأول اتفاق سايكس بيكو في مايو عام

1916، والثاني تصريح بلفور في 2 نوفمبر عام 1917،[82] فقد أزعج كلا القرارين الشريف حسين والعرب حول حقيقة نوايا السياسة البريطانية في الشرق الأوسط.

كان العرب في وضع حرج، فقد فات وقت تبديل المواقف، وصار من المحتم عليهم أن يواصلوا السير في الخط الذي بدؤوه وإن كرهوا ذلك. وأدركت القاهرة هذه الحقيقة، ولذا ذهب مارك سايكس[83] Sir Mark Sykes نفسه ليلتقي بالشريف حسين ويهدئ من روعه. وفي 4 يناير من العام التالي (1918)، ذهب الدكتور هوجارث[84] David Georg Hogarth ليدعم موقف الشريف حسين ويطمئنه.[85] لقد كان من غير المحتمل مصالحة الشريف حسين، الذي تبددت أحلامه في إقامة دولة عربية كبرى؛ ذلك أن جانبًا من الأرض التي كان قد وُعِد بها، قُسمت بطريقة أخرى بين الإنجليز والفرنسيين واليهود.

أثارت تجربة السياسة البريطانية في الشرق الأوسط الشكوك حول إمكانية قيام "دولة عربية مستقلة"، أو "دولة عربية متحدة" إلى الشرق من مصر. وبالتالي فلم تعد بريطانيا تشغل تفكيرها بشأن الوعود التي منحتها للشريف حسين، ولا هي على استعداد لمنح الاستقلال المباشر لأي من البلدان الطامحة إلى الاستقلال في المنطقة.

كان سير جلبرت كلايتون[86] قد جسد تلك الأفكار البريطانية الجديدة حين كتب قبل هذا الوعد، في 12 نوفمبر عام 1915، إلى ونجت يقول: "يبدو أن الهند قلقة من وجود دولة عربية متحدة وقوية، وهذه لا يمكن أن تظهر إلى الوجود إلا إذا كنا حمقى". ثم أضاف كلايتون "لابد أن يكون شغلنا الشاغل هو ألا نرى إمكانية قيام مثل هذه الدولة، وأن نتجنب مساعدة طرف على حساب الأطراف الأخرى".[87]

إن الاستراتيجية البريطانية التي أفصح عنها كلايتون بوضوح لا تشوبه شائبة، كانت معنية ـ أساسًا ـ بالدولة العربية التي وعدتها بريطانيا للشريف حسين، ولكنها ـ بالرغم من ذلك، أثبتت أنها ليست استراتيجية مرحلية لخدمة هدف مؤقت، وإنما كانت استراتيجية طويلة المدى، لا تزال تمارس إلى اليوم عن طريق أطراف أخرى. لقد أثبتت بريطانيا أنها لم تكن في القرن التاسع عشر من الحماقة بحيث تقيم دولة عربية قوية، عندما وقفت ضد محمد علي، وجردته من انتصاراته وحاصرته بالقوة داخل مصر، وذلك للأسباب نفسها التي أشار إليها كلايتون بعد مائة عام.

وبعد عدة شهور فقط من رسالة كلايتون إلى وينجت، كتب سير آرثر هرتزلSir Arthur Hirtzel(السكرتير الدائم في وزارة الهند) في فبراير 1916: "قد تكون دولة عربية قوية أخطر على الدول المسيحية من دولة عثمانية قوية، كما أن سياسة لورد كتشنر (1850- 1916) Kitchener (وزير الحرب البريطاني في الحرب العالمية الأولى) الهادفة إلى القضاء على دولة إسلامية لمجرد إقامة دولة أخرى، تبدو لي دائمًا على أنها سياسة مدمرة".[88]

الواقع أن أفكار هرتزل تتوافق مع أفكار كلايتون، وإذا كان الأول قد أشار إلى "دولة إسلامية قوية"، بينما أشار الثاني إلى "دولة عربية قوية"، فإن المعنى الأول لا يختلف في أي من تفاصيله عن الآخر، لأن الدولة العربية المعنية في هذه المنطقة هي بالضرورة دولة إسلامية، والعكس كذلك صحيح. ولكن هرتزل يبدو متطرفًا للغاية حين يشير إلى سياسة كتشنر، التي تقضي بتدمير الدولة العثمانية الإسلامية، لتقيم، طبقًا لوعوده إلى الشريف حسين، دولة عربية إسلامية. ويصف تلك السياسة بأنها مدمرة للمصالح البريطانية في الشرق.

إن هذه الأفكار التي صرح بها مسؤولون بريطانيون من بين صناع القرار في السياسة الخارجية البريطانية، تقدم لنا مؤشرًا سلبيًا تجاه نتائج السياسة التي سيتبعها عبد العزيز في توحيد شبه الجزيرة، وإقامة "دولة عربية قوية"، على جانب من المساحة التي كان من المفترض أن يقيم الشريف حسين عليها دولته العربية الكبرى.

على كل حال، لم يكن قد مضى كثير من الوقت حين تكشفت خفايا السياسة البريطانية المتناقضة بين الشكل والمضمون، متمثلة في اتفاق سايكس بيكو (1916)، ووعد بلفور (1917)، وتصريحات المسؤولين البريطانيين في الشرق الأوسط حول احتمال قيام دولة "عربية" أو "إسلامية" قوية. ولاشك في أن هذه التطورات ساهمت إلى حد كبير في تشكيل سياسة عبد العزيز آل سعود في المنطقة. لقد كانت السياسة البريطانية في الشرق الأوسط سياسة "غير واقعية". فقد رصد المعارضون، كما أعلن مدير المخابرات البريطانية، تناقضات صارخة حينما قال: "يجب أن أعترف أن الأمر يبدو لي كأننا في موقف الصيادين الذين اقتسموا فروة الدب قبل أن يصيدوه".[89]

هكذا صارت السياسة البريطانية في الشرق الأوسط عرضة للنقد والتجريح من بعض العناصر البريطانية والعربية، وازداد التوتر بين القاهرة والحسين، وأدرك العرب أنهم قد خُدِعوا؛ ففي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تخاطب كل أصحاب المصالح في المنطقة، وتمنح الوعود لمن

تشاء، تبين أن تلك السياسة لم تُدْرس دراسة جيدة قبل وضعها موضع التنفيذ؛ فقد غلب على هذه السياسة أسلوب وزارة الخارجية، وهي بطبيعتها سياسة "تجريبية"، وترتب على ذلك أن أعطت بريطانيا اهتمامًا رئيسيًا للتحالف البريطاني الفرنسي، أكثر مما أعطت للنصوص المبهمة والوعود الغامضة المقدمة للعرب واليهود.[90]

وهكذا تدهورت العلاقات العربية البريطانية، وأُجهِض الوفاق العربي البريطاني قبل أن يولد، وراحت بريطانيا تبحث من جديد عن زعيم أو قائد عربي يمكن الاعتماد عليه. وكان الطريق ممهدًا أمامها، لأن الهند قد أعادت إقامة الجسور المدمرة مع عبد العزيز بعد موقعة جراب، عن طريق لقاءات إيجابية للطرفين، تمت في العقير والكويت والبصرة، وكان على القاهرة وهي تنفض يديها تمامًا من الحسين، أن تتأكد من أن عبد العزيز لا يزال حريصًا على صداقته مع بريطانيا.

وفي يونيو عام 1917 خططت القاهرة لبعثة رونالد ستورز (السكرتير الشرقي في القاهرة) إلى عبد العزيز، ليناقش معه عدة أمور تتعلق بموقف الأمير من بريطانيا وحلفائها في شبه الجزيرة العربية، وتتعلق بموقفه من أعداء بريطانيا. ولم تكن الهند غائبة عن الساحة، التي تمارس فيها القاهرة نشاطًا لم يكن لها من قبل، ذلك أن عبد العزيز هو الفارس الذي راهنت عليه الهند منذ البداية، وهي لن تتركه الآن للقاهرة، دون أن تشارك في صنع التطورات الجديدة، ولو بالإشارة والتوجيه. لذلك كله لم يتردد كوكس في إرسال مذكرة من بغداد إلى القاهرة لتكون بمثابة توجيه لِخُطَى ستورز. وبينما كان الأمل معقودًا على زيارة ستورز هذه، أصيب بضربة شمس قبل أن يلتقي عبد العزيز، وعاد أدراجه إلى القاهرة.[91]

ظل المسؤولون البريطانيون في بغداد على اعتقادهم بأن على عبد العزيز أن يتخذ موقفًا أكثر فعالية، ونصحوا القاهرة بعدم التخلي عن محاولات الصلح. ودفع هذا الاتجاه بعض المسؤولين إلى الاعتقاد بأن عبد العزيز "ابن سعود صار القائد الديني والدنيوي لجميع القبائل العربية في وسط شبه الجزيرة العربية، عدا تلك التابعة لابن الرشيد أمير حائل... و (قبائل) العجمان (القاطنة) على حدود ميزوبوتاميا (العراق)". [92] وهكذا حددت بغداد عناصر القوة الرئيسية في شبه الجزيرة العربية، وسعت إلى الإصلاح بين طرفيها الأساسيين (عبد العزيز آل سعود والشريف حسين). وعلى هذا الأساس كلف كوكس أحد ضباطه السياسيين في الخدمة المدنية الهندية، وهو سان جون فيلبي، ليقوم بزيارة كل من عبد العزيز والشريف حسين في خريف عام 1917.[93]

وفي الوقت الذي كان فيه فيلبي يجوب صحاري قلب شبه الجزيرة العربية متوجهًا إلى عبد العزيز، كانت القاهرة قد أرسلت أحد موظفيها إلى جدة في مهمة مماثلة. كانت بعثة فيلبي تهدف إلى ترتيب دور أكثر فعالية لعبد العزيز ضد آل الرشيد، أنصار العثمانيين في حائل. ذلك أن الترتيبات التي سبق أن أجراها كوكس مع عبد العزيز لم تقدم عونًا كافيًا للأخير يمَكّنه من أن يلعب دورًا أكثر إيجابية لصالح السياسة البريطانية. على كل حال، فإن هدف البعثة لا يختلف في شيء عن هدف بعثتي كل من شكسبير وكوكس السابقتين.

لم تكن مهمة فيلبي سهلة، ذلك أن الاتصالات عبر شبه الجزيرة العربية كانت صعبة، وأحيانًا مستحيلة، فضلاً عن أن عبد العزيز والشريف حسين كانا يفكران بطريقتين مختلفتين، وأكثر من ذلك أن كلا من القاهرة وبغداد اختلفتا حول ما إذا كان من الضروري أن يستكمل فيلبي مهمته. هكذا واجه فيلبي قسوة البيئة، وصعوبة الاتصالات، كما واجه سياسات متنافرة على المستوى المحلي، وسياسات أخرى غير ناجحة على المستوى البريطاني، وفي ظل هذه الظروف حمل فيلبي المسؤولية كاملة على عاتقه، وتصرف على طريقته، بعيدًا عن تعليمات بغداد إليه.

وفي نهاية شهر نوفمبر، وجد فيلبي أن عبد العزيز يعاني من آثار موقف حرج، نتيجة لنقص في المال والسلاح، ونتيجة لمعارضة جيشه من الإخوان المتشددين، بسبب تعامله مع بريطانيا المسيحية، ونتيجة لوجود منافسيه أو أعدائه (شيخ الكويت، والعجمان، وآل الرشيد، والشريف حسين) ولكي يمارس نشاطًا عسكريًا ضد آل الرشيد في حائل أنصار الأتراك ـ فإنه كان يحتاج إلى خمسين ألف جنيه إسترليني شهريا، أي ما يعادل 1000% من قيمة المنحة التي كان يتقاضاها من بريطانيا وقتئذ. هذا فضلاً عن مبلغ نقدي مبدئي يُعطَى له (20 ألف جنيه إسترليني). وعدا هذه المبالغ يحتاج عبد العزيز إلى أسلحة وذخيرة كافية لتحقيق النصر. صاغ فيلبي تقديراته السابقة وبعث بها إلى كوكس[94]، مبينًا أن حملة عبد العزيز ضد حائل تستوجب التنفيذ الفوري، وأن "شيئًا عظيمًا يمكن تحقيقه (من ورائها)".

وبعد ذلك اتجه فيلبي في 9 نوفمبر 1917 إلى الطائف في الحجاز. ليلتقي زميله القادم من القاهرة (ستورز) ولكنه لم يجد أثرًا له هناك على غير ما كان مقررًا، فآثر مواصلة الرحلة إلى جدة، التي وصلها ليلة عيد الميلاد (31 ديسمبر 1917). وهناك في جدة، وفي مقر الوكالة البريطانية، وبعد عناء شهرين من السفر المتصل عبر الصحراء، استمتع فيلبي أخيرًا بقدر من الراحة والهدوء،

ونَعِمَ بشيء من أسباب المدنية، ووقف على آخر أخبار الحرب الكبرى، فقد صار في إمكانه أن يطّلِع على الصحف، وأن يخاطب أصدقاءه ورؤساءه. وكان من بين ما وقف عليه فيلبي، أن ستورز قد شغل منصبًا جديدًا هو "حاكم عام القدس" وأن هوجارث في طريقه إلى جدة في ذلك الوقت لاستكمال المهمة.

لم يتقرر في القاهرة أن يذهب هوجارث إلى الحجاز لمجرد الوقوف على ما توصل إليه فيلبي مع عبد العزيز، وإنما لمحاولة تهدئة الشريف حسين، بعد الصدمة التي تلقاها من بريطانيا، بالإعلان عن اتفاق سايكس بيكو، وتصريح بلفور. وهذا يعني أن بريطانيا لم تهمل الدور الذي تلعبه القاهرة مع الحسين، وإنما سعت للمحافظة عليه، إلى جانب الدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه عبد العزيز آل سعود. التقى فيلبي وهوجارث معًا بالشريف حسين. وكان اجتماعهما به عقيمًا؛ فالشريف كان غاضبًا، وميول فيلبي نحو عبد العزيز كانت واضحة للشريف حسين، ما زاد من غضبه وسخطه على السياسة البريطانية، التي رآها منحازة لغريمه.

أما فيلبي نفسه فقد ضاق ذرعا هو الآخر بالسياسة البريطانية، لأنه علم عند لقائه بهوجارث، أن القاهرة لم تعد تؤيد بغداد في دعم موقف عبد العزيز ضد آل الرشيد. واعتبر ذلك انتكاسة لسياسة حكومته، التي أضاعت فرصة نادرة لتحقيق المصالح البريطانية في الشرق الأوسط، وذلك أن ميزان القوى في شبه الجزيرة العربية قد يتبدل لغير صالح حلفاء بريطانيا. ولكن القاهرة كانت تخشى إن ناصرت عبد العزيز أن ينتهي الأمر بتفوقه المطلق في شبه الجزيرة العربية، وبالتالي فإن الجري وراء هذا الهدف سيقود إلى الإخلال التام بميزان القوى في شبه الجزيرة العربية، وهو أمر سيرهق السياسة البريطانية في متابعته وتحجيمه. وحين سئم فيلبي هذه المواقف المترددة لحكومة بلاده، قرر العودة، ولكن الشريف حسين منعه من عبور الحدود إلى نجد، فتوجه إلى مصر.[95] ومن القاهرة عاد فيلبي إلى الرياض؛ حيث التقى عبد العزيز، ووضع أمامه صورة لما جرى في الحجاز مع الشريف، وأخرى لما جرى في القاهرة مع المسؤولين هناك. وخفف عنه تلك الانطباعات غير المريحة، حين شرح له أن رحلته إلى القاهرة مكنته من مناقشة حقيقة الموقف في قلب شبه الجزيرة العربية. وجد عبد العزيز عندئذ شيئًا من العزاء في موقف فيلبي، عوضه عن التردي الملحوظ في السياسة البريطانية، وكان هذا مقدمة ساهمت في اقتناع عبد العزيز في أبريل بأهمية الهجوم على حائل، وعدم التراجع عن هذا الموقف.

لم يكن في إمكان فيلبي أن يطيل بعثته أكثر من ذلك، فقد قضى فيها قرابة العام. وفي نفس الوقت كان يتوق إلى تحقيق إنجازات تتعلق بطموحاته الشخصية، وقبل أن يغادر الرياض قدم لعبد العزيز قرضًا قيمته عشرين ألف جنيه إسترليني؛ بشرط أن يبدأ مباشرة عملياته العسكرية ضد آل الرشيد، ووعد الأمير بأنه سيجعل الحكومة البريطانية تعترف بوضعه الجديد. ولسوء حظ كل من عبد العزيز وفيلبي، تيقن الأخير أن الفكرة الأصلية من وراء بعثته، لم تعد تلقى وقتئذ إلا تأييدًا باهتًا، في كل من القاهرة والهند.[96]

لقد صار لدى عبد العزيز من الأسباب الوجيهة ما يجعله يرتاب في السياسة البريطانية، تمامًا كما فعل الشريف حسين. ويتضح ذلك من خطابه في 25 يوليو إلى فيلبي، يقول فيه "إن الحكومة البريطانية قد صارت حكومتين: تلك الموجودة في مصر والتي تتبع كلام الشريف حسين سواء أكان صحيحًا أم خاطئًا، وتلك الموجودة في العراق والتي تستقبل أعدائي (العجمان وآل الرشيد) بأذرع مفتوحة، وتمنعني من عقابهم".[97]

كان عبد العزيز حريصًا على ألا يلزم نفسه بشيء نحو الحكومة البريطانية، ويتضح ذلك حين سأل فيلبي في الرسالة السابقة أن يحدد موقف الحكومة البريطانية تجاه:

1. ما إذا كانت القاهرة تستطيع أن تمنع الشريف حسين من أي عمل عدائي ضده.
2. ما إذا كان بإمكان حكومة الهند أن تمنع قبائل العجمان وشمر من عبور أراضيه.
3. ما إذا كان في وسع بغداد أن تساعد على حل مشاكله مع شيخ الكويت بشأن مسألة الحصار البحري.
4. ما إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة لأن تدفع له جميع نفقات العمليات العسكرية التي سيقوم بها للهجوم على حائل.

عاد فيلبي إلى بغداد في أغسطس عام 1918، والتقى كوكس، وكرر معه النقاش حول حائل، وأهمية استيلاء عبد العزيز عليها، مقابل أن يستولى الشريف على المدينة، وعندئذ يمكن أن

يقسم قلب شبه الجزيرة العربية إلى قسمين بين الحاكمين اللذين سيظلان معتمدين على بريطانيا (عبد العزيز والشريف حسين). واقترح فيلبي أن تكون "خورمة" لعبد العزيز، في حين تكون منطقة "عتيبة" الواقعة خلف مكة من نصيب الشريف، وعلى العكس من رؤية القاهرة، رأي فيلبي أن وجود آل الرشيد في حائل يُعد عقبة في طريق السلام وتسويات ما بعد الحرب، ولكنه وجد نفسه الوحيد الذي يؤيد هذه الخطة.[98]

بدأ عبد العزيز نشاطًا عسكريًا محدودًا ضد حائل في سبتمبر 1918، معتمدًا في ذلك على الوعود التي منحها إياه فيلبي، دون أن يتأكد من موافقة بغداد أو القاهرة على ذلك، وقد كان حذرًا في نشاطه، خوفًا من أن تلحق به هزيمة كالسابقة في جراب، ولكنه ما لبث أن عاد بجيشه دون أن يحقق نصرًا، أو يستولي على عاصمة آل الرشيد، ذلك أنه تلقى أنباء مفادها أن قوات الشريف حسين شنت هجومًا على حدوده الغربية. وهكذا كانت الأخطار تهدد طموحات عبد العزيز من جهتي الشمال والغرب. وكان عليه أن يعطي الأولوية لإحدى الجبهتين، فآثر التصدي أولاً للخطر القادم من الغرب، لإجهاض طموحات الحسين. وبذلك انتقل مسرح الحرب من شمالي شبه الجزيرة إلى غربيها، وهذه التطورات تخرج عن إطار مهمة فيلبي.

في الواقع، لم يكن عبد العزيز معنيًا بمهمة فيلبي بقدر ما كان معنيًا بمصالحه الخاصة، بصرف النظر عن المصالح البريطانية. وقد تصادف هذا التطور مع حرص بريطانيا على العودة إلى سياستها السابقة على الحرب العالمية (الأولى)، وهي "سياسة الجَزْر" وتفادي الدخول في شئون قلب شبه الجزيرة العربية لانتهاء الحرب في الميدان الأوروبي، وعدم الحاجة إلى أي جهد عسكري من عبد العزيز آل سعود. لقد باءت بعثة فيلبي بالفشل، فلم يستولي عبد العزيز على حائل، ولم تتم مصالحته مع الشريف حسين، وكان هذان الأمران هما هدفي البعثة.

وانتهت الحرب العالمية (الأولى)، وحقق الحلفاء أهدافهم، أما فيلبي فقد لخص موقفه في حسرة شديدة على جهوده الضائعة في جملة واحدة حين قال: "لقد انقضى عام من العمل (عبثًا) أمام عيني".[99] ولكن عبد العزيز كان لا يزال يبحث عن أسباب تحقق له أهدافه؛ فالحرب العالمية (الأولى) لم تكن تعنيه، بل كانت نهايتها بداية حقيقية لحروبه المحلية.وجاء "الجَزْر" في السياسة البريطانية ليساعده على تحقيق أهدافه الإقليمية.

هكذا لم تعد حائل، وإنما صارت القريتان الصغيرتان (خورمة وتربة) في بؤرة اهتمام عبد العزيز؛ فالنجديون لم يتوقفوا مطلقًا عن المطالبة بهاتين القريتين لأنهما يقعان إلى الشرق من جبل حُضْن، الذي يعتبرونه فاصلاً جغرافيًا بين نجد والحجاز في هذا الموقع.[100] وأثناء غياب السيادة السعودية عنهما، حكم الحجاز هاتين القريتين. ولكن الإخوان (جند عبد العزيز) أثبتوا أنهم قادرون على كسب تأييد سكان خورمة، حين تحول ولاء خالد بن لؤي، الذي كان الحسين قد عينه حاكمًا على خورمة، إلى عبد العزيز آل سعود.

أثار التطور السابق قلق الشريف حسين، وسعى إلى كسب تأييد بريطانيا له في تأمين حدوده الشرقية.[101] ونظرًا لأن هذا النزاع كان ذا طبيعة عقائدية، فقد آثرت بريطانيا أن تتبنى سياسة الحياد بين حليفيها المتنافسين، ولكن مثل هذا الموقف لم يَخْلُ من مخاطر أحاطت بالمصالح البريطانية؛ فالبريطانيون لم ينسوا تمامًا ذلك الذعر الذي أصاب العالم الإسلامي في القرن التاسع عشر، حين استولى الوهابيون على الأماكن المقدسة.[102] ولهذا لم تستطع بريطانيا أن تستسلم لسياسة الحياد السلبي بين حليفيها، وسعت إلى حث الزعيمين على الصلح.[103]

لم يستجب الشريف حسين لنداء الصلح، وأصر على الحرب. أما عبد العزيز فقد نبه بريطانيا إلى أنه يستطيع أن يحافظ على استمرار العلاقات الطيبة مع الحسين[104]، وناشدها أن تتفهم موقفه الصعب بين منافسيه[105]، وأن تتركه يدافع عن نفسه، أو أن تضمن له عدم اعتداء أي من منافسيه على أراضيه. وعرض عليها أن تقوم بالتحكيم بينه وبين الحسين. وسار إلى أبعد من ذلك حين قبل اقتراحًا بريطانيًا بأن يكتب رسالة ودية إلى الشريف حسين، الذي لم يكن في ظروف تؤهله لقبول الصلح.[106]

كانت السياسة البريطانية غير مستقرة، مذبذبة بين "المد والجزر"؛ فقد توصل الدبلوماسيون البريطانيون في ربيع عام 1919 إلى قرار خطير فيما يتعلق بعبد العزيز آل سعود، حين انتهوا إلى "أن سياستنا (بريطانيا) هي سياسة الحسين". فقد كانت بريطانيا لا تزال في حاجة إلى تأييد الحسين في تسويات السلام النهائية، باعتباره شخصية ذات تأثير بالغ الأهمية، تفوق ما كان يتمتع به عبد العزيز من تأثير في العالم الإسلامي، وخاصة في المناطق الخاضعة للنفوذ البريطاني بمختلف صوره. وطبقًا لتلك السياسة الجديدة طالبت بريطانيا عبد العزيز أن يترك خورمة للحسين وإلا قطعت عنه المعونة المالية.[107]

كان فيلبي هو الوحيد بين الدبلوماسيين البريطانيين العاملين في منطقة الشرق الأوسط الذي عارض سياسة حكومته[108]. وحين أُعطى الفرصة للتعبير عن رأيه قال في صراحة: "إن ابن سعود لن يتجاهل الأمر الموجه إليه بترك خورمة فقط، وإنما سيدافع عنها حتى النهاية لو حاول الحسين أن يحتلها". وذهب فيلبي إلى أبعد من ذلك حين تكلم بثقة عن عبد العزيز آل سعود، وقال: "إن ابن سعود سينتصر".[109] ولاشك في أن رأي فيلبي لقي شيئًا من الاهتمام، ولكنه لم يغير شيئًا من السياسة التي ارتضتها بريطانيا لمناصرة الحسين.

أما الحسين فلم يكن قانعًا بما قدمته له بريطانيا من دعم سياسي في هذا المجال، وطالبها بالتأييد الكامل، وهدد بالتنحي عن الحكم. وأثارت الضغوط الواقعة على الحكومة البريطانية من حليفيها المتنافسين الرغبة لدى بعض المهتمين بشئون شبه الجزيرة العربية في لندن، وراحوا يراقبون تطور السياسة البريطانية في مواجهة تطور الأوضاع في المنطقة. وتقرر عقد اجتماع وزاري بين الجهات المعنية بشئون شبه الجزيرة، انتهى إلى التأكيد على الالتزام بسياسة الحياد، التي سبق أن أعلنتها الحكومة البريطانية تجاه النزاع بين نجد والحجاز، وعدم التدخل في شئون قلب شبه الجزيرة العربية. ولكن هذا الحياد لم يكن في الواقع إلا ذرا للرماد في العيون، لأن السياسة البريطانية كانت مترددة وغير ثابتة في موقفين: الأول حين بدت مناصرة للشريف من خلال التهديد بقطع المعونة المالية عن عبد العزيز، وكانت بريطانيا قد خففت هذه المعونة بالفعل إلى 50% (في مرحلة سابقة)، والثاني حين مارست موقفًا سلبيًا في النهاية، تاركة قوات عبد العزيز تلتهم الحجاز.[110]

احتدم النزاع بين عبد العزيز والحسين، وصار من غير الممكن تجنب الصراع المباشر بينهما. ذلك أنه حين حاول الأمير عبد الله بن الحسين استرداد تُرَبَة في مايو 1919، لحقت به خسائر فادحة ونجا من الموت. ولاشك في أن تغير ميزان القوى بهذه الصورة لصالح عبد العزيز أفزع ممثلي بريطانيا وفرنسا المجتمعين وقتئذ في مؤتمر السلام في باريس؛ إذ كان في وسع الإخوان النجديين، لو سمح لهم عبد العزيز، أن يتقدموا إلى الأراضي المقدسة أو إلى سوريا، لأن ضم كلتيهما إلى نجد كان أحد الآمال الكبار لعبد العزيز.

أفزعت انتصارات عبد العزيز على الشريف حسين سكان الحجاز، خشية تقدم الوهابيين إلى بلادهم، وحذرت بريطانيا عبد العزيز، أنه إذا لم ينسحب من خورمة فستقطع عنه ما بقي له من

المعونة المالية (50%) وسيفقد المزايا التي يتمتع بها بمقتضى معاهدة 1915. وتحت هذا التهديد البريطاني، وتريثًا لاستكشاف النتائج، آثر عبد العزيز ألا يتقدم بقواته في أراضي الحجاز، لأن الظروف السياسية المحيطة به لم تكن تساعده على ممارسة نشاط عسكري جديد.[111]

كشفت موقعة تربة (1919) عن ضعف في جانب الشريف حسين، كما كشفت من قبل موقعة جراب (1915) عن ضعف في جانب عبد العزيز آل سعود. وفي الحالتين كانت بريطانيا تقدر الطرف الأقوى بصرف النظر عن طبيعة القضية، لأن الأقوى هو الأفضل في حال التحالف معه، ولأنه الأخطر إذا أَعلن العداء لها.

كانت رؤية فيلبي ثاقبة في تقدير حجم الدور الذي يمكن أن يؤديه عبد العزيز آل سعود، تمامًا كما كانت رؤية شكسبير من قبل لهذا الدور. وكما سعت بريطانيا إبان الحرب العالمية (الأولى) إلى استقطاب عبد العزيز عن طريق جهود شكسبير الدبلوماسية، فإنها بدأت الآن تفكر في تكليف فيلبي بنفس الدور الذي اضطلع به شكسبير، وذلك حين اختارته ليكون قناة اتصال تؤمن مصالحها في شبه الجزيرة العربية، بالتعاون مع عبد العزيز، الذي وافق على أن يعمل طبقًا لرغبات بريطانيا؛ فنراه يستجيب لنصائحها ويؤجل زيارته إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج إلى العام التالي، حتى لا تبدو الزيارة وكأنها عمل استفزازي للحسين في ظروف التوتر القائم بينهما.

وجريًا على سياسة المد أو التعاون بين عبد العزيز وبريطانيا، تلقى عبد العزيز دعوة من الحكومة البريطانية عن طريق ممثلها في البحرين في 15 مايو 1919 لزيارة إنجلترا، كي تشكره وأمير الكويت على موقفيهما خلال الحرب العالمية (الأولى). اعتذر عبد العزيز عن تلبية الدعوة، ورشح ابنه الأمير فيصل في أكتوبر من العام نفسه بديلا عنه في تلك الزيارة. ورغم صغر سن فيصل، الذي لم يتجاوز الرابعة عشر من العمر، فقد كان عبد العزيز يثق في أخلاقه وقدراته. اصطحب فيصل في هذه الزيارة عبد الله القصيبي (وهو تاجر نجدي كان يتنقل بين نجد والبحرين، ويتكلم الإنجليزية، ومحب للترحال) ومن البحرين اصطحبه المستر همفري بومان البريطاني إلى انجلترا. وفي لندن حرص مجلس الوزراء البريطاني على أن يستقبل الأميرالسعودي لدى وصوله إليها استقبالاً رسميًا، وتولى الأمر وزير الدولة لشئون المستعمرات وعدد من المهتمين بشئون الشرق الأوسط. ثم اصطحبه فيلبي الذي كان مرشد الأمير السعودي في جولة شملت لندن وكمبردج

وويلز وأيرلنده. وخلال الزيارة التقى فيصل لورد كيرزون (وزير الخارجية) وبعض المسؤولين في الحكومة البريطانية، كما استقبله الملك جورج الخامس في قصر باكنجهام حيث تبادلا الهدايا.[112]

كانت زيارة الأمير فيصل للندن زيارة مودة وصداقة، فضلاً عن كونها زيارة عمل؛ فقد حمل الأمير معه عددًا من مطالب أبيه، وتمت مناقشتها في اجتماع وزاري في 24 نوفمبر. ويمكن تلخيص هذه المطالب في النقاط التالية:

1. تحمي بريطانيا استقلال عبد العزيز آل سعود وبلاده.
2. تعترف بريطانيا بأن خورمة وتربة تقع في إطار أملاكه.
3. يُلغَي الحظر المفروض على زيارة النجديين إلى الأراضي المقدسة للحج.
4. تدفع بريطانيا لعبد العزيز إعانة مالية لإصلاح ما خربته الحرب في أراضيه.
5. تُعين بريطانيا فيلبي ليكون وكيلاً سياسيًا دائمًا لها لدى عبد العزيز.

لم تكن بريطانيا ترغب في أكثر من مراقبة الأحداث في شبه الجزيرة العربية عن بعد، ولذلك رأت في اقتراح كيرزون، الذي يقضي بإجراء لقاء بين الحليفين المتنافسين، فرصة لاتباع إحدى صور الحياد. وبناء على ذلك وجهت الحكومة البريطانية الدعوة إلى عبد العزيز لمقابلة الشريف حسين في الحجاز، ولكن عبد العزيز أدرك أن مجرد الحضور إلى بلاط منافسه يجرح كرامته، فرفض الدعوة. ولكنه شكا سرًا في 5 فبراير إلى الكولونيل ديكسون[113] بالكويت، من أن تقاعس بريطانيا عن تأييده، جعله وشعبه حانقين على السياسة البريطانية، التي حرمته من أن يجني ثمار انتصاره على الحسين، كما حرمته من أي أمل في أن يمد حدوده إلى سوريا، التي كان ينظر إليها على أنها "آخر المحطات في رحلة نجد إلى الشمال"، وهو يؤكد بذلك على عمق العلاقات بين قلب شبه الجزيرة وبلاد الشام.

وفي محاولة من جانب وزارة الهند لكسر الجمود الذي نتج عن رفض عبد العزيز للاقتراح البريطاني، رأت وزارة الهند أن يتم اللقاء بين الحليفين المتنافسين، على ظهر مركب حربية بريطانية، باعتبارها أرضا محايدة. عندئذ بدأ الحسين يظهر مرونة نسبية، حين سمح للإخوان

بزيارة الحجاز لأداء فريضة الحج. وساعدت هذه خطوة على ترتيب لقاء بين مندوبي عبد العزيز وممثلي الحسين. وحين جرى ذلك لم تتحقق أية تسوية نهائية، ولكن تم توقيع هدنة حربية بين الطرفين.[114]

عندئذ تبلور هدف بريطانيا الأول في الإبقاء على الوضع الراهن في شبه الجزيرة العربية. فقد كانت الدبلوماسية البريطانية لا تزال تسعى لكسب تأييد الشريف حسين، وتعطيه أولوية مطلقة لأهمية دوره في التسوية العامة للسلام في الشرق الأوسط، وبخاصة فيما يتعلق بالانتداب البريطاني المقترح على فلسطين والعراق.

وبينما أخذ نجم عبد العزيز آل سعود يسطع في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بدأ الحسين يواجه حقيقة واقعه المر. وبالرغم من التصريح البريطاني الفرنسي لعام 1918، الذي يحدد هدف حكومتي الدولتين بأنهما تسعيان "لإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطاتها من الاختيار الأصيل والحر للشعوب المحلية"[115]، إلا أن السياسة العملية للحكومتين البريطانية والفرنسية قد ألحقت الأذى بقضية الاستقلال العربية. فقد التقى الحلفاء في فرساي ليقرروا مستقبل الأراضي العربية، ولكنهم لم يصلوا إلى اتفاق حول الموضوع، وعاد الأمير فيصل بن الحسين لأبيه بلطمة جديدة من الحلفاء.

وفي 30 مارس 1920 انتُخِب فيصل ملكًا على سوريا وفلسطين، ولكن الحكومة الفرنسية رفضت إقرار هذه الخطوة، ولم تشأ الحكومة البريطانية أن تخسر فرنسا في سبيل إرضاء فيصل. وبعد ذلك بشهر واحد فقط، وفي 24 أبريل، قرر مؤتمر سان ريمو مصير الأراضي العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية فوضع شمالي سوريا تحت الانتداب الفرنسي، أما جنوبيها (فلسطين وشرق الأردن) والعراق فقد وضعت جميعًا تحت الانتداب البريطاني. وقد رفض فيصل، كما رفض القوميون العرب، هذه الترتيبات، وقامت انتفاضة عربية ضد الفرنسيين، الذين نجحوا في إخمادها في يوليو، ووجد فيصل أن من الصعب عليه البقاء في دمشق، نظرًا للموقف الأوروبي، فغادرها إلى المنفى.[116]

وجرى في العراق مثل ما جرى في سوريا. فقد قامت ثورة ضد الانتداب البريطاني، كلفت بريطانيا الشيء الكثير، إلى حد أن خسائرها في هذه الثورة وحدها تفوق إجمالي خسائرها في الثورة العربية. وطلبت الحكومة البريطانية من سير برسي كوكس أن يعود من فارس إلى العراق ليحل

محل ويلسون في وظيفة الحاكم المدني للعراق، وذلك اعتبارًا من أكتوبر عام 1920. وفي هذه الظروف وضع كوكس ملامح سياسته الجديدة في العراق حين قال بوضوح وصراحة: "إن الاتجاه السياسي الجديد الذي جئت لتطبيقه يقضي بتحول كامل وسريع في واجهة الإدارة القائمة (في العراق) من البريطانيين إلى العرب.[117]

كانت مسألة تعيين ملك على العراق قد تُركت للتسوية في مرحلة تالية، ثم تبعها قرار بترشيح الأمير عبد الله بن الحسين لشغل هذا المنصب. ولكن التطورات التي ألمت بفيصل في سوريا على أيدي الفرنسيين، جعلت بريطانيا تشعر بأنها مطالبة باسترضاء وإشباع طموحاته في مكان آخر. وورد في حسابات صناع القرار البريطانيين أن بالإمكان تتويج فيصل ملكًا على العراق، الذي كان مقررًا أصلاً لعبد الله. وهذا يعني ضرورة البحث عن مكان بديل للأخير.

وقف الشريف حسين يراقب بغضب لعبة القوى الكبرى، معارضًا مبادئ نظام الانتداب، وتأكد له أن الهدف العربي في الاستقلال والوحدة قد أخذ يخبو تدريجيًا، وأكثر من ذلك أنه عبر عن استيائه من معاملة الحلفاء له في مؤتمر السلام كحليف قليل الشأن. وإن لقب "ملك شبه الجزيرة العربية" الذي خلعه على نفسه لم يلق تأييد أي من الدول الأوروبية. وذهبت بريطانيا في إهمالها المتعمد له إلى درجة أنها لم تحرك ساكنًا، وأيدت فرنسا نظام حكم ابنه الأمير فيصل في سوريا، بينما راحت تساند النمو الصهيوني في فلسطين وتدعمه. وتعقد الأمر كثيرًا أمام الشريف حسين، فإلى جانب شكواه من الفرنسيين والبريطانيين، صار من الصعب عليه الاحتفاظ بهيبته في العالم الإسلامي، باعتباره حاميًا للحرمين الشريفين، وأكثر من ذلك أن فشله في ردع التهديد السعودي قد ألصق به إهانة بالغة.[118]

لم تكن السياسة البريطانية بغير مشاكل جسيمة في الشرق الأوسط؛ فقد كانت هناك الثورات ضد نظام الانتداب، وكانت هناك الحركة الوطنية في مصر لإنهاء الحماية، وبقيت مشاكل شبه الجزيرة العربية بغير حلول. كان هناك الشريف حسين، وعبد العزيز آل سعود، وآل الرشيد، والإدريسي، وإمام اليمن، كل هؤلاء كان "عليهم جميعًا أن يصنعوا مستقبلهم بأنفسهم في شبه الجزيرة العربية، ولكن بقى أن ينتظروا ما إذا كانت بريطانيا تستطيع فعلاً أن تؤثر، أو ترغب في التأثير، على مستقبل كل منهم".

لقد كانت بريطانيا هي القوة العظمى الوحيدة، صاحبة النفوذ في شبه الجزيرة العربية، فقد أبعدت فرنسا شمالاً إلى سوريا، وأنذرت إيطاليا أن تبتعد عن البحر الأحمر، وأرغمت تركيا على إخلاء الجيوب المتبقية لها في اليمن والمدينة. وبدا المد البريطاني نحو شبه الجزيرة العربية كاسحًا لكل ما دونه.

ورغم ذلك لم تستطع بريطانيا تسوية الصراعات المحلية في شبه الجزيرة العربية. وتأكدت الحاجة لإيجاد نظام فعال للتوفيق بين العناصر البريطانية المؤثرة في تشكيل السياسة في الشرق الأوسط، وخلق جهاز جديد يتحمل مسؤولية إدارة المنطقة. وكان ذلك بداية التفكير في إقامة "مركز إدارة الشرق الأوسط" التابع لوزارة المستعمرات في عام 1921.[119]

شهدت فترة ما بين عامي 1910 و1920 موجات من "المد والجزر" في السياسة البريطانية، عكست حالات التردد أحيانًا، والتردي أحيانًا أخرى، ثم الإقدام في النهاية على حسم المواقف. وكان إنشاء "مركز إدارة الشرق الأوسط" أول خطوة عملية في سبيل إنهاء حالات "الجَزْر" الناجمة عن غياب التنسيق بين مراكز صناعة القرار في سياسة بريطانيا الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وشبه الجزيرة العربية بصفة خاصة.

كان على بريطانيا في عام 1921 أن تواجه نتائج ضم منطقة حائل التابعة لآل الرشيد إلى أملاك عبد العزيز. وليس هذا مهمًا في حد ذاته بالنسبة لها، فهو لم يتعد كونه تطورًا داخليًا وقع في قلب شبه الجزيرة العربية، على العكس ربما رحبت به على أساس أن ابن الرشيد كان صديقًا للعثمانيين الذين هزموا في الحرب.

ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن عبد العزيز استطاع أن يوسع إمارته وأن يصل بحدودها إلى الأراضي المجاورة للمناطق الواقعة تحت الانتداب البريطاني في العراق وشرق الأردن وفلسطين. أي أنه أصبح جارا لبريطانيا في الخليج العربي (انطلاقا من الإحساء) وفي مناطق الانتداب (انطلاقا من حائل). ولعل أخطر ما في هذا التطور أن عبد العزيز آل سعود كان يعتمد على جيش غير نظامي، مكون من عناصر الإخوان النجديين، الذين اتسموا بالقسوة والغلظة وعدم الانضباط؛ وكانت نظرتهم إلى كل من هو غير وهابي من المسلمين على أنه كافر؛ كنظرتهم إلى كل من هو غير مسلم، وأنهم في حال حرب مستمرة مع هؤلاء وهؤلاء؛ ونظرتهم إلى كل أراضي شبه الجزيرة العربية بما فيها العراق والشام على أنها أرض المسلمين؛ ويجب إخراج غير المسلمين

منها، كما يجب تحويل المسلمين غير الحنابلة إلى مذهب أحمد بن حنبل على الطريقة الوهابية. لا شك أن مثل هذه الأفكار قد سببت كثيرا من القلق لصانعي القرار السياسي في وزارة الخارجية البريطانية كما في وزارة المستعمرات.

لم يكن بالطبع في إمكان بريطانيا غير أن تسعى لتحقيق هدفين:

الأول، ترسيم الحدود بين ممتلكات عبد العزيز وبين المناطق الواقعة تحت الانتداب البريطاني لضبط مواقع القبائل من هذه المناطق.

والثاني، كسب ود عبد العزيز شخصيًا وإقناعه بضبط قواته من الإخوان.

ونلاحظ هنا أن هذه هي المرة الأولى التي نجد فيها بريطانيا تسعى إلى عبد العزيز بشأن أمور تتعلق بقلب شبه الجزيرة العربية. ولا يغيب عنا أن عبد العزيز نفسه كان طموحًا نحو تحقيق دولة كبرى تضم كل شبه الجزيرة العربية، وأن هذا الطموح في حد ذاته كان معروفًا للبريطانيين ومؤرقا لهم، وبذلك أصبح عبد العزيز مصدر خطر على مناطق النفوذ البريطاني في شبه الجزيرة العربية، وفي مناطق الانتداب، وفي الخليج، وفي عدن، وفي الحجاز، باعتبارها جميعا أراض تقع على هامش ممتلكاته المتنامية الأطراف. ومع أن عناصر الإغراء والضغط التي استخدمتها بريطانيا لحماية مناطق الانتداب كانت إلى حد ما ذات فعالية، إلا أن محاولات البريطانيين منع السعوديين من الاستيلاء على الحجاز من أيدي الهاشميين قد فشلت. ووجب على سير جلبرت كلايتون أن يتواصل مع عبد العزيز لدفع المخاطر المحتملة الناتجة عن توسعاته.



الفصل الثالث

في دبلوماسية التفاوض البريطاني السعودي

بالرغم من أن بريطانيا كانت تتبنى "سياسة الحياد" تجاه الصراع حول الحجاز في عام 1925، إلا أنها تركت الشريف حسين يلقى مصيره، ثم عادت وقررت ألا تبقى بعيداً عن الساحة خوفا من ضياع هيبتها،[120] ليس فقط كدولة منتدبة على المناطق الشمالية المجاورة لشبه الجزيرة العربية حيث يرسم عبد العزيز آل سعود خريطتها الجديدة، وإنما هيبها في كامل الجزيرة العربية، وفي أوساط المسلمين خارجها؛ ذلك أن مؤتمر الكويت 1923- 1924 الذي انعقد برعاية بريطانية لتسوية المشاكل الحدودية الناتجة عن التوسع السعودي،[121] انفض تاركاً مسألتين شائكتين دون حل، تعنيان بريطانيا من زاويتين: الأولى بصفتها دولة كبرى تلعب دور الوسيط، والثانية بصفتها دولة منتدبة صارت جارة لعبد العزيز، الذي بدأ يعيد رسم الخريطة الداخلية لشبه الجزيرة العربية من جديد. هاتان المسألتان هما: مسألة الحدود العراقية السعودية، ومسألة الحدود الأردنية السعودية. وبالتالي صار التعاون والتفاهم بين الطرفين (بريطانيا وعبد العزيز) أمراً واجباً يفرض نفسه عليهما.

ولحسم هذين الأمرين المعلقين، قررت بريطانيا إرسال مندوب إلى "السلطان"[122] عبد العزيز آل سعود بدعوى حثه على العمل لحفظ السلام على حدود نجد مع كل من العراق وشرق الأردن، وقبل ذلك وبعده ترسيم الحدود بين نجد وشرق الأردن، التي لم تكن قد رسمت من قبل، نظرا لتخليق "إمارة شرق الأردن" في رحم الصحراء الشمالية من الجزيرة العربية في عام 1921. لقد كانت مهمة التفاوض من أجل ترسيم الحدود وحفظ السلام في جزيرة العرب، قضية سير جلبرت كلايتون الأولى التي رصد لها ما بقي من حياته.

بدأ كلايتون مهمته في أكتوبر 1925، في الوقت الذي كان فيه مقاتلو السلطان عبد العزيز أل سعود يتقدمون محققين انتصاراتهم في الحجاز. توجه كلايتون لمقابلة السلطان في بحره، التي كانت في قبضته بالفعل.

وفي محاولة دبلوماسية من جانبه، حرص كلايتون على التأكيد للمسؤولين في الحجاز، أن زيارته للسلطان عبد العزيز في بحره لا علاقة لها بالحرب الدائرة بينه وبين الشريف حسين حول الحجاز، مؤكدا أن بلاده حريصة على التمسك بسياسة الحياد التي أعلنتها تجاه هذا الصراع، الذي يراه صراعا ذا طبيعة دينية. وهي السياسة التي أفصح عنها سير أوستن تشمبرلين (رئيس الوزراء البريطاني) بعد ذلك بعام كامل، حين وقف يتحدث أمام المؤتمر الإمبراطوري The imperial

conference قائلاً: [123] "إن حكومته حريصة دائماً على أن تتبنى سياسة تمتنع بمقتضاها عن التدخل في النزاعات ذات الطبيعة الدينية، التي تدور حول الأراضي المقدسة. وكل ما نتمناه أن يتخذ رعايانا المسلمون الموقف نفسه حينما يكونون هناك في موسم الحج".وكان السعوديون سعداء بتبني بريطانيا مثل هذا الموقف الحيادي.[124]

بمثل هذه العبارة أفلت كلايتون، الدبلوماسي البريطاني المحنك، من الحرج الذي وجد نفسه فيه وقتما كان عليه أن يعبر أراضي الحجاز (حيت كان الأشراف لا يزالون يحكمون هناك) إلى نجد. ولكنه أضاف أن بريطانيا لا تستطيع أن تنأى بنفسها تماماً عن هذا الأمر إذا نظرت إليه من زاوية سياسية، وخاصة ما يجري بين الحجاز ونجد، لسبب بسيط وهو أن حدود نجد ممتدة مع الأراضي الواقعة تحت الانتداب البريطاني في كل من العراق وشرق الأردن، وأن أرض الحجاز المختلف عليها وقتئذ لها هي الأخرى حدود مع شرق الأردن، وأن على بريطانيا أن تلعب دور الوسيط في هذه الحالة، وسيضطلع بهذا الدور الوكيل السياسي البريطاني في جدة. وأعلن كلايتون أنه ذاهب إلى السلطان عبد العزيز في مهمة محددة لا علاقة لها بالحرب الجارية. وبالتالي فإن موقف الحيدة الذي أعلن عنه كلايتون بشأن ما كان يجري في الحجاز يعد صحيحا إلى حد ما، ولكن إعلانه هذا لم يكن هدفا، بقدر ما كان الهدف هو الإفلات من الحرج مع المسؤولين الهاشميين.

الحقيقة أن موقف بريطانيا الذي تبنته في ذلك الوقت يختلف تماماً عن الموقف الذي كانت قد تبنته أثناء الثورة العربية التي تزعمها الشريف حسين عام 1916؛ فبريطانيا لم تعد معنية بما إذا كان الحجاز تحت حكم الهاشميين أم تحت حكم السعوديين. ذلك أن استراتيجيتها كانت مبنية على التعامل مع الأقوى، وقد وضعها السلطان عبد العزيز، الأقوي حينذاك، أمام حقائق جديدة لم تكن موجودة على الأرض، وبالتالي كان عليها أن تتعامل مع تلك الحقائق، ومع صانعها الذي أصبح الحاكم الفعلي في الحجاز، وأن تعاونها معه أصبح مطلباً ملحاً في حد ذاته.

هكذا تغيرت مفاهيم صناعة القرار في السياسة الخارجية البريطانية، وكان كلايتون واحدا من صناعها؛ فقد كان أثناء خدمته في المكتب العربي بالقاهرة ينظر إلى عبد العزيز آل سعود على أنه شخص عادي من شيوخ قلب الجزيرة العربية، ولكنه وجد نفسه خلال تلك الزيارة يقطع الطريق من القاهرة إلى الجزيرة العربية ليتفاوض مع الرجل الذي لم يعد عاديا، وإنما صار الرجل الذي لا

بديل عن التعامل معه باعتباره الطرف الأقوى في الصراع حول الحجاز، بل في شبه الجزيرة العربية كلها.[125]

*****

وصل كلايتون إلى معسكر السلطان عبد العزيز في بحره يوم 10 أكتوبر 1925، وكانت مسألة الحدود بين نجد وشرق الأردن على رأس قائمة الموضوعات المطروحة لدواع استراتيجية، فقد كان الحجاز على وشك السقوط تماماً في أيدي قوات السلطان عبد العزيز، وكانت بريطانيا تخشى أن تُحَوّل قواتُه وجهتَها بعد ذلك نحو شرق الأردن (الواقعة تحت الانتداب البريطاني) فور استكمال مهمتها في الحجاز، وذلك لملاحقة الهاشميين هناك (الأمير عبد الله بن الحسين) من ناحية، ولأن جزءاً من شرق الأردن (العقبة ومعان) كان أرضاً حجازية لم تتم تسوية حدودها مع الحجازيين، ولا حتى مع الشريف حسين نفسه، من ناحية أخرى. ولهذه الأسباب كانت بريطانيا حريصة، عن طريق المفاوضات المزمع إجراؤها بين كلايتون وعبد العزيز، على أن تجعل قرية "الكاف" داخل حدود شرق الأردن، وفي هذه الحال سيكون عليها أن تمنع تقدم قوات السلطان عبد العزيز نحو الشمال، وأن توقفها إلى الجنوب من تلك القرية، كي تحول بين عبد العزيز وبين أن يكون له جيب حدودي يفصل بين العراق وشرق الأردن[126]، حيث يحكم أعضاء من الأسرة الهاشمية في هذين البلدين، وحيث تتكامل المصالح البريطانية من وراء استمرار التواصل الجغرافي بين رأس الخليج العربي من ناحية والبحر المتوسط أو البحر الأحمر أو كلاهما من ناحية أخرى.[127]

يُعَد هذا التصور تغييراً واضحاً في الموقف السياسي المبدئي البريطاني؛ لأن وزارة المستعمرات كانت قد منحت قرية "الكاف" إلى عبد العزيز آل سعود بمقتضى اقتراح قدمته إليه في نوفمبر 1923، في إطار تسوية شاملة وضعت الحجاز وقتئذ في الاعتبار.[128]

تمت صياغة هذا الموقف البريطاني المرتد وتبنيه بعد زيارتين قام بهما جورج أنطونيوس[129] إلى المنطقة قبيل زيارة كلايتون هذه للسلطان عبد العزيز. ولم يكتف أنطونيوس بالقول أن تصبح قرية الكاف من نصيب شرق الأردن بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين أضاف نصف مساحة وادي السرحان إلى شرق الأردن، وبرر طرحه هذا بأربعة أسباب رئيسة [130]:

1) السبب الأول استراتيجي؛ لأنه سيصبح من السهل على بريطانيا، عند ترسيم الحدود بهذا الشكل، الدفاع عن شرق الأردن وصد أية غارات آتية إلى الوادي في اتجاه عَمّان من جهة الجنوب، وقد شرح هذه النقطة تفصيلا المسؤولون في وزارة الطيران R.A.F. الذين تمكنهم خبراتهم من رسم صورة واضحة أمام المسؤولين عن صنع القرار البريطاني.

2) السبب الثاني اقتصادي؛ لأن هذه المنطقة هي منطقة الرعي الرئيسة لقبيلتي الرولة وبني صخر، التي تفترض بريطانيا أن تكونا أردنيتين، وبدون أرض وادي السرحان وموارده المائية يستحيل على هاتين القبيلتين العيش في المنطقة، وبالتالي تصبح المنطقة فراغاً يشجع على اقتحام القبائل النجدية لها.

3) السبب الثالث سياسي؛ فقبيلتي الرولة وبني صخر لم تتأثرا بعد "بالدعوة الوهابية"، وترى بريطانيا أن من الواجب الإبقاء عليهما بعيداً عن أية مؤثرات فكرية تأتي من نجد، وذلك عن طريق توسيع الهوة الجغرافية بين قبائل نجد والقبائل المقيمة في شرق الأردن.

4) السبب الرابع تاريخي؛ ذلك أن قرية الكاف كانت تابعة لنوري الشعلان وأسرته لفترة طويلة، وأن نوري الشعلان[131] هو الذي احتلها من ابن الرشيد، خلال أحداث عام 1921، وإن ابن سعود لم يأخذها منه إلا منذ فترة قصيرة، وإن هذا لا يغير من أصل تملكها لقبيلة تقيم في شرق الأردن.

وبناء على ما سبق، فإن إخراج عبد العزيز من وادي السرحان قد طُرح من قِبَل المسؤولين البريطانيين في شرق الأردن، لنفس الأسباب التي طرحها انطونيوس.[132]

كان موقف السلطان عبد العزيز مغايرا للموقف البريطاني، فالعراق وشرق الأردن في نظره يجب أن يكونا كيانين منفصلين، وذلك لوجود الأخويين الهاشميين (فيصل وعبد الله) حاكمين فيهما من ناحية، وحفاظاً على الحقوق التاريخية لنجد في المنطقة من ناحية أخرى، مؤكداً على أن هذا موقف ثابت وقد سبق لبريطانيا أن وعدته بكل مساحة وادي السرحان حتى الكاف، وأن الموقف البريطاني الذي يراه الآن موقف بريطاني مرتد.[133]

أسس عبد العزيز حقوقه في وادي السرحان على أسس جغرافية واقتصادية وإدارية، وأكد على حقه التاريخي الحر والصريح في المرور عبر الوادي إلى الشام ومنها، وحرص على أن يبقى

هذا الحق قائماً عند ترتيب أية تسوية لترسيم الحدود المقترحة. وبكلماته قال السلطان عبد العزيز: "إن الكاف والقرى المجاورة جزء لا يتجزأ من وادي السرحان، وهي تشكل عنصراً أساسيا في صياغة الحياة في الوادي، ولا يجب أن تهمل هذه الاعتبارات لمجرد الحرص على التواصل والمصالح الأخرى".[134] وبقدر ما كان عبد العزيز حريصا على إجهاض الدور البريطاني في تحقيق التواصل الجغرافي بين الهاشميين في العراق وشرق الأردن، كان حريصا على تحقيق التواصل الجغرافي مع سوريا عبر وادي السرحان، ويحرص على الاتفاق على المبادئ قبل الدخول في التفاصيل، فهو لا يريد أن يدخل مباشرة إلى الموضوع بدون إرساء القاعدة الحاكمة لأصول التفاوض. وهذا الموقف الواضح لم يكن وليد هذا الظرف، وإنما يعود إلى عام 1921 حين كان سير برسي كوكس ومس جرترود بل يفاوضانه حول الحدود مع العراق. [135]

لقد قابل عبد العزيز الحجة بالحجة، ولذلك لم يكن هناك أدنى شك في إدراك المسؤولين البريطانيين لأهمية الكاف للسلطان عبد العزيز، وأنهم كانوا مستعدين للتخلي عنها له، ولكنهم آثروا الإبقاء على الأمر معلقاً كي يستخدموه ورقة للمساومة في المفاوضات الجارية، التي جاء كلايتون من أجلها والمفاوضات المستقبلية التي كان يتحسب لها.[136]

بقي كلايتون على موقفه خلال مناقشاته مع السلطان عبد العزيز إلى أن يتأكد من أن إجراءات عبد العزيز الأمنية في المنطقة لن تمكنه من اتخاذ أية مواقف معادية ضد إمارة شرق الأردن أو ضد المصالح البريطانية فيها. وبالطبع لم يكن السلطان عبد العزيز يعلم بنوايا المفاوض البريطاني، ولذلك ظل يحارب معركته التفاوضية بقوة من أجل تأمين الكاف إلى جانبه بمعقولية ومنطق تفاوضي مقبول على حد تقييم كلايتون له. فقد عرض عبد العزيز على كلايتون أن يتبنى أحد خيارين، كلاهما صعب، ولكنهما سيضمنان لبريطانيا الأمن الذي تنشده:

الخيار الأول: أن تدفع بريطانيا عنه المخاطر المحتملة والمحيطة به والتي يمثلها وجود الأشراف حكاما على حدوده الشمالية؛

الخيار الثاني: أن تتركه بريطانيا يتولى هذا الأمر بنفسه باعتباره أحد حقوقه الأساسية في الدفاع عن نفسه.[137] و يكشف كلا الخيارين عن قوة عبد العزيز وقدراته الحقيقية في التفاوض، وفي الدفاع عن حقوق بلاده، وفي عدم ترك الأمور لبريطانيا تسيرها على هواها بما يخدم مصالحها وحدها.

كان كلايتون يدرك أهمية حجة السلطان عبد العزيز وقيمتها، وبنفس القدر يدرك قوته وتأثيره في تغيير الأوضاع على الأرض، وبشئ من الإعجاب بشخص عبد العزيز وبقدراته، بدأت خيوط التواصل بين الرجلين تنسج لوحة من العلاقات الودية والصداقة الشخصية، التي لا تخلو من حرص كلا الطرفين على تحقيق هدفه الاستراتيجي. وهنا تكمن صعوبة المواجهة الدبلوماسية بين رجلين يعرف كل منهما ماذا يريد وماذا يريد منه الآخر.

كتب كلايتون في تقريره عن هذا اللقاء، إن السلطان عبد العزيز "تبنى اتجاهاً واضحاً نحو استرداد تراث آبائه وأجداده وتوسيع أملاكه، وإن ذلك سيضعه على محك مع العالم الخارجي، وإنه في هذه الحالة سيكون في حاجة إلى قوة كبرى تسانده وتقف إلى جانبه، وإنه أظهر ميلاً واضحاً نحو أن تكون هذه القوة الكبرى هي بريطانيا، التي يجب أن يقيم معها علاقات التعاون والصداقة".[138]

لا شك أن رغبة السلطان عبد العزيز في إقامة علاقات تعاون وصداقة مع بريطانيا تهدف إلى تحييدها وتحقيق مصالحه ومصالح بلاده، وكانت بريطانيا هي الأخرى في حاجة إلي صداقة عبد العزيز لتحييده وتأمين مصالحها الإمبراطورية في العالم الإسلامي؛ فممتلكاته الواسعة بموقعها الاستراتيجي بين الشرق والغرب، وموضعها المحاط بأراضي الإمبراطورية البريطانية، من مستعمرات ومناطق نفوذ؛ يجعل بريطانيا الموجودة في الهند والخليج وعدن والبحر الأحمر ومصر والسودان وشرق الأردن والعراق جارا ملاصقا لأراضي عبد العزيز، الذي لا يمكن تفادي التعامل معه، كما أن هذه المناطق التي تحيط به من كل جانب تجعل من المستحيل عليه تجنب التعامل معها، خاصة وأنها دولة بحرية قوية تستطيع أن تحكم قبضتها البحرية على أراضيه إن أرادت. على هذا النحو بدت مصالح الطرفين واضحة وأصبحت العلاقات الودية ضرورة استراتيجية لكلا الطرفين. وما أن وصل الطرفان إلى هذا المستوى من إدراك كل منهما لمصالح الأخر، حتى بدت ملامح التلاقي والتفاهم أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. وهكذا بدأت ملامح عملية مد جديد في العلاقات السياسية بينهما. ورغم ذلك بقيت مسألة الكاف معلقة ليتحدد مصيرها فيما بعد.[139]

بدت على أجواء المحادثات نتائج إيجابية، ففي اجتماعهما الرابع بدأ كلايتون يتحول عن موقفه الأساسي؛ حين اختبر قدرات السلطان عبد العزيز التفاوضية، وتأكد من أنه قادر على الصمود دفاعاً عن مواقفه المبنية على الحقوق التاريخية لبلاده، وهي الحقوق التي حرص عبد العزيز أن يقدمها مدعومة بالحجج والوثائق. وقد تأكد ذلك حين قدم في هذا الاجتماع وثيقة إضافية

تدعم مطلبه بشأن الكاف. ومع أن كلايتون لم يستطع إن يخفي قناعته بحقوق عبد العزيز في الكاف، إلا أنه كان يحاول أن يكسب بعض المواقف التفاوضية قبل أن يدخل في هذا الموضوع. وقد أفصح عن تلك الخطة فيما بعد حين قال: إنه كان يحاول أن يفرض وضعاً معيناً يقدمه إلى السلطان عبد العزيز على أنه تنازُل كي ينال منه شيئاً أخر في المقابل[140].

تسببت استراتيجية كلايتون التفاوضية هذه في تأخير الوصول إلى نتيجة حاسمة حتى 25 أكتوبر، حين صاغ كلايتون مسودة اتفاقية تشمل تسوية الحدود بين نجد وإمارة شرق الأردن[141]. ومع أن ما ورد في مسودة الاتفاقية لم يكن مقنعاً للسلطان عبد العزيز، الذي اعتبرها خطوة نحو الأمام، وأدخل عليها بعض التعديلات، عندئذ قدم تصوره تجاه تسوية تلك الحدود في 27 أكتوبر 1925.[142]

وفي النهاية تم تضيق الفجوة بين وجهتي النظر، وقرر كلايتون أن يتخلى للسلطان عبد العزيز عن الكاف في مقابل بعض المطالب البريطانية المتعلقة بالأمن، مثل حماية إمارة شرق الأردن من أي اعتداء يأتي من جهة نجد، وحماية القبائل الأردنية من الدعاية المضادة، وهو كلام عام وغامض، وربما كان المقصود به تأثير الدعوة السلفية التي كانت بريطانيا تسميها بـ "الوهابية" على القبائل الكائنة في شرق الأردن. وفيما يتعلق بحرص السلطان عبد العزيز على استمرار التواصل بين نجد وسوريا، عرض كلايتون ضمانات استمرار الرحلات التجارية من نجد إلى سوريا والعكس،[143] إدراكاً منه للتكامل الاقتصادي بين شمالي شبه الجزيرة العربية وسوريا. وعلى هذا الأساس، وفي 2 نوفمبر تم توقيع "اتفاقية حدا" التي كانت معنية بالحدود الأردنية - النجدية فقط، رغم أن معظم أراضي الحجاز الشمالية المجاورة لإمارة شرق الأردن كانت بالفعل في قبضة السلطان عبد العزيز.

وبمقتضى "اتفاقية حدا": تصبح الكاف رسمياً جزءاً لا يتجزأ من الأراضي السعودية (مادة 1) وألا يبني السلطان عبد العزيز فيها أية تحصينات (مادة 2)، وأن يبقى حاكم وادي السرحان على اتصال مباشر مع المسؤولين البريطانيين في شرق الأردن، كي لا يحدث سوء تفاهم من جديد بين الطرفين (مادة 3)، وأن الحقوق التي جرى تأسيسها لأي من الطرفين في المنطقة بشأن أي من القبائل تبقى على ما هي عليه (مادة 4)، وأن تعتبر الغارات التي تقوم بها القبائل من أي جانب على الجانب الأخر عملاً عدوانياً (مادة 5)، ولذلك لابد من إقامة محكمة لضبط الأمن ومعاقبة القبائل

المعتدية التي تخرج على نص الاتفاق (مادة 6)، وأن على القبائل ألا تعبر الحدود من أي من الجانبيين إلى الجانب الآخر بدون تصريح (مادة 7)، وألا يشجع الطرفان (النجدي والأردني) قبائله على الهجرة عبر الحدود (مادة 8)، وألا تتواصل هذه القبائل مع شيوخ القبائل المقيمين على الطرف الأخر من الحدود (مادة 9)، وألا تعبر قوات أحد الطرفين أراضي الطرف الأخر بدون التشاور معه (مادة 10)، وألا يرفع الشيوخ شاراتهم المميزة عند وجودهم في أراضي الطرف الأخر في حال ترحالهم إليها (مادة 11)، وأن يتم انتقال الرحالة والحجاج بين أراضي الطرفين بناء على موافقة الطرفين (مادة 12)، وأن تتولى الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة ضمان حرية تنقل التجار النجديين إلى سوريا عبر أراضي كل من العراق وشرق الأردن (مادة 13)، وأن تبقى هذه الاتفاقية نافذة طالما بقيت بريطانيا هي القوة المنتدبة في شرق الأردن (مادة 14).[144]

وبالوصول إلى الصياغة النهائية لـ "اتفاقية حدا"، لخص كلايتون النتائج الايجابية التي حققتها هذه الاتفاقية لبلاده ولمناطق الانتداب البريطاني على النحو التالي:

"لقد ضمنت هذه الاتفاقية لابن سعود أن نتنازل عن الكاف وعن جزء من وادي السرحان. ولكنها أبقت الحدود الشمالية والجزء الجنوبي من حدود نجد الغربية كما اقترحته الحكومة البريطانية. هذا بالإضافة إلى أنها استثنت من الناحية العملية الوديان الأربعة من نجد التي تعتبر مكسباً لشرق الأردن بالمقارنة بالحدود التي سبق أن عرضت على ابن سعود. كما أنها ضمنت حماية شرق الأردن من العدوان، وما تم تأسيسه من حقوق، وحماية القبائل من الدعاية المضادة، كل ذلك تم في حدود الممكن".[145]

بعد انتهاء المفاوضات حول الحدود النجدية – الأردنية في وادي السرحان والكاف، تحولت المفاوضات إلى نقاط أخرى رئيسة تتعلق بحدود نجد مع العراق. وفي هذا الشأن كان كلايتون يأمل في أن ينجح حيث فشل مؤتمر الكويت (1923 / 1924) حتى وإن كانت حيثياته هي نفسها حيثيات سابقيه، ولما كانت الحدود قائمة فعلا على أرض الواقع، لم يكن أمامه أية فرصة للمناورة. ولذلك اتخذ من وثيقتي اتفاقية المحمرة عام 1922 وبروتوكول العقير في نهاية العام نفسه، اللذين اعتمدتهما بريطانيا في مارس 1923، والمعنيين بتنظيم العلاقات والحدود النجدية العرقية، قاعدتين للانطلاق في مناقشة كلايتون مع عبد العزيز. وفي الوقت نفسه منحت الحكومة العراقية مفاوضيها الرسميين الحق في تزويد كلايتون بكافة التفاصيل حول ادعاءات الطرفين على الحدود المتنازع

عليها، وتفاصيل ما جرى من غارات متبادلة بين القبائل، ورَأْي الحكومة العراقية فيما يتعلق بالتسوية النهائية حول تلك الادعاءات.[146] كانت بريطانيا تفضل ألا يتفاوض العراق مباشرة مع نجد، وأن ينهج كلايتون النهج نفسه كما جرى مع إمارة شرق الأردن، ولذلك حرصت على أن تبقى كافة خيوط التفاوض في أيدي كلايتون، وكان لها ما أرادت.

وعند هذا المنعطف بدت المصالح البريطانية والمصالح السعودية متناغمة حول تأمين الحدود والحفاظ على الأمن والسلم. وبدت الخلافات بينهما مقصورة على أمور شكلية، تتعلق بوسائل أو أساليب تحقيق تلك المصالح. كان هدف السلطان عبد العزيز واضحا، وهو أن تصبح المسؤولية عن القبائل مسؤولية الحكومات على كِلَا الجانبين، وألا تُتْرَك القبائل وشأنها تتحرك كيفما تشاء، وأينما تشاء، ومتى تشاء، لأن الحكومات هي المعنية برعاياها. وكان كلايتون يعلم جيداً أن إمكانية وضع هذا المبدأ موضع التنفيذ في الصحراء يعد أمرا صعبا، بل إن عدم إدراك تحقيقه كان وراء فشل مؤتمر الكويت 1923، وبالتالي عدم الوصول إلى صيغة يتفق عليها كل الأطراف.[147]

ورغم التقاء الأهداف، كانت ذاكرة السلطان عبد العزيز لا تزال تحتفظ بأصداء غارات قبيلة شمر على نجد، وتسترجع ذكرياتها، ولذلك فقد رفض أن يدع معايير ولاءات القبائل وانتماءاتها هي التي تضع تصورات مسار الحدود، أو أن تفرضها عشوائيا كأمر واقع، ودافع عن رؤيته هذه معتمداً على ذاكرة تاريخية سجلت كل محاولات اعتداء القبائل العراقية على نجد. بدأ كلايتون يتعرف على ما وراء أفكار السلطان عبد العزيز، واضعا وجهة النظر العراقية أمامه، ومؤكدا على أن رغبة العراقيين هي كذلك أن يحولوا دون دخول القبائل الأخرى (النجدية) إلى أراضيهم، وبالتالي فإن الطرفين متفقان على تحقيق هدف واحد.[148]

كانت النوايا الحسنة، من وجهة نظر كلايتون، تبدو أكثر أهمية من المبادئ والضوابط، التي تبني الحكومات مواقفها عليها للحفاظ على السلام في المستقبل، وهي نقطة كان يختلف بشأنها مع السلطان عبد العزيز؛ فالنوايا لا يمكن معرفتها أو الإمساك بها، ولم يشأ عبد العزيز أن يتمسك بوهم اسمه النوايا. ولما فشل كلايتون في إقناع عبد العزيز بوجهة نظره هذه، اقترح وضع مسودة اتفاق تترجم أفكار الطرفين على الأرض، لأنها في هذه الحالة سوف تضع أمام الحكومة العراقية ما يمكن أن تفعله، وربما تجد نفسها تسير في الاتجاه نفسه، حتى وإن لم تسر بالقدر الكافي في اتجاه تحقيق رغبات عبد العزيز.[149]

وفي الاجتماع التالي كانت المسودة التي أعدها كلايتون جاهزة[150]، وكشفت المناقشات التي دارت حولها مع السلطان عبد العزيز عن خلافات عميقة في الرؤى، وخاصة فيما يتعلق بطبيعة الضوابط التي يجب أن تفرض على حركة القبائل عبر الحدود، فقد كان عبد العزيز يتشكك في إمكانية أن يضبط العراق قبائله، أو أن يمنعها من الاعتداء على نجد. بينما كان كلايتون يحاول أن يوظف مفرداته اللغوية في صياغة عبارات تؤكد على أنه ليس في إمكان البشر أن يضعوا أية آليات فاعلة لتحقيق النجاح إلا إذا كان الطرفان مستعدين لأن يتعاونا بإخلاص. كان كلايتون يؤكد من جديد على "النوايا الطيبة" وعلى إمكانيات "التعاون" بين كل الأطراف، ويؤخذ على مفردات كلايتون أنها غير محددة وغير مضمونة في مجتمع الصحراء، خاصة وأنه لم يشر إلى آليات قياس تلك النوايا أو حتى ضمان استمرار هذا التعاون، وهو ما كان السلطان عبد العزيز يخشى نتائجه السلبية. وبهذا الأسلوب في الإشارة إلى العموميات، كان كلايتون يحاول أن يتجنب الدخول إلى "أسلوب حياة القبائل وعاداتها"، التي خبرها من خلال تجاربه السابقة في المنطقة.[151]

وحينما أدرك كلايتون أن محاولاته لن تكلل بالنجاح، حذر السلطان عبد العزيز بأنه ذهب معه إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه بالنسبة لمبدأ مسؤولية الحكومات عن حركة القبائل في الصحراء. عندئذ ترك الباب مواربأ للسلطان عبد العزيز لكي يضع تصوراته حول هذا الموضوع، على ضوء المسودة التي قدمها كلايتون. عند هذه المرحلة، بدأ كلايتون يدرك أنه فقد الثقة في إمكانية تحقيق أي نجاح على حساب عبد العزيز، ولكنه فوجئ بما شرح صدره وأدهشه، حين أكد له عبد العزيز أنه حين يغادر الاجتماع سيكون قد حصل على وعد جدير بالاحترام وقابل للتنفيذ.[152]

لقد كان عبد العزيز عند كلمته، حين وافق في اجتماعهما الثاني في 21 أكتوبر على المسودة التي قدمها كلايتون[153]، ولكنه كان يريد أن يعصر كلايتون عصراً، ليستخرج كل ما يمكن أن يكون مخبأ في رأسه من أفكار تضمن استقرار حدود بلاده مع مناطق الانتداب البريطاني. وبناء على ما سبق، وقع الطرفان اتفاقية بحره في أول نوفمبر 1925.[154]

خلاصة هذه الاتفاقية أن المواد السبعة الأولى منها تشبه إلى حد كبير المواد من 5 إلى 11 من اتفاقية حدا مع إمارة شرق الأردن؛ ذلك أن الاتفاقية قد أسست مجموعة من المبادئ التي تحكم نظام حركة القبائل على جانبي الحدود، وهذا التطور يعتبر من بين إنجازات السلطان عبد العزيز؛ فالمواد 1 و 5 و 6 و 7 تضمنت مبادئ سبق الاتفاق عليها في مؤتمر الكويت. وما لم يتفق عليه في

الكويت يتعلق بالنقطتين اللتين كانتا السبب في فشل المفاوضات هناك، وبسببهما وصل المفاوضون إلى طريق مسدود بشأن ما يتعلق بتسليم أفراد القبائل المهاجرة عبر الحدود، والظروف التي يكون فيها الأشخاص المسلحون مطلوبين.

كان عبد العزيز مرنا، فقد هيأ الفرصة أمام كلايتون هذه المرة (في بحره) أن يرى نفسه قادراً على إقناعه، حين قبل بوجهة نظر الحكومة العراقية (مادة 8)، وبالتالي تم الاتفاق بين الحكومتين على أن يتفاوضا للوصول إلى اتفاق بشأن معاقبة المجرمين في الجرائم العامة، وأن يوضع نص في اتفاقية بحره يعالج هذا الشأن (مادة 10)، أما الاقتراح الخاص بفرض ضمانات والذي سبق أن رُفض من جانب الوفد السعودي في الكويت، فقد قبله هو نفسه في المادة 9 من اتفاقية بحره،[155] فقد تغيرت الظروف تغيراً جوهرياً بحيث سمحت لعبد العزيز أن يبدي شيئاً من المرونة التي تمكنه من الوصول إلى أهدافه كمؤسس لحدود دولته لأول مرة، وهو إنجاز سياسي كبير بكل المعايير.

*****

لقد فرضت الاتفاقيتان (حدا وبحره) نوعاً من الاستقرار المفقود في مناطق الحدود الشمالية للجزيرة العربية، وهو مطلب كان يسعى إليه الطرفان (السعودي والبريطاني) وقد نجحا في ذلك دون تنازلات مخلة بالسيادة من جانب أي منهما، بل إن السلطان عبد العزيز ضمن لأول مرة خطاً واضحاً وصريحاً للحدود في منطقة تتحرك فيها القبائل في كلا الاتجاهين دون رادع من نظام أو قانون سوى أعراف الصحراء وقوانينها.[156]

كانت الاتفاقيتان نتاج خليط من الأعراف الدارجة في الصحراء والقوانين الدولية معاً [157]. هذا بالرغم من أنهما كانتا اتفاقيتين بين حكومتين وليس بين القبائل، التي لم يسبق لها معرفة بالحدود بالمعنى الحديث، الذي جرى التفاوض بشأنه، إنها مهمة صعبة، نجح السلطان عبد العزيز من خلالها في فرض قوانين الصحراء غير المكتوبة على بريطانيا، الدولة الإمبراطورية، التي كان يحكم سلوكياتها مفاهيم القانون الدولي التي لم تكن معروفة لأهل الصحراء. ويبقى أن نعرف أن ردود فعل هذه القبائل على ما تم الاتفاق عليه سيحدد مصير هاتين الاتفاقيتين. هل يعني ذلك أن بريطانيا بهاتين الاتفاقيتين قد نجحت في تأمين مصالحها الإمبريالية في المنطقة، وإذا كان ذلك قد يتحقق لها فما هو الثمن الذي دفعته بريطانيا للوصول إلى هذه النتيجة؟.

يمكننا أن نضع إجابة سريعة ومباشرة عن أهمية هاتين الاتفاقيتين لبريطانيا:

قدمت الإتفاقيتان لبريطانيا منطلقاً جديداً وقاعدة للعمل الميداني، مكنتاها من إصلاح سياستها غير الواضحة في منطقة كانت تتفادى الاقتراب منها خوفا من أن تقحم نفسها في قلب شبه الجزيرة العربية التي كانت تجهلها جغرافياً وثقافياً، إذ كانت معنية منذ البداية بالمناطق الساحلية وما يجري فيها.

وحمت الإتفاقيتان السياسة البريطانية في المستقبل من الفشل في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ بالرغم من أن الاتفاقيتين لم تقدما شيئاً غير عادي في العلاقات بين بريطانيا وشبه الجزيرة العربية، إلا أنهما "بقيتا لوقت طويل قيد الدراسة أمام عيون الخبراء والمختصين بشئون الشرق الأوسط في مقر الحكومة في داونج ستريت، وكان سير جلبرت كلايتون هو المسؤول الوحيد (في الحكومة) عن وضع الخطوات الإجرائية، وصياغة الخطوات التي يمكن أن تتم لحماية الجيران العرب القلقين (في شرق الأردن) ... وما أن وُقعت الاتفاقيتان ... إلا وصارتا علامة على الطريق ذات نتائج عظيمة لمرحلة من الدبلوماسية المعقدة"[158] في العلاقات البريطانية – السعودية.

في هذه الظروف بدأت ملامح التغير في السياسة البريطانية تجاه عبد العزيز أكثر وضوحا، وبدأت في الوقت نفسه تنحسر عن مساندة الأشراف، الذين كانت تناصرهم من قبل، ووصل الأمر إلى درجة أن الملك علي بن الحسين طلب من جوردن (الوكيل السياسي البريطاني في جدة) أن يقدم له النصيحة بشأن مستقبل الحجاز، ولكن جوردن الذي كان يعمل بتوجيهات مباشرة من لندن لم يستطع أن يقدم له النصيحة بدون الرجوع إلى حكومته. وفي مواجهة هذا الموقف البريطاني السلبي تجاه الأشراف، الذين لم يكن في إمكانهم تغييره، طلب الملك علي بن الحسين من جوردن أن يتوسط بينه وبين عبد العزيز في أمر تسليم الحجاز له بسلام. قالها علي شفاهة في البداية[159]، ثم صاغها رسمياً بعد ذلك إلى جوردن على النحو التالي: "لقد قررت أن أنسحب (من الحجاز) وأن أغادر هذا البلد، وأن أستقر في شرق الأردن، أو في بغداد، أو في فلسطين. وإنني أرجو أن تتوسط الحكومة البريطانية في تسليم هذا البلد في هدوء وسكينة، لأن ذلك سيضمن سلامة الجميع وراحتهم (في الحجاز)". [160]

وفي اليوم التالي (15 ديسمبر) أعلن الملك علي عن موقفه النهائي في مجلس عقد بجدة[161]، وما أن بلغ هذا الموقف الحكومة البريطانية في لندن، حتى أصدرت التعليمات إلى جوردن لكي

ينهي موقف الحياد المعلن، وأن يتوسط في النزال القائم حول الحجاز، والذي كانت الغلبة فيه لعبد العزيز آل سعود. وعلى الفور بعث جوردن إلى السلطان عبد العزيز يدعوه إلى لقاء في موقع "رجمة" (تبعد نحو ثمانية أميال عن جدة) لمناقشة هذا الأمر. وافق السلطان عبد العزيز على الدعوة رغم أنه كان مشغولاً في عملياته العسكرية حول جدة.[162] وفي هذا اللقاء علم السلطان عبد العزيز بموقف الملك علي، ووقف على حقيقة التغيير الذي أحدثه في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية، وهو تغيير فرضه عليها فرضا، فالسياسة البريطانية في المنطقة كانت تعتمد على التعامل مع الأقوياء، وقد أثبت عبد العزيز أنه الأقوى دون منازع. وهكذا تغيرت مفاهيم قديمة حكمت العلاقات البريطانية السعودية فيما بين عامي 1915 و1925.

ومهما يكن من أمر المواقف البريطانية السابقة، فقد جرت التسوية التي تقضي بتنازل الملك علي عن الحكم في الحجاز بهدوء يعكس حالة الاستسلام التي كان قد وصل إليها، ولكنه حرص على طلب بعض الضمانات لأمنه وسلامته لدى مغادرته الحجاز، وكذا سلامة قواته وضباطه، والسماح لمن يريد الخروج منهم إلى أي مكان خارج الحجاز، وكذا السماح لأسرة الشريف حسين بالخروج الآمن بصحبة أموالها ومقتنياتها، وأن ينتقل البحارة الذين كانوا يخدمون في قوات الحجاز إلى الخدمة مع قوات السلطان عبد العزيز.[163]

بقى على جوردن أن يضع آلية لوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ، وتطلب ذلك أن يحصل على خطاب من السلطان عبد العزيز، وآخر من الملك علي، موجهين لقواتهما المتحاربة في جدة وما حولها كي توقف القتال، وبناء علي هذه الترتيبات استسلمت جدة يوم 21 ديسمبر 1925 لقوات السلطان عبد العزيز آل سعود، واستسلمت ينبع في اليوم التالي، بينما غادر الملك المخلوع علي جدة في اليوم نفسه على السفينة "كورن فلور" البريطانية إلى منفاه الاختياري في العراق.[164]

وما أن خلا الموقف له من أية منافسة حتى أحاط السلطان عبد العزيز جميع الدبلوماسيين الأجانب المقيمين في جدة بآخر التطورات، ومنها: نهاية الحرب حول الحجاز، ورحيل الملك علي عنه، واستقرار الأمور له في الأماكن المقدسة.[165] وبذلك أصبح السلطان عبد العزيز عملياً وواقعياً الحاكم الفعلي في الحجاز، ويجرى ذلك كله بموافقة بريطانيا التي أدركت قدرات عبد العزيز الدبلوماسية والسياسية منذ بدأ كلايتون المفاوضات معه حول اتفاقية حدا وبحره؛ ومنذ مفاوضات تسليم جدة من خلال جوردن. وبذلك استيقظ البريطانيون على حاكم جديد في عقر دار الإسلام،

يمتلك من القدرات السياسية والدبلوماسية ما يمكنه من التعامل مع حكام أكبر إمبراطورية في العالم، لها مصالح في بلاده بحكم أنها تحكم بلداناً إسلامية كثيرة، فأعلنت صداقتها له، كما أعلن هو صداقته لها. وبذلك ظهرت ملامح التوازن في العلاقات بين الطرفين بشكل غير مسبوق.

انتهت مهمة الوساطة التي قام بها جوردن برحيل الملك علي، ولكن وساطته في تسليم جدة بسلام كشفت عن حرص بريطانيا على تدعيم علاقاتها بالسلطان عبد العزيز، مما جعل السلطان يوجه الشكر لبريطانيا نيابة عن نفسه وشعبه والعالم الإسلامي، الذي أصبح هو منذ ذلك الوقت مسؤولا عن مقدساته؛ فهذه الوساطة ضمنت السلامة للأراضي المقدسة التي تهمه، ليس فقط بقدر ما تهم كافة المسلمين، وإنما لأنه صار المسؤول الأول عن أمنها وسلامتها. وأعلن السلطان عبد العزيز في مقابل ذلك صداقة مشروطة لبريطانيا، فهو صديق لها ما دامت هي: حريصة على مصالح المسلمين، وتحترم العقيدة الإسلامية، ولا تمس كرامته الشخصية، لأن العقيدة والكرامة أغلى عليه من حياته. وهكذا وضع عبد العزيز خطوطاً حُمْرا في علاقته ببريطانيا يجب عليها ألا تتعداها[166]، وبالتالي لم يترك لها المبادرة في صنع سياستها تجاه بلاده على طريقتها، وإنما وضع حدا لمرحلة سابقة من التجاوزات. وهو أسلوب لم يكن مألوفا في العلاقات الدولية من بلد لم يستكمل بعد مؤسساته الحاكمة، ويعتمد في المقام الأول على شخص الحاكم.

هذه التوجهات الجديدة للسياسة البريطانية في الجزيرة العربية، والحرص على حفظ السلام في الأراضي المقدسة بالحجاز، لقيت قبولاً عند ملك بريطانيا جورج الخامس، الذي عبر عن سعادته لما توصل إليه رجال حكومته.[167] ومنذئذ بدأت الحكومة البريطانية تراجع سياستها التقليدية تجاه شبه الجزيرة العربية، واعتبرت أن مساندتها السابقة للشريف حسين كانت سياسة خاطئة، وأن عليها أن تتخلى عن بقايا تلك السياسة، لأن مصالح بريطانيا لم تعد في أيدي الشريف حسين الذي كان اختياراً خاطئاً، كما عبر عن ذلك صراحة جورج هوجارث (أحد الخبراء البريطانيين في الشئون العربية) في إحدى مقالاته عن "الوهابية والمصالح البريطانية" المنشورة في عام 1925.[168] أو كما عبر سان جون فيلبي في إحدى دراساته : "إننا لم نحسن اختيار حلفائنا".[169]

ولكن سير جلبرت كلايتون بدا في عام 1928 كما لو كان يحاول أن يتجنب سياسة جلد الذات التي لجأ إليها بعض الساسة البريطانيين تعبيراً عن اعترافهم بفشل سياساتهم العملية، أو نقد السياسة البريطانية في الجزيرة العربية ، فكتب مقالاً يخفف من حدة هذا النقد قال فيه: "إننا لا يجب

أن نقارن بين الشريف حسين والسلطان عبد العزيز، لأن كلا منهما كان يعمل طبقاً لبرنامج مختلف، ولم يكونا يعملان طبقاً لبرنامج واحد". ولكن كلايتون أخذ حذره عند وضع هذا التقييم في صورته النهائية حين قال: "سنترك هذا الأمر للتاريخ ليحكم عليه".[170]

وإذ أصبح في إمكان التاريخ أن يقول كلمته، فإن الباحثين يوجهون الإدانة إلى كلايتون نفسه الذي كان يعمل مع هوجارث وستورز في المكتب العربي بالقاهرة لرسم سياسة بريطانيا تجاه متاهات شبه الجزيرة العربية؛ فهذا هوجارث يقول: "إن كلايتون كان يعمل مع ستورز لدفع كتشنر للعمل مع الشريف حسين باعتباره زعيم العرب في المستقبل" أو هكذا كانوا يتوقعون. لقد حاول هذا الفريق من الساسة أو صناع السياسة حينئذ أن يضعوا أمام الشريف حسين الفرصة لكي يصبح الزعيم الديني والدنيوي في جزيرة العرب؛ فقد كتب كتشنر للشريف في 31 أكتوبر 1914 ما يفيد السير في هذا الاتجاه. وربما يفسر ذلك موقف الدفاع الذي تبناه كلايتون عن السياسة البريطانية في الجزيرة العربية.

ومهما يكن موقف كلايتون أو غيره من الساسة البريطانيين تجاه الجزيرة العربية، فقد تغيرت السياسة البريطانية تغيراً جوهرياً بعد الحرب العالمية الأولى لصالح السلطان عبد العزيز، وأدركت بريطانيا بوضوح خطأ سياستها السابقة في مناصرة الشريف حسين. وفي هذه المرحلة من غياب صورة واضحة للسياسة البريطانية في المنطقة، كان على بريطانيا أن تتعامل مع المواقف الجديدة على الساحة أولاً بأول، أو بعبارة أخرى صارت سياستها ردود أفعال على ما يصنعه السلطان عبد العزيز على أرض الواقع من تغييرات وأحداث تاريخية، وبالتالي فإن الذي صاغ السياسة البريطانية وشكّلها في حقيقة الأمر هو عبد العزيز آل سعود، أو كما قال ألبرت حوراني في تقييمه الصحيح لتلك المرحلة: إن سياسة الانتظار والمراقبة لما كان يجري حتى اللحظات الأخيرة لم تساعد بريطانيا في وضع سياسة ناضجة في التعامل مع الموقف، وكان ذلك خطأ كبيرا.

ومهما كان موقف الساسة البريطانيين ورجالهم في الميدان، وكذا موقف الباحثين البريطانيين المعنيين بالسياسة البريطانية، فمن المؤكد أن الأحداث المحلية في شبه الجزيرة العربية التي صنعها عبد العزيز آل سعود هي التي صاغت السياسة البريطانية في المنطقة في أعقاب الحرب العالمية (الأولى)، وبالتالي فقدت بريطانيا مبادرتها في صياغة سياسة متماسكة هناك، كما تخلت عن سياسة الحياد التي أعلنتها، وتبنت الرؤى التي تبناها عبد العزيز آل سعود بصفته الأقوى.

لقد كانت بريطانيا تحترم الأقوياء، وتتعامل معهم انطلاقاً من اعتقاد ساستها أن هؤلاء سيكونون أياديها التى تبطش بها في المنطقة، وكان ذلك خطأ كبيراً، وقع فيه الساسة البريطانيون حينما اعتقدوا أن عبد العزيز آل سعود سيكون واحداً من هؤلاء، وقد أثبت عبد العزيز من خلال مواقفه المعلنة وغير المعلنة من بريطانيا، خلال الحرب العالمية (الأولى)، أنه لن يكون هذا الرجل. ولهذا فإن مساندة بريطانيا لعبد العزيز في عام 1925 كانت نتيجة طبيعية لإدراك ساستها جوهر المتغيرات التي أخذت مكانها على أرض الواقع في شبة الجزيرة العربية، وليس نتيجة لسياسة محكمة رسمتها الحكومة في لندن.

رأينا كيف تخلت بريطانيا عما أعلنته سياسة الحياد إلى سياسة التعامل مع الواقع. وفيما يلي نسوق أدلة على هذا التوجه الجديد بما يخدم مصالحها:

أولاً: كانت بريطانيا تتبنى في الماضي موقفاً واضحاً يقضي بأن العقبة ومعان جزء لا يتجزأ من أرض الحجاز، ثم تحولت عنه منذ أول يوليو 1925 إلى اعتبارهما جزءاً من إمارة شرق الأردن[171]؛ وذلك نظراً لأهميتهما الإستراتيجية للمصالح البريطانية في فلسطين وسيناء[172]، فحالت بذلك بين عبد العزيز آل سعود وبين أن تكون له هاتين المنطقتين، باعتباره الوريث الوحيد لحكم الأشراف في الحجاز.[173] هكذا وجد الأشراف أنفسهم في النهاية يخسرون أرضاً لحساب أصدقائهم (البريطانيين) بنفس القدر الذي يخسرونها لحساب أعدائهم (السعوديين).

ثانياً: إن اللقاء الذي تم بين كلايتون وعبد العزيز في بحره يعد كذلك خروجاً على سياسة الحياد، لأن بريطانيا نفسها كانت ترى أن بحره تتبع الحجاز، ومع ذلك التقى كلايتون بالسلطان عبد العزيز فيها، لأنه كما كتب بنفسه كان يرى "أن عبد العزيز كان يهدف إلى تحقيق مهمة عظيمة وهي استرداد أملاك أسرته وتوسيعها".[174] وقد أظهر كلايتون هذا التوجه حينما تبين أهمية التعاون مع السلطان عبد العزيز لخدمة المصالح البريطانية في البحر الأحمر في حال توسعه هناك، بالرغم من أن قوات عبد العزيز لم تكن قد وصلت إلى شواطئه بعد. من الواضح أن السياسة البريطانية في الجزيرة العربية كانت سياسة متخبطة لا ترتكز على أسس بقدر ماترتكز على مصالح مع الأقوياء.

ثالثاً: هذا الموقف البريطاني الموصوف بالحياد، رصده أمين الريحاني، وهو صديق للسلطان عبد العزيز، على أنه نوع من الدعم غير المباشر له. ولم يكن لبريطانيا أن تقف مثل هذا

الموقف لولا أن عبد العزيز قد أثبت بالدليل المادي أنه الأقوى، وأن بريطانيا لا تزال تتبنى السياسة القديمة نفسها، التي تناصر فيها الطرف الأقوى.[175]

رابعاً: لقد رفضت بريطانيا أن تلعب دور الوسيط خلال زيارة كلايتون للسلطان عبد العزيز في بحره، بالرغم من أن كلا من السلطان عبد العزيز والملك علي كان قد طلب هذه الوساطة [176]، ولكنها وافقت على أن تلعب الدور نفسه بمجرد أن قرر الملك علي التنازل عن الحكم في الحجاز ومغادرته إلى العراق. وبعبارة أخرى فإن بريطانيا أخذت تتحرك فقط حينما بدأت ملامح التغيير الذي أرادته تظهر في الأفق، وأن ظهورهذه الملامح لم يكن من صنعها، وإنما كان من صنع عبد العزيز آل سعود.

لعل السياسة التي انتهجتها بريطانيا خلال الحرب العالمية (الأولى) لحماية مصالحها لم تعد صالحة في مرحلة ما بعد الحرب لحماية ذات المصالح، فالسياسة البريطانية صارت حينئذ أقرب إلى الواقعية وتحقيق المصالح المباشرة منها إلى تحقيق السلام العام. وقد انعكس ذلك بوضوح على طريقتها في تخطيط الحدود في شبه الجزيرة العربية، إذ يتضح منه كيف أنها كانت تخطط الحدود لحماية مصالحها بالطريقة التي تناسبها. لقد كان توازن القوى في جزيرة العرب في ذلك الوقت يجري ضبطه طبقاً لإيقاع السياسة البريطانية في الشرق الأوسط بصفة عامة. فوزارة الخارجية البريطانية كانت تعلم جيداً أن الحرب، أو التهديد بها، سيؤثر تأثيراً سلبياً على التجارة والاقتصاد البريطانيين، ولعل هذا السبب كان وراء تدخل بريطانيا في الصراعات التي قد تنشأ في أوربا أو في الشرق، حماية لتلك المصالح، فبدون حماية تجارتها واقتصادياتها ستصبح بريطانيا دولة متخلفة.[177]

لقد أفرز تطبيق هذه السياسة البراجماتية أن وجدت بريطانيا نفسها تتعامل مع حاكم واحد قوي في شبه الجزيرة العربية هو عبد العزيز آل سعود، الذي صار نفوذه يمتد على أرض تمتد من الخليج العربي إلى البحر الأحمر، ومن شمال عدن إلى جنوب مناطق انتداباتها في العراق وشرق الأردن وفلسطين. لقد أدركت الحكومة البريطانية بشائر هذا النفوذ بوضوح عندما قررت أن ترسل كلايتون لمقابلة السلطان عبد العزيز في بحره، وكان على كلايتون أن يسلم لعبد العزيز بما يريد خلال المفاوضات. وهكذا أثبتت تجربة عام واحد أن السلطان عبد العزيز استطاع أن يتفاوض بحنكة مع كلايتون، وأن يضع أصول التعامل مع الدبلوماسيين البريطانيين الآخرين المقيمين الذين قدر لهم أن يتعاملوا معه في المستقبل.



الفص الرابع

زيارة الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود لإنجلترا

تُعَد زيارة الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود التاريخية الثانية[178] لإنجلترا في أكتوبر 1926 حدثا تاريخيا في العلاقات السعودية البريطانية، جاء في أعقاب توقيع اتفاقيتي حدا وبحره، اللتين وضعتا أسسا جديدة في منظومة العلاقات البريطانية السعودية. والمنهج العلمي يقضي بألا ننظر إلى هذا الحدث التاريخي خارج إطاره البانورامي، الذي نحدده هنا في ثلاثة عناصر رئيسة، هي: زمان الزيارة ومكانها وموضوعها. هذا الإطار المنهجي هو الوسيلة الوحيدة لفهم أبعادها ونتائجها في سياق "المد والجَزْر" في العلاقات البريطانية السعودية.

فالزمان هو أكتوبر 1926، أي في الخريف الجغرافي للعام الأول من حكم الملك عبد العزيز في الحجاز، وما كان له أن يكون خريفا سياسيا أو تاريخيا، وإنما هو بداية لعلاقات تتأسس على إيقاع جديد، يهدف إلى تحقيق "الاستقرار والاستمرار والأمن" في أرض هي أقدس مقدسات المسلمين.

والمكان هو لندن، عقر دار الإمبراطورية البريطانية، القوة الأعظم في عالم ذلك الزمان، التي تتحكم في توجيه حركة تاريخ المنطقة التي تُعَرّفها الدول الغربية منذئذ باسم "الشرق الأوسط"؛ ونُعَرّفها هنا باسم "المشرق العربي"، وأيا ما كانت التسمية، فلبريطانيا فيها مصالح استراتيجية وتاريخية وطرق مواصلات برية وبحرية وجوية، في وقت ظهر فيه الاتحاد السوفيتي كقوة مناوئة للغرب تسعى لتتمدد على حسابه فيها.

أما موضوع الزيارة فهو حرص الملك عبد العزيز على تحقيق التوازن في العلاقات السعودية البريطانية وتطويرها، لتتناسب مع ما وصل إليه من مكانة إقليمية اكتسبها بساعديه، دون مساعدة خارجية من أي من القوى الدولية أو القوى الإقليمية، واتخاذ الخطى اللازمة لحماية تلك الإنجازات، ودرء الأخطار المحتملة من مناطق تقع في دائرة مسؤوليات بريطانيا العظمى.

في هذا الإطار المنهجي، وفي الوقت الذي جرت فيه الزيارة، كان الوضع الإقليمي (الشرق أوسطي) للطرفين المعنيين بالزيارة متميزا بشكل غير مسبوق، على النحو التالي:

- بالنسبة لعبد العزيز آل سعود، فقد انفرد بالقوة السياسية الفاعلة في معظم أرجاء شبه الجزيرة العربية، بما في ذلك الحجاز، أرض أقدس مقدسات المسلمين (مكة والمدينة).

- وبالنسبة لبريطانيا، فقد انفردت بالنفوذ في المنطقة، مبعدة القوى الكبرى الأخرى إلى خارجها، أوعلى الأقل إلى أطرافها، في أعقاب الحرب العالمية (الأولى).

وهكذا وجد كل من الطرفين المحلي (عبد العزيز) والدولي (إنجلترا) نفسه في حاجة إلى تجديد لغة الخطاب مع الآخر، في إطار غير مسبوق من العلاقات لم يكن له وجود. فكل طرف كان يحاول تأمين مصالحه وتحقيق أمنه، وإثبات قدراته على اتخاذ القرار الذي يحمي تلك المصالح، واستحداث صيغة للتوازن الجيوبوليتيكي، وحماية أيديولوجيته في مواجهة الآخر. كل ذلك كان يجري في ظل منافسة بين الدول الكبرى على الهيمنة على قلب الشرق الأوسط.

واستكمالا لقضية المنهج العلمي، ندعو المتأمل لمجريات هذه الزيارة أن يقف عند ثلاث محطات رئيسة، تساعد في فهم دوافعها وأبعادها ودلالاتها، هذه المحطات هي:

1- محركات الزيارة؛

2- الظروف العامة التي تمت فيها؛

3- النتائج التي ترتبت عليها.

وبغير هذا المنهج العلمي سيصبح الحديث عن الزيارة مجرد سرد تاريخي تقليدي، في زمن تطورت فيه المناهج العلمية تطورا ملحوظا لخدمة الحقيقة التاريخية. والحقيقة التاريخية في هذه الحالة، ليست مطلبا لذاتها؛ لأنها ليست موضع جدل تاريخي، وإنما يبقى أن فهم مغزاها واستيعابه هو المطلب الرئيس في هذه الدراسة، ولن يكون ذلك صحيحا بغير طرحها في سياقها الموضوعي البانورامي العام.

تبدو زيارة الأمير فيصل هذه لإنجلترا، كما لو كانت مجرد خطوة على طريق التواصل الدبلوماسي العادي بين طرفين تقوم بينهما علاقات سياسية، بهدف معالجة قضايا مشتركة: سياسية كانت أو دبلوماسية أو اقتصادية أو دينية، أو غير ذلك من متطلبات العلاقات بين دولتين تنشأ بينهما بالفعل علاقات سياسية. ولكن الأمر في حقيقته غير ذلك؛ إنها زيارة تتم بين طرفين غير متكافئين في معايير القوة وقتذاك، فهى تتم من الجانب السعودي على يدي شاب وجد نفسه يشغل مركزا مرموقا غير مسبوق في التجربة السياسية للأسرة الحاكمة، ذلك هو مركز"نائب الملك" في الحجاز،

الذي يطل من خلاله ليس فقط على الداخل، كما كانت تجربته السياسية من قبل، وإنما يطل منه إلى جانب ذلك على كل مكان في العالم يوجد فيه شخص مسلم، ليثبت له أنه قادر على حمل مسؤولياته في تأمين الأوضاع الداخلية في الحجاز قبلة كل المسلمين على اختلاف مذاهبهم. كذلك وجد نفسه المرشح الأول لحمل مسؤوليات الشئون الخارجية للمملكة الناشئة، إنه يمثل في شخصه وفي مركزه باكورة علاقات من نوع جديد، يجد نفسه فيها المسؤول الأول عن الأوضاع الداخلية، وممثلا لوالده المسؤول الأول عن الأوضاع الخارجية؛ ربما لأن والده توسم فيه أن يكون مؤهلا للتحاور مع أهل الثقافات الأخرى، التي تمثلها هنا بريطانيا الإمبراطورية، التي اعتبرت نفسها أكبر دولة إسلامية من منطلق أنها تحكم أكبر عدد من المسلمين في العالم.

إنها تجربة جديدة بكل معايير الجدة، رغم كل ما سبقت الإشارة إليه من تغيير في المواقف والمواقع، ورغم ما بين الطرفين من تمثيل دبلوماسي ناقص وغير متوازن. ومن هنا يصبح عرض الحقائق ضرورة لفهم دلالة الزيارة وتعديل الأمر الواقع، الذي يقول بأن بريطانيا كان لها في جدة وكيل سياسي، يمثل الحد الأدنى من التمثيل الدبلوماسي لدولة كبرى، بينما لم يكن "للملك عبد العزيز" أي مستوى من التمثيل الدبلوماسي في لندن، وكل ما كان لديه في الرياض من وسائل للتواصل الدبلوماسي مع الدول الكبرى، لم يكن يتجاوز ذلك المستوى المتواضع للسفارات غير المقيمة. ولكن هذا الوضع تغير حين ضم الحجاز، حيث وجد في جدة مجتمعا أجنبيا لم يألف مثله من قبل؛ وجد قناصل وتجار وفنيين، ولأول مرة وجد الملك مسيحيين يعيشون في بلاده. ومع هذا الوضع الجديد كان على كل من الملك عبد العزيز والأمير فيصل أن يتعامل مع نحو خمسين مسيحيا مقيما في جدة، إنها حقا تجربة جديدة.

ومهما يكن من أمر الجديد الذي جد في جدة، فلم يكن للملك عبد العزيز أي مستوى من التمثيل الدبلوماسي لدى أي دولة من الدول الكبرى، التي كان التعامل معها ضرورة تفرضها مسؤولياته الجديدة عن مقدسات المسلمين. ففي الحالين، ورغم الاختلاف بين طبيعة ما كان في الرياض من تمثيل دبلوماسي، وما جد عليه في جدة، فإن التواصل الدبلوماسي البريطاني السعودي كان يتم دائما من جانب واحد؛ فالمبعوثون البريطانيون في الخليج كانوا واسطته في الرياض للتواصل مع الحكومة البريطانية[179]، وفي الحجاز كان التمثيل الدبلوماسي المقيم في جده لعدد من الدول، يُعَد نقلة نوعية في التواصل مع العالم الخارجي.

وفي هذه الظروف، التي كان الملك عبد العزيز يتحسس فيها خيوط التواصل مع العالم الخارجي، أبلغه القنصل الروسي في 15 فبراير 1926 أن بلاده تعترف به ملكا على الحجاز، وأنها ترفع التمثيل الدبلوماسي لها في جدة إلى مستوى الوزير المفوض. وقد أحدث ذلك تغييرا جوهريا في الاتجاه الذي يريده الملك عبد العزيز. وقد جرى هذا قبل أن تأخذ بريطانيا أي مبادرة إيجابية في الاتجاه نفسه.[180] وبقي أمر الاعتراف الروسي سرا، من الناحية الرسمية على الأقل، بناء على طلب الروس أنفسهم، إلى أن أعلنت بريطانيا اعترافها قبل نهاية الشهر نفسه، بعد جدل طويل بين الوزارات المعنية في لندن، بسبب موقف وزارة الهند التي كانت قلقة من موقف المسلمين في الهند تجاه التوسع السعودي في الحجاز.[181]

وهكذا كان الملك مع تلك النقلة في حاجة ماسة إلى كوادر فنية تعينه على تحقيق التوازن المطلوب، وتملأ الفراغ القائم في العلاقات الدبلوماسية. ولما كانت مثل هذه الكوادر غير متوافرة، كان عليه أن يعتمد على خبرات من أبناء بعض البلاد العربية كمصر وسوريا والعراق لمواجهة متطلبات هذه الضرورة[182]، وفي الوقت نفسه كان عليه أن يُعِد مِن أبنائه مَن يتوسم فيهم مهارة التواصل مع أهل الثقافات الأخرى، وكان ابنه الأمير فيصل مؤهلا لذلك، منذ نشأ في طفولته قريبا من أبيه، يتابع ما يجري في مجالسه، ويرصد أساليب تعامله مع شيوخ القبائل، ومع ضيوفه الأجانب، وبذلك الاحتكاك المباشر مع الكبار في مجالس أبيه اكتسب الأمير فيصل خبرة ناضجة.[183]

وإلى هذه المناسبة لم يكن أمام الملك الذي بايعه الحجازيون[184] في 8 يناير 1926 سوى تعيين ابنه الأمير الشاب فيصل (21 عاما) "نائبا للملك" في الحجاز، ورئيسا لحكومته ومسؤولا بشكل مباشر عن مستقبله بمعاونة مجلس استشاري[185]، فقد كان الأمير يتمتع بشخصية قوية رغم صغر سنه[186]. وفي 13 يناير بدأ الأمير يمارس صلاحياته، فجمع موظفيه وألقى فيهم أول خطاب رسمي بصفته "نائب الملك" في الحجاز، شرح فيه منهجه في إدارة البلاد المقدسة، مبينا أن "مهمته الأساسية هي العناية ببيت الله الحرام وقاصديه."[187] وتحمل هذه العبارة فيما تحمل مسؤوليات داخلية وخارجية معا. ففي الداخل كان على الأمير أن يكون قريبا من الحجازيين، الذين يعتبرونه نجديا، ونجح في ذلك حتى ظن البعض أنه صار حجازيا. وكان عليه أيضا أن يلتقي القناصل

الأوربيين لتوطيد علاقات بلاده ببلادهم. ولعل ذلك كان من بين العوامل التي أهلته للتعامل مع الأجانب خلال زياراته لأوروبا ونقل صورة بلاده إليها[188].

كانت ثقة الملك عبد العزيز عالية في نجله الأمير فيصل، الذي تعلم في مدرسة الحياة التي عاشها، وصقل خبرته في تحمل المسؤوليات منذ صغره، فاختاره أبوه ليمثله في مهمة دبلوماسية هي الثانية من نوعها، إلى جانب مسؤولياته المحلية، فقد تنامت ثقة الأب في ابنه نتيجة الخبرة الدولية التي اكتسبها من تجربته الأولى، حين مثله في عام 1919وهو في سن الرابعة عشرة في مهمة شبيهة إلى أوربا بدعوة ومبادرة من الحكومة البريطانية؛ التي كانت تريد أن تعرف ماذا يجري في داخل الجزيرة العربية، ولكن عبد العزيز استثمرها استثمارا جيدا لنفسه، فقدم بلاده من خلال الوفد الذي رأسه الأمير فيصل وقتئذ تقديما مناسبا؛ وعالج أمورا فرضها على بريطانيا، تتعلق بعلاقاته مع جيرانه، وبأفكار تتعلق بترسيم الحدود معهم، وبمراجعة مستوى علاقته بإنجلترا[189].

هكذا كان إطار التجربة الأولى للأمير فيصل في إنجلترا عام 1919 مختلفا عن تجربته التي بين أيدينا؛ فالتجربة الجديدة في عام 1926 رغم أنها كانت تسير في الاتجاه نفسه، إلا أن هناك فروقا جوهرية تتمثل في أنها جاءت بمبادرة من الملك عبد العزيز الذي تطور مركزه السياسي تطورا جذريا، وأن ابنه فيصلا أصبح أكثر نضجا وخبرة للوفاء بأعباء الزيارة الجديدة، فهو كما رأينا أصبح مسؤولا عن إدارة الحجاز، موضع اهتمام الدول المعنية بالمسلمين في العالم، وبريطانيا على رأسها لأسباب سياسية، كما أن الحجاز صار يشكل في الواقع أسس ومنطلقات علاقات الملك عبد العزيز الخارجية. وبعبارة أخرى صار الأمير فيصل مسؤولا عن علاقات والده مع العالم الخارجي. ومن الواضح أن هذا الإعداد المبكر للأمير لم يكن إجراء فرضته الصدفة، وإنما كان إجراء بدأ مبكرا، فقد وَلِيَ إلى جانب مهام نائب الملك في الحجاز أمر وزارة الخارجية، التي أنشئت لأول مرة في عام 1930، ليصبح أول وزير خارجية لوالده، ومن هنا يمكن قراءة فكرة الربط بين إدارة الحجاز ووزارة الخارجية، كما يمكن تفسير إسناد أمر زيارتي لندن إليه في عامي 1919 و1926.

*****

وفي لندن كان من المقرر أن يلتقي الأمير فيصل في أكتوبر 1926 بأساطين السياسة والدبلوماسية البريطانيين، ومنهم سير أوستن تشمبرلين (وزير الخارجية)، وزعماء الجاليات

الإسلامية المستقرة في العاصمة البريطانية على تنوعها، ليتناقش مع الجميع باعتباره ممثلا لوالده. وكانت القضية التي حملها فيصل معه في هذه الزيارة قد طُرحت من قبل في يوليو من العام نفسه، بمبادرة سياسية جريئة من الملك عبد العزيز على المؤتمر الإسلامي الأول بمكة، قبل سفر الأمير بحوالي خمسة شهور.[190] وكان المؤتمر نموذجا تجلت فيه بوضوح قدرات الملك عبدالعزيز السياسية والدبلوماسية؛ إذ نجح الملك في التغلب على كافة العقبات[191] التي أثارتها بعض العناصر الإسلامية الهندية، التي كانت تريد أن تستثمر الظروف الجارية حول الحجاز في عامي 1924 و 1925 لتحقيق مكاسب سياسية. [192]

في هذه الظروف، التي أكمل فيها الملك عبد العزيز انتصاراته العسكرية في الميدان، وانتصاراته السياسية[193] التي دعمت إنجازاته العسكرية، وهنا استشعرت بريطانيا بشكل غير مسبوق أنها مطالبة بالتعامل مع دولة جديدة تحتل موقعا استراتيجيا مهما، وتتمتع بمكانة دينية خاصة، وبالتالي فإن عليها أن تراجع مسؤولياتها السياسية والتزاماتها الأمنية، ليس فقط بصفتها دولة كبرى، ولكن بصفتها الدولة التي يقع أكبر عدد من المسلمين تحت حكمها، وتحرص على ضمان سلامتهم حين يزورون الحجاز سنويا في موسم الحج[194]. في الوقت نفسه كان الملك عبدالعزيز مسؤولا لأول مرة عن تأمين سلامة الحجاج لدى وصولهم إلى الحجاز، ومسؤولا عن الوفاء بعهود كان قد قطعها على نفسه تجاه تأمين الأوضاع في الأراضي المقدسة[195]، وبعبارة أخرى مسؤولا في مواجهة خصوم جدد على مستويين:

- مستوى الدائرة الإسلامية؛
- ومستوى الدائرة العالمية؛

وعلى كلا المستويين، كانت بريطانيا تطل من خلفية الصورة، ممتلكة زمام المبادرة السياسية، وهو ما كان يتطلب إعادة النظر في نظرتها إلى الأوضاع الجديدة في الحجاز، وفي نظرة الملك عبد العزيز إلى قنوات التواصل الدبلوماسي معها. فكيف تعامل الملك عبدالعزيز مع الأوضاع الجديدة في الحجاز؟.

الواقع أنه رأى أن يتحرك بسرعة مناسبة لمتطلبات الموقف، بادئا بدائرة العالم الإسلامي، ليوضح سياسته وأهدافه، فكانت دعوته إلى المؤتمر الإسلامي الأول بمكة (1926) خطوة إيجابية،

كشفت عن حقيقة موقف المسلمين في العالم وحققت له ما أراد.

وفيما يتعلق بالدعاية المضادة التي كان يتبناها الأخوان محمد وشوكت علي[196]، اللذان كانا يتزعمان حركة الخلافة الإسلامية في الهند، فقد أوفد الملك عبد العزيز الأمين العام للمؤتمر الإسلامي العام (توفيق بك الشريف) إلى الهند للتعامل مع بعض الشخصيات السياسية المؤثرة هناك. وأكد توفيق بك أنه على ثقة من أنه سينجح في مهمته بمساعدة من الشخصيات المساندة للملك عبد العزيز، ومنهم حكيم أجمل خان Hakim Ajmal Khan (1868/1927) والدكتور سيف الدين كجلو Kitchlu (1888/1963) ومحي الدين أحمد بن خير الدين (الشير بـ أبو الكلام أزاد 1888/1958)، وغيرهم من الأصدقاء في الهند الذين يمكن أن يساعدوا، في إرباك حركة محمد وشوكت علي، من خلال "لجنة تنظيم" Tanzaim Committee. كان توفيق بك يقدر الصعوبات التي يواجهها الملك عبدالعزيز، ولكنه كان على ثقة من أن الملك سينتصر في النهاية.[197] وعلى مستويات أخرى، كان الملك عبدالعزيز يتواصل مع مسلمي أفغانستان، ومع مصر التي أسند أمر التواصل معها إلى الأمير سعود بن عبد العزيز.[198] أما إنجلترا فقد خص بها الأمير فيصل.

في هذه الظروف جاءت فكرة سفر الأمير فيصل إلى أوربا، في إطار شامل من الحركة السياسية لمعالجة كافة تبعات الوضع الجديد في الحجاز. وبعد النجاح الملحوظ الذي تحقق على مستوى المؤتمر الإسلامي، تقررت سفرة الأمير فيصل إلى أوربا للتعامل مع الشق العالمي على مستوى الدائرة الثانية، لتعزيز التواصل مع الحكومة البريطانية بوجه خاص؛ فهي الدولة الكبرى التي كانت تتكلم باسم أكبر عدد من المسلمين في العالم. وبعبارة أخرى فإن الملك عبد العزيز قصد بهذه الخطوة التعامل مع الشقين الإسلامي والعالمي في آن واحد من خلال الحكومة البريطانية، التي كانت تعلم جيدا حجم التغيير الذي أحدثه عبد العزيز في جزيرة العرب والتغيير الذي يجب أن يستتبع ذلك من جانبها.

صحيح أن الحكومة البريطانية كانت أسيرة سياستها التقليدية حتى قيام الحرب العالية (الأولى)، وهي السياسة التي كانت قائمة على متابعة ما يجري على سواحل شبه الجزيرة العربية، تاركة ما يجري في القلب وشأنه ليتوازن مع نفسه، دون تدخل مباشر أو غير مباشر. وقد وجد عبد العزيز في نفسه القدرة على أن يعيد صياغة هذا التوازن دونما اعتماد على أي من القوى الخارجية، وهو ما دعا بعض رجال الحكومة البريطانية الخارجين عليها مثل فيلبي، إلى اتهامها بالتردد في

صنع القرار لمساندة مثل هذه القيادة الفاعلة في المنطقة، مما أدى إلى التردي في مركز بريطانيا في الشرق الأوسط بصفة عامة.[199]

ولكن تحولا حدث في أروقة الإدارات البريطانية المعنية بالجزيرة العربية، جعلها أكثر إيجابية تجاه التغيير الذي حدث؛ ذلك حين كشف فيلبي في محاضرة ألقاها على أعضاء الجمعية الفابية Fabian Society في 30 إبريل من العام نفسه 1926، وحضرها جمع من الخبراء السياسين والمسؤولين البريطانين، وفيها كذلك وجه فيلبي اللوم إلى السياسة البريطانية، التي لم تركن بشكل كاف إلى الحركة الإصلاحية السعودية، التي كانت وحدها على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين "العامل المؤثر الذي يمكن أن يقود إلى نتائج قوية ودائمة؛ فبالرغم من كل وسائل الإحباط التي اتبعتها الحكومة البريطانية ضد عبدالعزيز، فإنه يحكم بقوة في شبه الجزيرة العربية، وقد وصل في ديسمبر (1925) إلى ذروة قوته عندما قضى على الدولة الهاشمية في الحجاز وضمها إلى دولته".[200]

لعل هذه المحاضرة، التي كشف فيها فيلبي عن تقصيرالسياسة البريطانية تجاه الملك عبدالعزيز، والتي هيأت الأجواء داخل أروقة الحكومة البريطانية، جعلتها تنظر بعد خمسة أشهر إلى زيارة الأمير فيصل نظرة خاصة؛ فالأمير كان يمثل أقوى الكيانات السياسية الناشئة في شبه الجزيرة العربية[201] ، والقوة المحلية الوحيدة القادرة على توجيه حركة التاريخ فيها، وبالتالي صار خيار بريطانيا الوحيد.[202] بهذه النظرة الجديدة كان على الحكومة البريطانية أن تستقبل الأمير فيصل في لندن.

ولاشك أن تقييم فيلبي للسياسة البريطانية على هذا النحو في مثل هذا الوقت المبكر، وما أحدثته كلماته القوية التي ألقاها في الجمعية الفابية من أصداء، ظلت تتردد في آذان صناع السياسة البريطانيين، وبخاصة العبارات التي قال فيها "إنني أصر... على أن العرب قادرون على حكم أنفسهم ... وإذا كان لابد من إقامة ممالك هناك، فإن عنصرا واحدا في جزيرة العرب، ظل يحكم فيها لمدة قرنين من الزمان، وهو قادر على أن يقودها نحو مجد عظيم، بالمقارنة بماضيه العظيم، المسجل في حوليات العرب، إنه عبد العزيز آل سعود، زعيم هذا العنصر... إنه تقريبا حاكم جزيرة العرب كلها، باستثناء تلك الأجزاء التي احتفظ بها حلفاء بريطانيا...ولو أن الدول

الأوروبية كانت جادة في أن ترى جزيرة العرب تنمو قوية مستقلة، فإن هناك بابا مفتوحا يمكنهم الدخول منه".[203]

في هذه الظروف التي تتفتح فيها أبواب العلاقات البريطانية-السعودية، تأتي زيارة الأمير فيصل، بعد أن حسم والده الأمر نهائيا لصالحه على أرض الواقع، وبعد أن هدّأ العناصر المعارضة أو امتص غضبها، ليبدأ حوارا مع كل الأطراف المعنية. فخلال الفترة الواقعة ما بين عام 1903(حين بعث عبدالعزيز آل سعود من الرياض ممثله عبدالرحمن بن سلمان، أحد كبار أهل الإحساء، لمقابلة المندوب البريطاني في البحرين) وعام 1930(حين بعث الشيخ حافظ وهبة[204] إلى لندن في 7 نوفمبر 1930 بصفته أول وزير مفوض سعودي إلى أي مكان في العالم) خلال هذه الفترة (1903و1930) كانت عملية التواصل الدبلوماسي السعودي مع بريطانيا غير منتظمة. وجاءت زيارة الأمير فيصل إلى لندن في هذه الظروف، لتضع أسس التواصل السعودي البريطاني كما ينبغي أن يكون بشكل غير مسبوق؛ ففي السابق كان جميع رُسُل عبد العزيز المعينين للتحاور مع البريطانيين يمثلون نوعا من الدبلوماسية العارضة، وكان اعتماده الأساسي في التواصل مع المسؤولين البريطانيين على زيارات هؤلاء المسؤولين أنفسهم له، أو زيارات ممثليهم زيارات عارضة.

****

كانت تلك هي الظروف التاريخية التي دفعت الملك عبد العزيز إلى أن يرسل نجله الأمير فيصل إلى إنجلترا، فكيف تحققت؟.

تمثلت الخطوة الأولى لوضع فكرة زيارة الأمير فيصل لأوروبا (إنجلترا وهولندا وفرنسا) موضع التنفيذ في أغسطس 1926، حين فاتح الملك عبد العزيز القائم بأعمال الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في جدة (جوردن S.R. Jordan)[205] لإبداء الرأي في إمكانية تحقيق هذه الزيارة، بهدف توجيه الشكر لحكوماتها على اعترافها به ملكا على الحجاز، ولإجهاض الدعاية المضادة للملك في أي من مستعمراتها، التي كان بها أعداد كبيرة من المسلمين. ولم يتردد الملك عبد العزيز في أن يضيف روسيا (الاتحاد السوفيتي) إلى برنامج الزيارة (رغم علمه بطبيعة العلاقات الروسية البريطانية) نظرا لأن روسيا كانت أول دولة تعترف به حاكما على الحجاز ونجد

وملحقاتها، ولكن جوردن نصح الملك بألا تتم زيارة موسكو، بحجة أن الظروف الجوية الباردة جدا هناك قد لا تسمح، وأن الدول الغربية الكبرى لم تعترف بعد بالاتحاد السوفيتي، وقد يؤثر ذلك على مستقبل علاقاته مع هذه الدول.[206] وهكذا استُبعدت روسيا من برنامج زيارة الأمير فيصل.

وحين طلب الملك عبدالعزيز من جوردن في 15 أغسطس 1926 أن يصطحب الأمير في رحلته المقترحة إلى إنجلترا وكل من هولندا وفرنسا،[207] وافق جوردن على أن يصطحب الأمير خلال زيارته لإنجلترا فقط، بناء على توجيهات وزارة الخارجية البريطانية، التي اعترضت على فكرة اصطحابه للأمير إلى كل من فرنسا وهولندا، وليس على مبدأ الزيارة، تاركة للأمير أن يدبر أموره بطريقته هناك.[208] ويكشف هذا الموقف عن عدم رغبة لندن في أن يكون للملك عبدالعزيز علاقات قوية بأي من هذه الدول؛ لأمور تتعلق بتفوقها السياسي في المنطقة، الذي لا ترغب في أن يشاركها فيه أحد.

ومع التحفظات التي أبدتها لندن على برنامج الزيارة إلى كل من روسيا وهولندا وفرنسا، كان لحكومة الهند البريطانية تحفظات على زيارة الأمير فيصل لانجلترا، فقد كانت تتخوف من أن الموافقة على مثل هذه الخطوة، سيكون لها نتائج سلبية على استقرار الأوضاع في الهند .[209] ومهما يكن من أمر، فقد قرر الملك عبدالعزيز أن يسير في خطى ثابتة نحو تأمين مركزه السياسي الجديد لدى حكومات الدول الكبرى التي اعترفت به، بعد أن أمنه إلى حد كبير على المستويين المحلي والإسلامي.

كان الملك عبد العزيز يعي جيدا أن تحديد أهداف زيارة الأمير فيصل بشكل واضح، يعني تأمين الدعم السياسي من جانب الدول الكبرى للتغيرات السياسية التي جرت على يديه في الحجاز، وهي التغيرات التي مكنته من إرساء قواعد حكمه في مكة، ومن إقرار حكم الشرع طبقا لما سبق أن أعلنه عندما قرر أن يضم الحجاز.[210] وإلى جانب الدعم السياسي الذي كان ضرورة تفرضها الظروف المحيطة، كان الدعم الاقتصادي والمعنوي مطلوبين أيضا لمواجهة ما يدبر ضده في الهند، ولتدعيم قيادته السياسية والدينية في الأماكن المقدسة.[211]

في هذه الظروف كان يمكن الاعتماد على إنجلترا وحدها، لأن ذلك كان يكفي لتحقيق أهداف الزيارة؛ فالملك عبد العزيز كان يعلم جيدا أن إنجلترا هي الدولة الكبرى الوحيدة صاحبة المصالح المباشرة في شبه الجزيرة العربية وما حولها، وأنها كانت قادرة وحدها على ضبط الأوضاع على

أطراف الجزيرة العربية، كما أنها كانت قادرة على ضبط حركة أكبر عدد من المسلمين يقعون تحت حكمها المباشر كما في الهند، أو غير المباشر كما في أرجاء مختلفة من العالم، فضلا عن أنه كان يعلم أنها الدولة الكبرى الأكثر حرصا على تفادى غضب الرأي العام الإسلامي لأنه يشكل قطاعا كبيرا في إمبراطوريتها. وقد مكنته هذه المعرفة عالية المستوى بالشئون الإسلامية والدولية من أن يضع بريطانيا أمام مقدراتها، في مواجهه دبلوماسية تجسدها زيارة الأمير فيصل إلى لندن.[212]

ومع إدراكه لكل هذه الأبعاد في أهمية الدور البريطاني، فقد كان الملك عبد العزيز يعلم جيدا أنه لا يجب أن يركن إلى دولة كبرى واحدة عند التعامل مع قضاياه الدولية. ومن المؤكد أنه لم يتعلم ذلك في مؤسسة أكاديمية، وإنما هي شخصيته وتجربته التي اكتسبها.[213] وهكذا وجد الأمير فيصل نفسه يتعلم في مدرسة أبيه التجريبية وهو يستعد لزيارة أوربا.

وفوق هذا فإن هذه الزيارة، في جانبها البريطاني، يمكن أن تهيء الفرصة لمناقشة جوانب مستقبلية تتعلق بالمعاهدة المقترحة بين الحجاز- نجد وبريطانيا، والتي كان الحوار جاريا بشأنها لتعديل صيغة العلاقات غير المتوازنة بين البلدين، والمبنية على أسس معاهدة دارين عام 1915، التي لم تعد ترضي طموح الملك عبد العزيز. وربما يكون فريق العمل في الوكالة السياسية البريطانية في جدة قادرا، في الوقت نفسه، على التمهيد للمناقشات التي تدور حول هذا الموضوع خلال فترة الزيارة، سواء في جدة أو في لندن، خاصة وأن التهيئة لموضوع صياغة معاهدة جديدة تنظم العلاقات بين الطرفين كان بالفعل يشغل الوزارات المعنية في لندن. وفي هذه الظروف أبلغت الخارجية البريطانية جوردن (في جدة) أن الحكومة (في لندن) تبذل أقصى ما في وسعها لتحقيق ما يسعى إليه الطرفان، وأبلغته "وعندما تصل (جوردن) هنا (في لندن) بصحبة الأمير فيصل، يمكنك أن تأخذ معك مسودة المعاهدة المقترحة، وأن تبدأ المناقشات حولها فور عودتك (إلى جدة) وتبدي وزارة المستعمرات حرصا على أن يصحبك في مهمة التفاوض مع الجانب السعودي المستر (جورج) أنطونيوس لتيسير أعمال الترجمة".[214]هكذا كانت كل من وزارتي الخارجية والمستعمرات تبدي اهتماما بالمطالب السعودية المحتملة خلال زيارة الأمير فيصل، على غير ما كانت ترى وزارة الهند.

هذا الموقف الإيجابي، الذي يتضح من رسالة وزارة الخارجية إلى جوردن، يكشف عن اهتمام متبادل، ويرحب بزيارة الأمير فيصل، التي تأتي في موعدها المناسب، وهو تحول عن

موقف كانت وزارة الخارجية قد تبنته من قبل، بحجة أن الأسس التي تقوم عليها العلاقات البريطانية السعودية لم تكن قد نضجت بعد، وأن ملك إنجلترا والحكومة البريطانية سيكونون في إجازة خارج لندن، وبالتالي لا يمكنهم استقبال زيارات رسمية. وربما تكون وزارة الخارجية قد تحولت عن هذا الموقف السلبي بعد تشاور مع كل من وزارة المستعمرات (C.O.) ووزارة الهند (I.O.)وهو ما يكشف عن أن الحكومة البريطانية كانت لاتزال تتحسس طريقها، لقياس ردود الفعل الإسلامية في المستعمرات الواقعة تحت نفوذها في الشرق، كما يكشف عن حالة الارتباك في صنع القرار، بسبب موقف المسلمين في الهند، وربما يكشف عن شيء من مفاجأة غير محسوبة.[215]

قدر الملك عبدالعزيز تحفظات الموقف البريطاني، ووافق على أن تتم الزيارة لإنجلترا على الأسس التي اقترحتها وزارة الخارجية باعتبارها زيارة تهدف إلى تدعيم مكانة الدولة السعودية الجديدة بين الأمم، آملا أن يقوي علاقاته مع الدول التي يأتي منها الحجيج في المستقبل، خاصة وأنه استطاع أن يؤكد على نفوذه الروحي بحكمة عالية، ويأمل في أن تدعم هذه الزيارة سلطته الزمنية.[216]

غادر الأمير فيصل لأول مرة من ميناء جدة يوم 8 سبتمبر1926 متوجها إلى لندن،[217] وبصحبته الدكتور عبدالله الدملوجي،[218] مدير خارجية الملك عبدالعزيز[219]، ومعهما المستر جوردن، القائم بأعمال الوكيل السياسي البريطاني في جدة، في رحلة بحرية استغرقت خمسة عشر يوما. ولدى وصوله إلى بليموث Plymouth في إنجلترا استقبل الأمير فيصل استقبالا رسميا طيبا، والتقى مسؤولين وسياسيين بريطانيين، فوجد مواقفهم السابقة قد تغيرت بشكل إيجابي تجاه والده، الذي كان في نظرهم سلطانا على نجد فقط، وقد أصبح فوف ذلك ملكا على الحجاز، والذي يحكم في مكة قبلة المسلمين التي صارت تقع في دائرة مسؤولياته.

وفي 11 أكتوبر التقى الأمير فيصل وزير الخارجية البريطاني (سير أوستن تشمبرلين) Sir Austen Chamberlain وتناقشا في قضيتين رئيستين: الأولى تتعلق بالتغيرات التي جرت في الحجاز؛ والثانية تتصل بتطوير العلاقات البريطانية السعودية ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي، ومراجعة اتفاقية العقير عام 1915، وتوقيع اتفاقية جديدة تصحح منظومة العلاقات بين البلدين على أسس متكافئة[220]، ذلك أن حدود بلاده الجديدة أصبحت تلاصق مناطق النفوذ البريطاني على أطراف الجزيرة العربية، في الكويت وإمارات الخليج العربية، وفي العراق وشرق الأردن

وفلسطين، وهو أمر واقع رأى المسؤولون البريطانيون عدم تأجيل إقراره إلى أن تستقر الأمور بشكل قاطع،"إذ ليس هناك شيء دائم أكثر مما هو مؤقت في الشرق"[221] على حد تعبير أحد المسؤولين في القسم الشرقي بوزارة الخارجية البريطانية. وهو تعبير يعكس حالة القلق التي تعانيها صناعة القرار في السياسة الخارجية البريطانية تجاه المنطقة التي لها خصوصية تفرضها الجغرافيا والأيديولوجيا. ولم يقطع الحوار الرسمي للأمير سوى برنامج الرحلات الترفيهية[222]

وكان من بين متطلبات الزيارة استثمار تلك الفرصة التي كانت قد تهيأت قبل بضعة شهور أمام الملك عبدالعزيز لافتتاح مسجد جديد في مدينة لندن ويسمى "مسجد فضل"، بناء على دعوة[223] تلقاها من جماعة الأحمدية [224]، وهو مسجد شاركت نساء من جماعة الأحمدية في التبرع لبنائه في منطقة ساوثفيلدز Southfields. ويعتبر مسجد فضل أول مساجد الأحمدية في لندن، وواحدا من أقدم مساجد المدينة. رأى الملك عبد العزيز أن يلبي الدعوة، وأن يضع افتتاح هذا المسجد ضمن برنامج زيارة الأمير فيصل.[225]

لم يَسِر برنامج افتتاح المسجد على النحو الذي كان مرجوا؛ ذلك أن الصحافة اللندنية نشرت ما يفيد أن المسجد سوف يستخدم من أتباع الديانات السماوية الثلاث (المسيحية واليهودية والإسلام) وأنه سيكون كالمعبد، يقيم فيه أصحاب الديانات الثلاث صلواتهم. وحينما وصلت هذه المعلومات إلى الملك عبد العزيز من خلال صحافة القاهرة، أخذته الدهشة مما علم، وبعث بتعليماته إلى الأمير فيصل كي يعيد النظر في فكرة الافتتاح. وقد غذى هذا الاتجاه عنده ما علمه من أن إمام الأحمدية وجه الدعوة لحضور حفل افتتاح المسجد إلى بعض رجال الدين غير المسلمين (من الأنجليكان واليهود) لإلقاء محاضرات في المسجد[226].

وفي نهاية الزيارة التي كانت موفقة للغاية على المستويات السياسية والدبلوماسية، منحت الحكومة البريطانية الأمير فيصل "وسام سان مايكل وسان جورج من درجة قائد الفرسان"[227]

وبعد زيارة ناجحة إلى لندن استمرت نحو ثلاثة أسابيع، توجه الأمير فيصل إلى هولندا، حيث يوجد المستعربون أو المستشرقون في جامعة ليدن، الذين كان من المقرر أن يلتقي بهم[228]. بينما بقي جوردن في لندن لمناقشة تفاصيل المعاهدة البريطانية السعودية المقترحة، التي كان الحوار حولها جاريا في وزارة الخارجية البريطانية، وهي المعاهدة التي عرفت فيما بعد باسم "معاهدة جدة 1927". وبعد انتهاء الزيارة عاد الأمير فيصل والبعثة المرافقة إلى جدة يوم 7 نوفمبر

1926، أي بعد شهرين كاملين منذ غادرها في 8 سبتمبر من العام نفسه. حيث كانت البعثة قد استقلت السفينة البخارية P&O من مرسيليا (حيث أنهى زيارته لفرنسا) إلى بورسودان، ثم استقلت السفينة كورن فلور Cornflower من بورسودان إلى جدة حيث عاد إلى الوطن.[229]

يصف مايرز الذي كان ضمن مستقبِلِي الأمير فيصل حال عودته إلى جدة، فيقول إن فيصل "كان واثقا من نفسه، سلسا، ومستعدا للصحبة مع الغرباء، ولذلك بدا سعيدا بكل ما رأى وما فعل في إنجلترا وهولندا". ولكن الرحلة لم تكن كذلك في فرنسا، فالاستقبال الذي قوبل فيه في باريس لم يكن دافئا بالقدر الكافي، مقارنة بالاستقبال الذي قوبل به في العاصمتين الأخريين.[230]

وفي جدة صرح الشيخ يوسف ياسين: "إن سياسة حكومة الملك عبد العزيز تقوم على أساس الحفاظ على علاقات المودة والصداقة مع كل الأمم المعنية بالأماكن المقدسة والحج، سواء أكانت تلك الأمم مسلمة أم غير مسلمة، وإن من واجب حكومة الحجاز أن تيسر الحج وأن تعمل على تحقيق الراحة للحجاج، وأن من واجب الدول الأجنبية أن تساعد الحجاز في تحقيق هذه المهمة ".[231]

وبعد بضعة أيام، غادر الأمير فيصل والدكتور عبد الله الدملوجي جدة إلى المدينة المنورة، حيث التقيا الملك عبد العزيز. ثم توجهوا إلى مكان بالقرب من المدينة، حيث لحق بهم هناك جوردن وجورج أنطونيوس، حيث التقى الجميع[232] يوم 24 نوفمبر 1926 لبدء مناقشات تعميق العلاقات السعودية -البريطانية على أسس جديدة [233].

وقد أفرزت هذه المناقشات، التي لم تكن سهلة[234]، اتفاقية جدة[235] عام 1927، وهي الإتفاقية التي حققت للملك عبد العزيز ما أراد من وراء زيارة الأمير فيصل إلى إنجلترا، والتي شارك فيها الأمير مشاركة فاعلة، فتوازنت بها العلاقات البريطانية السعودية .



الفصل الخامس

تبادل التمثيل الدبلوماسي البريطاني السعودي

تسجل الوثائق الرسمية بداية الاتصالات الرسمية بين عبد العزيز آل سعود وبريطانيا في عام 1903، وذلك حين سعى إلى إدارة حوار معها، باعتبارها وقتئذ أقوى الدول الكبرى نفوذاً في منطقة الشرق الأوسط. ولم يتيسر له إقامة تمثيل دبلوماسي مباشر إلا بعد نحو نحو ثلاثين عاما. حين أرسل الشيخ حافظ وهبة إلى لندن في 7 نوفمبر 1930 ليكون أول وزير مفوض يبعث به إلى أي مكان في العالم. وتعد تلك الخطوة إعلانا بنهاية مرحلة طويلة من الاتصالات غير المنتظمة بين الرياض ولندن. وقد جرت محاولات تحقيق هذا الطموح فيما بين عامي 1903 و 1930، ومرت بعدة مراحل يمكن أن نضعها في الصيغة التالية:

المرحلة الأولى: وتبدأ في عام 1903، حين كلف عبد العزيز آل سعود من مقره في الرياض عبد الرحمن بن سلمان، أحد كبار أهل الإحساء، بمقابلة المندوب البريطاني في البحرين، للتشاور حول ما يمكن أن تقدمه بريطانيا للأمير السعودي من مساعدة، إذا نهض ضد الدولة العثمانية. وتنتهي هذه المرحلة بعام 1913، حين ضم عبد العزيز الإحساء وأطل على ساحل الخليج العربي، وفرض نفسه على الحضور البريطاني في الخليج.

في هذه المرحلة، كانت ممتلكات عبد العزيز تقع في دائرة اهتمام حكومة الهند البريطانية، وبالتالي كانت اتصالاته ببريطانيا تتم من خلال الوكلاء السياسيين في الكويت أو في البحرين أو في مسقط، ولم تكن بريطانيا بصفتها دولة بحرية معنية في تلك المرحلة بقلب شبه الجزيرة العربية وما كان يجري فيه، ولم تكن تعتزم تعيين وكيل مقيم لها في الرياض، لانتفاء الحاجة إلى ذلك. خاصة وأن الاتصالات مع الظهير الساحلي للخليج العربي كانت محدودة للغاية، لأسباب تتعلق بطبيعة الاستراتيجية البريطانية والأمن البحري في تلك المرحلة.

المرحلة الثانية: وتبدأ بعام 1914، حين نشبت الحرب العالمية الأولى، وصار من الضروري أن تقيم بريطانيا اتصالات مع مختلف الحكام العرب. وتنتهي في عام 1925 مع نهاية الحكم الهاشمي في الحجاز، حيث كان لبريطانيا فيه تمثيل سياسي وقنصلي معتمد. وفي هذه المرحلة حدث مد واضح في رقعة البلاد التي كان يحكمها عبد العزيز بحيث صارت تلامس مناطق الانتداب التي تقع تحت إشراف وزارة المستعمرات، وبالتالي كان عليه أن يقيم اتصالاته بهذه الوزارة، فيما

يتعلق بشئون المناطق المجاورة، إلى جانب اتصالاته السابقة مع حكومة الهند، وكان ذلك كله يجري من خلال سفارات غير مقيمة.

المرحلة الثالثة: وتبدأ بعام 1926، حين استقر الحكم في الحجاز لعبد العزيز، حيث كانت توجد في جدة سفارات مقيمة لبعض الدول الكبرى، على مستوى الوكلاء السياسيين والقناصل. وتنتهي بعام 1928، حين بدأت عملية تطوير قنوات الاتصال الدبلوماسي. وفي هذه المرحلة، أصبح واقع قنوات الاتصال أكثر تعقيدًا؛ ذلك أن الحجاز كان يقع في دائرة اهتمام وزارة الخارجية البريطانية، وكانت هذه ممثلة في "القنصل والوكيل السياسي" المقيم في جدة. ومع أن هذه الصفة الدبلوماسية لممثل بريطانيا لم تكن مؤكدة، فإن صلاحياته بقيت محصورة في إقليم الحجاز حتى بعد دخوله تحت حكم عبد العزيز آل سعود. وقد أدى ذلك الوضع إلى ظهور تلك الطبيعة الشاذة لتوزيع الإشراف السياسي على شبه الجزيرة العربية بين ثلاث جهات بريطانية مختلفة[236]، هي: وزارة الهند من خلال حكومة الهند، ووزارة المستعمرات من خلال الأدميرالية، ووزارة الخارجية من خلال مكتب القاهرة، مما أدى إلى حدوث كثير من المشاكل، التي كان من الصعب إيجاد حلول لها بدون تشاور كامل بين هذه الجهات الرئيسية الثلاث.

وقد توضح هذه الصورة أسباب عجز الإدارة البريطانية عن اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب؛ فمثلاً إذا كان الملك عبد العزيز في الرياض، أو في المقاطعات الشرقية من بلاده، وأراد الاتصال ببريطانيا، فليس أمامه أن يفعل ذلك إلا من خلال أحد الوكلاء السياسيين الثلاثة في الخليج (الكويت، البحرين، مسقط)، ومنهم إلى المقيم السياسي في الخليج (ومقره بوشهر على الساحل الفارسي)، ومنه إلى حكومة الهند، فوزارة الهند بلندن. وفي حال الرد على رسائله، يسلك الرد الاتجاه المعاكس عبر الطريق نفسه. أما إذا تصادف أن كان الملك في المناطق الشمالية، فعليه أن يقيم اتصالاته مع المعتمد السياسي في بغداد إذا كان بالقرب من الحدود مع العراق، أو مع المعتمد السياسي في القدس إذا كان بالقرب من الحدود مع شرق الأردن، وفيهما مقر الإدارة البريطانية المعنية بمناطق الانتداب التابعة لوزارة المستعمرات. أما إذا كان الملك في الحجاز فإن لديه وكيلاً سياسيًا مقيمًا في جدة، يوصله بوزارة الخارجية البريطانية عن طريق القاهرة. وفي النهاية فإن كل ما يأتي من الملك عبد العزيز يصب في لندن بعد مروره بقنوات مختلفة، فإذا تشابكت الأحداث على أطراف بلاده، وتعددت المشاكل حولها، يتضح لنا كم كانت صناعة القرار النهائي صعبة، إن لم تكن مستحيلة.

هذه الأوضاع هي التي دفعت الملك عبد العزيز مرارًا إلى طلب توحيد قنوات اتصاله ببريطانيا، لتصبح قناة واحدة، تتبع وزارة الخارجية دون غيرها. وفي عامي 1927 و1928 تكاتفت الجهود لتحريك قضية تطوير التمثيل الدبلوماسي مع بريطانيا، ونشط كل من فؤاد حمزة[237] "المسؤول الفعلي عن الشئون الخارجية للملك عبد العزيز" في ذلك الوقت، والوكيل السياسي البريطاني في جدة ستون هيوار بيرد[238]. فقد كان الرجلان متحمسين لتطوير العلاقات الدبلوماسية بين بلديهما، كما كانا قادرين على التأثير المباشر في حكومتيهما، على تفاوت دلالة ومحتوى كلمة "حكومة"، فضلاً عن كفاءتيهما في معالجة الموضوع، مما مكنهما من الوصول إلى الغاية المطلوبة في عام 1929.[239]

ومن هنا تبدأ المرحلة الرابعة، التي نحن بصدد دراستها في هذا الفصل، في عام 1929 حين استقر الرأي بين الحكومتين البريطانية والسعودية على ضرورة تطوير التمثيل الدبلوماسي، ورفعه إلى مستوى المفوضية، وتبادله؛ حيث أن الملك عبد العزيز لم يكن له أي نوع من التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي في بريطانيا قبل عام 1930. وخلال هذه المرحلة، حرص بيرد على توكيد صفته الدبلوماسية، فقد كان الممثلون البريطانيون قبله في وظيفة "قائم بأعمال الوكيل والقنصل Acting Agent and Consul" وهي درجة تقل عن درجة الوكيل Agent والقنصل Consul معًا. ولذلك يعتبر بيرد أول ممثل بريطاني في جدة يحصل على لقب "الوكيل السياسي والقنصل"، وقد غلبت على هذا اللقب الصفة السياسية.[240]

وعلى مستوى آخر، كان بيرد حريصا على توسيع دائرة اختصاصه لتشمل كل البلاد الواقعة تحت حكم الملك عبد العزيز، ولا تقتصر على الحجاز وحده، لا لتيسير إمكانيات صناعة القرار فحسب؛ ولكن لإحداث تغيير جوهري في مركزه بجدة، بأسلوب هادئ يدعم مركزه، في مواجهة المسؤولين البريطانيين التابعين لوزارة المستعمرات، في مناطق الانتداب البريطاني المجاورة. ولكن الظروف السياسية العامة، فضلاً عن الاختلافات العقيمة بين وزارتي الخارجية والمستعمرات، حول تحديد الصلاحيات الخاصة بكل منهما في المنطقة، حالت دون تحقيق ذلك الطموح في حينه.[241]

ولكن ظروف بيرد الصحية السيئة عوّقت قدرته على متابعة موضوع توسيع دائرة الاختصاصات، فتركه لخلفه جاكنز[242]. وساعدت الظروف السياسية العامة، التي واجهت بريطانيا

في المنطقة، على سرعة إتمام الخطى، التي كان بيرد قد بدأها من قبل؛ فقد اشتعلت حركة تمرد الإخوان في شرقي وشمالي شبه الجزيرة العربية، مما هدد الحضور البريطاني في مناطق الانتداب، وأبرز أهمية الحاجة إلى سرعة الاتصال بالملك عبد العزيز، وإلى سرعة صناعة القرار المناسب.

وبناء على ما سبق، تم تكليف بوند، القائم بأعمال القنصل البريطاني في طنجة[243] بالسفر إلى جدة في مايو 1929، لشغل منصب "الوكيل السياسي والقنصل" البريطاني لدى الملك عبد العزيز. وأوصى جورج رندل في 7 مايو 1929، بضرورة التأكيد على أن يمنح بوند الصفة السياسية، حتى يتمكن من ممارسة صلاحياته في "مملكة الحجاز ونجد وتوابعها"، وهو الاسم الذي كان الملك عبد العزيز يؤثر استخدامه في المراسلات الرسمية وقتئذ. وبذلك أصبح في إمكان بوند أن يناقش رسميا ولأول مرة قضايا تجري خارج منطقة الحجاز.[244]

هكذا استقبل الملك عبد العزيز في 16 يونيه 1929 أول ممثل دبلوماسي إلى بلاده، يتبع لوزارة الخارجية البريطانية مباشرة، وتغطي صلاحياته كل أطراف مملكته الواسعة، وبذلك تخلص عبد العزيز من ازدواجية قنوات الاتصال مع الإدارات البريطانية. و في حفل استقباله، ألقى بوند خطابًا يفيد بأن بريطانيا قررت إخراج علاقاتها الدبلوماسية مع الملك عبد العزيز من مرحلة السكون إلى مرحلة الانطلاق.[245]

هذا الفصل غير معني بالدبلوماسية بمعنى فن ممارسة التواصل بين بلدين، كما أنه غير معني بتنظيم هيكل السلك الدبلوماسي وقواعده، وإنما هو معني بالتطور التاريخي لقيام التمثيل الدبلوماسي وتبادله بين بلدين متفاوتين في كل شيء؛ في الحجم والقوة والفكر والثقافة والمصالح...الخ.

وقد شهد عام 1929 تطورًا أكثر أهمية، فرضته التغيرات السياسية في لندن وفي المنطقة؛ ففي لندن أسفرت الانتخابات العامة عن وصول حكومة رمزي ماكدونالد (1866- 1937) James Ramsay Macdonald إلى الحكم رئيسا للوزراء من حزب الأحرار (1929- 1931)، التي شغل فيها آرثر هندرسون (1863- 1935) Arthur Henderson منصبي وزير الخارجية ووزير المستعمرات. وكان لذلك أثره الحميد في التقريب بين وجهتي نظر الوزارتين، لصالح تدعيم العلاقات الدبلوماسية وقنواتها بين البلدين. وفي المنطقة، في الوقت نفسه تقريبًا، كانت الأزمة حادة بين الملك عبد العزيز والإخوان، وقد دفعته هذه الأزمة إلى: توطيد علاقاته ببريطانيا، وتطوير

قنوات الاتصال بها إلى مستوى أرفع من مستوى "الوكالة السياسية"[246]، وفوق ذلك، إنشاء تمثيل دبلوماسي سعودي مقيم في لندن. وتعتبر رسالة فؤاد حمزة إلى بوند، في 18 يونيه 1929، أول مناسبة يفصح فيها مسؤول سعودي عن رغبة الملك عبد العزيز في أن يرى وزيرًا مفوضًا أو سفيرًا لبلاده في عاصمة الإمبراطورية البريطانية.[247]

لم ينتظر الملك عبد العزيز رد بريطاني على رغبته في تطوير التمثيل الدبلوماسي البريطاني إلى مستوى المفوضية وتبادله، فبدأ يُعد لترشيح شخص مناسب، ووقع اختياره على الشيخ حافظ وهبة، ليكون أول سفير له في لندن، وكان حافظ وهبة نفسه متحمسًا لشغل منصبه الجديد الذي رشح له. وحافظ وهبة مصري الأصل، له ماض سياسي طيب، وهو من أنشط مؤيدي حركة الجامعة الإسلامية، وله مواقف جادة في مواجهة الاستعمار الغربي في العالم الإسلامي، وضعته المخابرات البريطانية في قائمتها السوداء، لأنها وجدت فيه داعية لتجميع المسلمين ضد بريطانيا. وكان الملك عبد العزيز قد اختاره في بداية حياته السياسية مستشارًا له، وأوفده في عدد من المهام الرسمية خارج نجد، كما بعثه مندوبًا عن الحجاز ونجد في أوروبا في بعض المؤتمرات الدولية.[248]

وفي حماس شديد، سافر حافظ وهبة إلى لندن في يونيه 1929، وفاجأ المسؤولين في وزارة الخارجية بوجوده، فاستقبله أوليفانت، مساعد وكيل وزارة الخارجية[249]، بشيء من الاندهاش والحيرة، عندما علم أنه قَدِمَ ليمثل بلاده في لندن، وأنه سعيد لأن يكون أول "سفير لمملكة الحجاز ونجد في عاصمة الإمبراطورية البريطانية". وعقب اللقاء بينهما، سجل أوليفانت في يوميات الوزارة اعتراضًا صريحًا على طموحات حافظ وهبة، فكتب يقول: "على كل حال ليس من الوارد أن يكون لبريطانيا سفير في جدة". وتعني هذه العبارة أنه لن يكون للحجاز ونجد سفير في لندن. كانت تلك هي المرة الأولى التي تذكر فيها كلمة "سفير" في الرسائل المتبادلة بين الطرفين. إن الحماس لتبادل التمثيل الدبلوماسي لدى حكومة الحجاز ونجد، في نظر أوليفانت، كان أقوى من الحرص على إتباع التقاليد المعروفة في مثل هذه المواقف. ويفسر أوليفانت موقفه من هذه الفكرة بأن مملكة الحجاز ونجد "ليست متحضرة، ولا هي واقفة على التقاليد الدبلوماسية، ومهما يكن من أمر، فلا يجب أن نكون قاسين على الشيخ حافظ وهبة ولكننا نريد أن نزيل الوهم الذي لديه".[250]

لقد دفع حافظ وهبة الاتهام عن نفسه وعن حكومته، وأكد أن حكومته كانت على اتصال بالوكيل السياسي البريطاني في جدة حول ذات الموضوع في 18 يونيه 1929، أي قبل تسعة أيام من لقاء وهبة بأوليفانت[251].هكذا لم يكن وجود حافظ وهبة في لندن مفاجأة، ولكن المفاجأة كانت في اقتراحه بأن يكون "سفيرًا" لبلاده في لندن.

لم نعثر على ما يفيد بأن الشيخ حافظ وهبة كان يعني فعلاً كلمة "سفير" التي رددها أمام أوليفانت، كما لم نعثر على ما يفيد تصحيحه لها، إن كان يقصد غيرها، ككلمة "وزير" مثلاً. ولكننا وجدنا هذا التصحيح في حوار مسجل بين فيلبي Philby وكل من دالتون Dalton المسؤول عن الشئون الشرقية في وزارة الخارجية، وهندرسون Henderson وزير الخارجية. وقد بعث فيلبي بمضمون هذا الحوار إلى فؤاد حمزة في نوفمبر، لأنه وجد من المناسب أن يصحح لكل من دالتون وهندرسون ما وقع فيه الشيخ حافظ وهبة من "خطأ" غير مقصود، حينما عرض الموضوع من قبل، واقترح تبادل "السفراء" وليس "الوزراء". وقد تحمل فيلبي مسؤولية التصحيح هذه دون أن يُطلب منه[252]. وذلك لأنه كان سيستفيد من توطيد أواصر العلاقات البريطانية السعودية في المجال الاقتصادي.

لم يكن أوليفانت رافضًا لفكرة رفع التمثيل الدبلوماسي، ولا لتبادل الممثلين الدبلوماسيين، ولكنه كان يبحث عن الأسلوب المناسب لتحقيق ذلك، فوجد في سير جلبرت كلايتون G. Clayton مستشارًا يعتمد عليه في هذه المسألة، لأنه كان في نظر كثير من المسؤولين حجة في الشئون العربية. كان كلايتون يرى "إن علاقتنا مع ابن سعود الآن تختلف كثيرًا عن تلك التي كانت قائمة منذ سنوات قليلة مضت، وليس من المعقول أن نناقش ما إذا كان لنا أن نساعد الملك عبد العزيز ونقوي مركزه، ولكن علينا أن نفعل ذلك كلما كان ممكنًا"[253]. كان كلايتون يدعو حكومته إلى تخطي كل التفاصيل وصولاً إلى إدراك أهمية دعم مركز الملك عبد العزيز وضرورته.

أثرت كلمات كلايتون، الذي كان عائدًا لتوه من زيارة للملك عبد العزيز، في توجيه قرار الحكومة البريطانية، ورأى أوليفانت أن تتحمل وزارة الخارجية بكامل ثقلها دعم العلاقات البريطانية السعودية، من خلال تطوير تمثيل دبلوماسي يتناسب وهذا الهدف. ووجد أن على وزارة الخارجية أن تقنع وزارتي المستعمرات والهند بأن "الوقت أصبح مناسبًا لتحويل الوكالة البريطانية في جدة إلى بعثة دبلوماسية".[254]

بنى أوليفانت قراره السابق على أسس سياسية؛ فعبد العزيز آل سعود كان دائمًا صديقًا لبريطانيا، وظهوره كأقوى حاكم في شبه الجزيرة العربية يعد "عاملاً ذا أهمية قصوى في الشرق الإسلامي، وعلاقاتنا معه سيكون لها أثر مباشر على مركزنا في الهند وغيرها من بلاد الشرق". وأضاف أوليفانت أن شبه الجزيرة العربية تمثل موقعًا متميزًا على طريق الملاحة البحرية بين الشرق والغرب. كما أن جهود بريطانيا لإنشاء طريق جوي جديد على طول الساحل العربي للخليج، إنما تعتمد في نجاحها على حسن علاقاتها بالملك عبد العزيز، الذي تجاور بلاده مناطق الانتداب البريطاني في العراق وشرق الأردن، ومناطق النفوذ البريطاني في الخليج. وفوق ذلك كله هناك عدد كبير من المسلمين المتمتعين بالجنسية البريطانية يزورون مكة كل عام، ولا يمكن المحافظة على سلامتهم إلا من خلال القنوات الدبلوماسية. "إن تحقيق السلام والأمن على حدوده يعتمد بالدرجة الأولى على علاقة الصداقة معه ومع حكومته ... لقد دعم مركزه في معظم أركان شبه الجزيرة العربية على مدى السنوات الثلاث الماضية، ولم يعد هناك سبب وجيه واحد للتشكيك في قدراته أو في نظام حكمه". وأضاف أن الموضوع الذي يجب أن يناقش فورًا هو "تأسيس علاقات دبلوماسية عادية، بأسرع ما يمكن لإنهاء حالة العلاقة غير الطبيعية القائمة".[255]

بناء على ما سبق، طلبت وزارة الخارجية في يوليو 1929 إلى كل من وزارة الهند، ووزارة المستعمرات، أن تبدي رأيها في الموضوع[256]، وذلك بعد أن أبلغت حافظ وهبة، في أواخر يونيه، أن الموضوع قيد الدراسة[257]. وعلى غير ما هو مألوف بين الوزارتين، لم تتردد وزارة الهند في مساندة وزارة الخارجية فيما ذهبت إليه، وفي 19 يوليو نصحت بأن "الوكالة البريطانية في جدة يجب أن تتحول إلى بعثة دبلوماسية بطريقة طبيعية ومنظمة مع الملك عبد العزيز".[258] أما وزارة المستعمرات فقد رفضت تلك الأفكار، دون إبداء الأسباب.

رأت وزارة الخارجية أن رفض وزراة المستعمرات يعني أنها ترغب في مواصلة التدخل في شئون شبه الجزيرة العربية، وخصوصًا في مسائل الحج والحجاج، وهو أمر سيؤلب المسلمين على الحكومة البريطانية، فضلاً عن عدم ارتياح الملك عبد العزيز للتعامل مع لندن إلا من خلال وزارة الخارجية. أما إذا كان رفض وزارة المستعمرات مردودًا إلى حالة عدم الاستقرار في نجد نتيجة لتمرد الإخوان، الذين تحدوا الوجود البريطاني في مناطق الانتداب بالغارات المفاجئة على مراكز القوات البريطانية، فقد رأت الخارجية أن التغلب على مثل هذه المشاكل لا يمكن أن يتم إلا

من خلال قنوات الاتصال المناسبة، التي تضمن التحكم في كل الخيوط الدبلوماسية، حتى لا تصطدم اتجاهات الوزارات المختلفة ببعضها، وحتى لا تبدو السياسة البريطانية متناقضة. على كل حال، وافقت وزارة المستعمرات في أول أغسطس 1929 على خطة وزارة الخارجية[259]. وفي واقع الأمر، لم تكن مناقشة هذه المسألة متروكة للجهات الرسمية وحدها، وإنما ساهمت بعض الجهود غير الرسمية في تيسير الوصول إلى هذه النتيجة، ومنها جهود فيلبي.

لقد سعى فيلبي في سبيل إقامة مفوضية بريطانية في جدة، وأخرى سعودية في لندن، بالرغم من أنه كان خارج إطار العمل الرسمي في الحكومة البريطانية منذ عام 1924، ولكن حرصه على تطوير مشروعاته الخاصة، وتأمين رأسماله في جو من الاستقرار، وصداقته للملك عبد العزيز، كل هذا دفعه لأن يستخدم نفوذه القديم، لدى بعض أصدقائه، من بين الذين لا يزالون في الخدمة، كي يدفعوا بعملية تطوير التمثيل الدبلوماسي دفعًا. وفي نفس الوقت كان فيلبي يقدر تمامًا حالة القلق التي يعانيها الملك عبد العزيز وحكومته، ويقف على ذلك من الملك نفسه ومن مدير خارجيته فؤاد حمزة الذي يعد في نظره من "أكفأ الشباب العربي الناهض" خاصة وأن إهمال الحكومة البريطانية تلبية رغبة الملك أغضبه كثيرًا.[260]

نقل فيلبي هذه الأفكار في رسالة إلى دالتون، في 7 نوفمبر 1929، وأضاف أن كلاً من الملك عبد العزيز وفؤاد حمزة يلاحظ أن بريطانيا مشغولة بقضايا أخرى عن أن ترد على رسائلهما، وأن بريطانيا تتعامل معهما ببرود شديد في تسوية عديد من المشكلات المعقدة ذات الأهمية الكبرى لها، ويرجع ذلك إلى أنه ليس للملك عبد العزيز تمثيل دبلوماسي في لندن على الإطلاق، ومن الجهة الأخرى فإن التمثيل البريطاني في جدة "ضعيف للغاية، لأنه لا يتخطى درجة القنصل، وهذا يعوق عمليات التسوية في حال وجود خلاف بين البلدين".[261] لقد أهمل فيلبي في هذه الرسالة وجود وكيل سياسي، وذكر فقط كونه قنصلاً، وربما قصد من وراء ذلك إظهار أن صفته القنصلية تطغى على صفته الدبلوماسية.

وفي الشهر نفسه، أكد فيلبي لدالتون على ما ورد في رسالته السابقة له وأوصى "بأن تحقق لندن بدون تأخير التطوير الضروري للتمثيل البريطاني لدى ابن سعود، فليس هناك أدنى شك في صداقته ووده نحو بريطانيا، ولا يجب أن يكون هناك شك في أهميته باعتباره أعظم حاكم عربي في أيامنا هذه ... يجب أن تمثِّل بريطانيا تمثيلاً مناسبًا في بلاده، ولا نعجب لامتعاضه من مجرد وجود

وكيل أو قنصل لنا في بلاده ... ومن ناحيتي، فلن أضيع وقتًا حتى أقنع الحكومة البريطانية برفع وكالتها إلى مستوى المفوضية، وأن ذلك يجب أن يتبعه تعيين وزير مفوض لها في جدة في أقرب فرصة".[262]

الواقع أن فيلبي كان قلقًا من احتمال تزايد نفوذ كل من الاتحاد السوفيتي وتركيا وفرنسا لدى الملك عبد العزيز، فقد رفعت الدول الثلاث تمثيلها إلى مستوى المفوضية، وقد ينتج عن ذلك إضرار بالمصالح البريطانية بعامة، ومصالح فيلبي بصفة خاصة. ولهذا نراه حين يكتب لدالتون، يؤكد له على أن مسألة التمثيل الدبلوماسي والقضايا الأخرى المعلقة بين البلدين "يجب أن تعالج بالسرعة المطلوبة، وعلى أسس معقولة، ومن المناسب لبريطانيا أن تطلب إلى ابن سعود أن يرسل وفدًا إلى لندن لمناقشة هذه القضايا وتسويتها". ويضيف فيلبي "إنني مقتنع بأن مناقشة كل هذه المسائل في جو بريطانيا البارد معك (دالتون) ومع المستر هندرسون وزير الخارجية سيكون مناسبًا جدًا وبعيدًا عن المتناقضات المحلية هنا".[263]

واضح من أوراق فيلبي الخاصة المحفوظة في كلية سانت أنتوني بجامعة أكسفورد أن مسألة التمثيل الدبلوماسي قد نالت اهتمامه، وأنه وجد أثناء زيارته للندن في خريف 1929 كلاً من دالتون وهندرسون مستعدين لاتخاذ الموقف المناسب، وفور وصول طلب الملك عبد العزيز من خلال القنوات الرسمية العادية. وكانت هذه فرصة طيبة لحافظ وهبة كي يتقدم بطلب فوري لرفع مستوى التمثيل الدبلوماسي وتبادله. ولكن وهبة كان مريضًا وملازمًا المستشفى، ولم يكن سكرتيره ذا كفاءة تسمح له بعرض الموضوع. وحين خرج من المستشفى كان دالتون وهندرسون قد سافرا إلى هولندا وسويسرا في جولة أوروبية، وحينما عادا كان وهبة قد غادر إنجلترا.[264]

من الواضح أن الأمور الإجرائية لم تكن تسير على ما يرام، فلا وهبة كان منظمًا لبرنامج زيارته، ولا وزارة الخارجية كانت متعجلة للأمر. وحين نقل فيلبي صورة ما جرى في لندن خلال صيف وخريف عام 1929 إلى فؤاد حمزة، طمأنه بقوله "إن دالتون أكد لي أنه ليس هناك مانع لدى الحكومة البريطانية من إنشاء مفوضية في جدة فور إعادة عرض الموضوع من خلال القنوات الرسمية"، وأضاف فيلبي أنه جرى التفكير في إسناد مفوضية جدة عند تأسيسها إلى السفير البريطاني في القاهرة، على أن يعين هذا نائبًا عنه في جدة بدرجة وزير مفوض. ولكن مثل هذه المسألة قد تولد حساسية لدى حكومة الحجاز ونجد. وحين اعتزمت لندن أن تطلب إلى حافظ وهبة

ان يستشير حكومته، كان قد غادر إنجلترا. وخلاصة القول أن فيلبي أراد أن يُطمئن فؤاد حمزة على أن قضية التمثيل الدبلوماسي لم تعد مسألة مبدأ، وإنما صارت مسألة وقت.[265]

تطورت الأمور بسرعة خلال الخريف نتيجة لجهود كل من حافظ وهبة وفيلبي ودالتون. وطلب هندرسون من الخزانة Treasury سرعة تدبير المبالغ اللازمة لإجراء التطوير المطلوب.[266] و في 3 سبتمبر صار من الممكن أن يتحاور ممثلو البلدين من خلال القنوات الرسمية للبدء في الإجراءات التنفيذية لتعيين ممثل لكل منهما لدى الطرف الآخر.[267] واكتملت في 12 ديسمبر جميع الخطوات الرسمية في لندن فيما عدا خطوتين: الأولى إخطار الملك عبد العزيز بما تم التوصل إليه، والثانية الاتصال بأحد أعضاء البعثة الدبلوماسية في الشرق لشغل الوظيفة المقترحة.

أخطرت الحكومة البريطانية الملك عبد العزيز في 17 ديسمبر 1929 بموافقتها على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي وتبادله معه. ولكن نظرًا لأن مسألة اختيار موظف دبلوماسي بدرجة وزير مفوض يقبل وأسرته الإقامة الدائمة في جدة، قد يستغرق بعض الوقت، فقد تقرر تكليف بوند، الوكيل السياسي والقنصلي في جدة، بتحمل المسؤولية كقائم بالأعمال Charge d'Affairs إلى حين تعيين الشخص المناسب لهذا المنصب الجديد، وبعد ثلاثة أيام من ذلك تحمل بوند مسؤولياته الجديدة.[268]

إن التجارب التي خاضتها وزارة الخارجية فيما مضى، جعلتها تعتقد في صعوبة الحصول على موظف تتوافر لديه "الخبرة الكافية والاستعداد" لقبول الإقامة في شبه الجزيرة العربية. فقد واجهت الخارجية ذلك في عام 1925.[269] ثم في عام 1928[270] ولم تستطع حسم هذه المسألة إلا في عام 1929. ففي بداية أغسطس كانت كل الدلائل تشير إلى ضرورة أن يكون شاغل هذه الوظيفة الدبلوماسية أحد الموظفين العاملين بالفعل في الشرق، بما لديهم من دراية بأمور المنطقة، ولديه القدرة على التكيف مع ظروفها المناخية.

وقع الاختيار على سير أندرو ريان(1876- 1949) Sir Andrew Ryan، القنصل العام بالمغرب (1924- 1930)، ليكون "مندوبًا فوق العادة ووزيرًا مفوضًا في جدة Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary اعتبارًا من 22 أبريل 1930(ظل ريان يشغل المنصب حتى عام 1936). ويشير ماضي ريان في مجال الخدمة الدبلوماسية والقنصلية إلى أنه كان من أكفأ العناصر التي يمكن أن تشغل مثل هذا المنصب، فهو ينتمي إلى مدرسة الليفانت

وسبق أن عمل نائبًا للقنصل Vice Consul في استانبول عام Levant Diplomatic Service 1903، ثم قنصلاً بها في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة. وإبان الحرب نقل إلى وزارة الخارجية للاستفادة من معلوماته عن الأتراك، ولكنه عاد إلى استانبول بعد الحرب في عام 1918. وفضلاً عن ذلك عمل في المغرب في المجال القنصلي عام 1912، وعين قنصلاً عامًا في عام 1924، وظل يشغل هذا المنصب إلى أن نقل إلى جدة في وظيفته الدبلوماسية الجديدة.[271]

أخطرت لندن حكومة الحجاز ونجد بترشيحها ريان في 18 يناير 1930[272]، فرحبت به ترحيبًا شديدًا في رسالة بعث بها الأمير فيصل بن عبد العزيز إلى بوند في 27 يناير.[273] وعبر فيلبي عن سعادته لأن جهوده في هذا المجال قد كُللت بالنجاح، وكتب إلى صديقه دالتون في 17 يناير 1930(قبل أن تخطر حكومة الحجاز ونجد بيوم واحد) عارضا خبراته وتصوراته لما يجب أن تكون عليه المفوضية، وما يجب على الوزير المفوض الجديد أن يفعله كي يكسب ثقة الملك عبد العزيز ومساعديه.

وفي السياق السابق يقول فيلبي مخاطبا دالتون:

"إن قرار إنشاء مفوضية هنا في جدة خلق انطباعًا مريحًا، إن نفوذ هذه المفوضية وأهميتها لا يمكن أن تقاس بالكلمات، إنها واحدة من الأعمال البسيطة التي تحقق الكثير في إظهار حسن النوايا. إن اختيار ريان اختيار يعد اختيارا موفقا نظرا لما لديه من تجربة طيبة في الشرق، ولكن يؤخذ عليه أنه لا يعرف اللغة العربية، وهذا أمر مهم، ولكن لعل الميزات التي لديه تحقق التوازن المطلوب. إنني آمل أن تؤكد عليه بأن المظهر العام للمفوضية في حاجة إلى تغيير جوهري بحيث يبنى على أسس جديدة، لأنه قائم الآن على كونه مجرد وكالة. إن عليه أن يستثمر وقته في المهام الدبلوماسية الأساسية، تاركًا المسائل الأقل أهمية لمساعده، مع وضعه تحت الإشراف التام، وعليه أيضًا أن يصرف بعض الوقت في عمل اتصالات طيبة مع الأعيان من أهل البلاد، وفي تطوير العلاقات الودية والصداقات الشخصية، صحيح أن العمل القنصلي يقتضي عدم التدخل إلا فيما يتصل بالعمل، إلا أن مثل هذا الأسلوب لا يتفق والمألوف هنا، لأن من المهم أن تجعل نفسك محبوبًا."[274]

لقد قدم فيلبي إلى ريان، دون أن يُطلب منه، كامل خبرته في التعامل مع الملك عبد العزيز وحكومته. فما هي دوافع فيلبي إلى ذلك؟

يقدم فيلبي في رسالته السابقة إلى دالتون جانبًا من الرد على هذا السؤال، فهو يطلب من دالتون أن يقوم بمهمة الوساطة في أن يرسم لدى ريان صورة طيبة عنه، ويقول: إذا أمكن أن تنبه ريان إلى: "أنني (فيلبي) لم أعُد الشخص الناكر للجميل Persona Ingrata وأنه (ريان) لن يخطئ إذا استشارني، لأنني سأضع نفسي تحت تصرفه، ولن أدخر جهدًا في مساعدته. إنني لا أسعى إلى الحصول على أية مكافأة أو وظيفة من وراء ذلك، فقد وضعت كل أوراقي أمامك فيما يتعلق بإظهار حسن النوايا مع العرب، وإذا كان لي من مهمة مقدسة في حياتي فهي أن أحقق انسجامًا كاملاً بين بريطانيا وشبه الجزيرة العربية".[275]

ربما كان فيلبي يطمع في أن يعود إلى الخدمة في الحكومة البريطانية كما كان حتى عام 1924، باعتباره من أكثر البريطانيين كفاءة وعلمًا بشؤون شبه الجزيرة العربية، ولعله أراد أن يقول إنه من أكثر الناس كفاءة لتحقيق الانسجام المطلوب في العلاقات البريطانية العربية، وبالتالي فإنه يقلل من شأن ريان الذي سيجد من الضروري أن يستشير فيلبي في كثير من الأمور الهامة بطريقة غير رسمية. ولا يتردد فيلبي في نغمة جديدة أن ينتقد بوند (القائم بالأعمال) بسبب تجاهله للوزير السوفييتي (عميد الدبلوماسيين) في جدة، وبسبب إقامته لناد أوروبي في مدينة إسلامية، محرم فيها شرب الخمر والموسيقي والرقص ولعب الورق، فهو يضرب بكل ذلك عرض الحائط دون أن يستأذن لندن. وينهي فيلبي خطابه إلى دالتون بالتأكيد على أنه نصح بوند بما يكفي لإصلاح الأمر، ولكنه لم يعمل بالنصح.[276]

لقد انقطع فيلبي عن الكتابة إلى دالتون في الفترة من منتصف يناير إلى منتصف أبريل 1930، وهي الفترة التي أعقبت تعيين ريان مباشرة، ولكنه حين يعود إلى الكتابة يوجه إليه نقدًا مغلفًا لكل من بوند وريان، ويركز على جوانب القصور فيهما. ويبدو فيلبي قلقًا للغاية، إلى حد أنه كتب إلى دالتون رسالتين مستقلتين في يوم واحد. وفي إحداهما يقول "ليس لدي ما أكتبه خلال الشهرين الماضيين".

استشعر فيلبي الضرر والإهمال من لندن، ويتضح ذلك من هذه الرسالة التي يخاطب فيها دالتون بقوله:

"إن زوجتي كانت رشحتني ـ أثناء لقائها بك (دالتون) في مصر ـ لشغل إحدى الوظائف التابعة لإدارتك، مع أنني لم أطلب منها ذلك، ففكرة أن أكون وزيرًا بريطانيًا في جدة ليست مغرية

لي على الإطلاق، ولست مستعدًا لقبولها إلا في حالتين: الأولى أن ترجوني لندن أن أقبلها على أنها مهمة خاصة، الثانية أن تسوى مسألة سكة حديد الحجاز بالأسلوب الذي اقترحته. أعتقد أنني أخدم المصالح البريطانية لو بقيت حرًا، لأنني سأتمكن من تقديم النصح كما كنت أفعل مع كلايتون. أنا الآن أقدم معلوماتي إليك مجانًا، ولي مطلب واحد هو أن يعاملني المسؤولون البريطانيون هنا على أني حليف. أنا لم أتوقع ذلك في ظل حكومة المحافظين السابقة. إن العرب ينظرون إليّ الآن على أنني، وليس القائم بالأعمال نفسه، ممثل الحكومة البريطانية ... آمل أن يكون ريان شخصًا مختلفًا عن سابقيه في التعامل معي، كما أن الصراحة معي ستكون مفيدة نظرًا لعلاقاتي الطيبة بالملك وبوزارة الخارجية".[277]

هل كان فيلبي برسالته السابقة يسعى لكسر حاجز العزلة الذي فرضه عليه المسؤولون البريطانيون السابقون؟ أم إنه كان يريد أن يدفع عن نفسه سوء الظن، بعدما فشل في أن يشغل وظيفة القائم بالأعمال، أو وظيفة الوزير البريطاني في جدة؟ أم إنه أراد أن يهيئ ريان إلى حسن معاملته؟ أيًا كانت الإجابة على هذه الأسئلة، فإن فيلبي لا يعنينا هنا بقدر ما يمكن أن يُيسر أو يُعَقّد أعمال الوزير الجديد في جدة. وعلى كل حال، فقد انتهى دوره كوسيط في مسألة تطوير التمثيل الدبلوماسي وتبادله.

وصل ريان إلى جدة في 6 مايو 1930. وتعكس الطريقة التي استقبل بها من المسؤولين هناك، مشاعر الارتياح الشديد لوصول وزير بريطاني إلى الحجاز. وقد يكون من المناسب أن نترك كلمات ريان تصف لنا استقبال المسؤولين له في جدة:

"خرج المسؤولون يعبرون عن اهتمامهم وترحيبهم بوصولي. وأرسل حاكم جدة قائد الحرس لاستقبالي على ظهر السفينة Dahlia ثم نزل هو نفسه لاستقبالي على الرصيف. ومع عبارات الترحيب الخاصة بي سلمني رسالة ترحيب من الملك عبد العزيز، تضمنت اعتذاره عن عدم مقابلتي لسفره الضروري للحج وأنه سيلقاني بعد أداء الحج، وبعد أن أديت التحية للجميع بأسلوب مناسب، توجهت إلى المفوضية في سيارة بعث بها حاكم جدة ... إنني لسعيد أن كل شيء يتعلق بوصولي قد سار في طريق كون لدي انطباعا جيدا"[278].

أما الملك عبد العزيز فقد رحب بريان يوم وصوله تليفونيًا، وهنأه بسلامة الوصول. وفي اليوم التالي بعث ريان برسالة شكر للملك، حملها إليه حاكم جدة، عندما كان في طريقه لأداء الحج.

وانتهز ريان فرصة لقائه بحاكم جدة، وتحدثا معًا عن الحج والتسهيلات التي يقدمها الملك للحجاج، حرصًا منه على توطيد علاقاته ببريطانيا، التي ترعى أعدادًا كبيرة من المسلمين. وفي هذا اللقاء عبر ريان عن مدى استعداده للعمل في انسجام مع الملك عبد العزيز وحكومته[279]. وفي 17 مايو، وبعد انتهاء موسم الحج، استقبل الملك عبد العزيز سير أندرو ريان، واحتفل به في القصر الأخضر بجدة [280]، حيث قدم ريان أوراق اعتماده.

وصف ريان لقاءه بالملك في رسالة إلى هندرسون ورد فيها:

"وصلت بصحبة قائد حرس جدة ومعي زملائي في سيارتين متواضعتين، وأُديت لي التحية العسكرية في القصر بدون نشيد قومي، وربما كان ذلك لأن الوهابيين يكرهون الموسيقى ... واستقبلني كل من الشيخ فؤاد حمزة والشيخ حافظ وهبة (الوزير المفوض المرشح للندن) فضلاً عن مسؤولين آخرين. وبعد فترة قصيرة توجهت ومعي مستر بوند (القائم بأعمال المفوضية) والمترجم إلى حجرة الاستقبال، حيث كان الملك في موضع متميز ينتظرنا وحوله ضباطه. وبعد أن سلم عليّ باليد، ألقيت خطبتي التي كنت أعددتها، ثم سلمتها وأوراق اعتمادي إلى جلالته. وعندما قرأ مترجم المفوضية الصيغة العربية، أجاب الملك بكلمة قرأها سكرتيره الشيخ يوسف ياسين، ثم قرأها في إنجليزية ممتازة الشيخ فؤاد حمزة. عندئذ قدمت أعضاء المفوضية، وهم مستر بوند ومستر ويكلي Wikeley ومنشي إحسان الله Munshi Ihsanullah نائب القنصل الهندي البريطاني، والمترجم ... وبعد هذا اللقاء الرسمي جلس الملك وضيفه يتجاذبان أطراف الحديث، وهما يحتسيان القهوة والليمون. "وبعد تبادل هذه الأحاديث طلبت (ريان) من الوفد الانصراف ثم خطوت خطوات إلى الخلف، منحنيًا تجاه الملك، طبقًا للأسلوب الأوروبي في الإتيكيت"[281].

كان ريان حريصًا على أن يصف كل شيء في اللقاء الأول بينه وبين الملك عبد العزيز، وقال في تفسير ذلك، هذه هي أول مرة تطأ فيها قَدَمَا وزير بريطاني أرض الحجاز، وهو حريص على أن يسجل كل تفاصيل هذا الموقف الجديد، ولذلك نراه يهتم بكل شيء فيصف الملك، ملبسه ومظهره والمكان الذي ينزل به. يقول ريان:

"كان الملك عبد العزيز متسامحًا كما كنت أتوقع، وكانت طريقة استقباله ودية ... وكان مظهره محترمًا في عباءته الفضفاضة والمصنوعة من خامة جيدة، وهي الزي العربي المألوف ...

أما غرفة الاستقبال فهي معقولة المساحة ومفروشة بالسجاد، ولكن يعيبها أنها مفروشة بأساس فرنسي".[282]

خرج ريان من القصر مُوَدعًا بنفس طريقة استقباله. وفي مساء ذات اليوم دعاه فؤاد حمزة إلى العشاء في وزراة الخارجية، وحضر العشاء أربعة عشر شخصًا من الأعيان، من بينهم مستر فيلبي، وحافظ وهبة، الذي كان يستعد للسفر إلى لندن، ليكون أول وزير مفوض لبلاده في بلاط ملك بريطانيا العظمى[283].

هكذا سار تأسيس أول مفوضية سعودية في لندن على قدم وساق مع تأسيس نظيرتها البريطانية في جدة، مع فارق واحد هو: أن المفوضية السعودية كانت تأسيسًا لتمثيل دبلوماسي لم يكن موجودًا في أية صورة من قبل، أما المفوضية البريطانية في جدة فكانت تطويرًا لتمثيل دبلوماسي قنصلي قائم بالفعل.

كان الملك عبد العزيز قد رشح حافظ وهبة ليكون أول وزير مفوض له في لندن، وجاء هذا الترشيح مفاجأة للبريطانيين من حيث شخص المرشح ومن حيث التوقيت. أما التوقيت فكان سابقًا لأوانه ـ كما عرفنا من قبل ـ وأما حافظ وهبة، فإن مواقفه السياسية السابقة تجاه الاستعمار بصفة عامة، والاستعمار البريطاني على وجه الخصوص، ومناصرته لحركة الجامعة الإسلامية، ونشاطه القيادي فيها، كل ذلك كان يشكل رصيدًا ضارًا به لدى الحكومة البريطانية، التي رأته شخصًا غير مرغوب فيه كممثل دبلوماسي لبلاده في لندن. وعلى العكس من ذلك كانت زيارته للندن في مايو 1929، لحضور مؤتمر البريد الدولي،[284] ثم مشاركته في نشاط جمعية آسيا الوسطى Central Asian Society في لندن بمحاضرة عن الوهابية في جزيرة العرب، حيث رأس لورد اللنبي Lord Allenby الجلسة في حضور جمع غفير من المهتمين بتاريخ شبه الجزيرة العربية والإسلام، وعدد كبير من مسلمي الهند،وحضور سير برسي كوكس السياسي البريطاني الشهير في العراق والخليج، وجورج رندل مسؤول شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، كل هذه الأنشطة عرفت المسؤولين البريطانيين بثقافة الرجل ودوره.

ومع أن المحاضرة كانت ذات طابع فكري وعقائدي، إلا أن الجزء الأخير منها كان ذا طابع سياسي، وقد سجل رندل في مذكرة أعدها في اليوم التالي للمحاضرة ما يلي[285]:

"إن الشيخ حافظ وهبة انتهز الفرصة وأعلن (باعتباره الممثل الرسمي لابن سعود) تصريحًا رسميًا يتعلق بموضوع الخلافة، فالخليفة كان زعيم العالم الإسلامي حينما كان يشمل الوحدة القومية ... أما الآن، فإن معظم المسلمين يقعون تحت احتلال قوى أجنبية، وأن الخليفة في هذه الحالة لن يكون شيئًا أكثر من شبح، وأن ابن سعود ليست لديه النية أو الرغبة في أن يشغل منصبًا يكون فيه شبحًا".

إن حرص حافظ وهبة على تأكيد عدم سعي الملك عبد العزيز للخلافة الإسلامية، لأنها صارت بلا مضمون يعني أن الملك عبد العزيز لم يكن على استعداد لأن يتزعم الرأي العام الإسلامي المعارض لبريطانيا، وهذه بالطبع نقطة إيجابية من وجهة النظر البريطانية يمكن أن تدفع بريطانيا إلى توثيق علاقاتها به. ولكن المهم هو أن التصريح في هذه المناسبة يصدر على لسان حافظ وهبة الداعية السابق لحركة الجامعة الإسلامية المناهضة لبريطانيا. إن حافظ وهبة على هذا النحو لم يعد عدو بريطانيا التقليدي، وبالتالي فليس هناك مانع من التعامل معه، عند تمثيله للحكومة السعودية.

تأكدت النتيجة السابقة فيما بعد (في 3 سبتمبر 1939) عندما نشرت صحيفة "الديلي تليجراف"، نقلاً عن "وكالة رويتر"،أن الشيخ حافظ وهبة صرح بأن موقف الملك عبد العزيز تجاه المسألة الفلسطينية يتلخص فيما يلي:

"إن فلسطين هي الأرض المقدسة للديانات الثلاث: المسيحية واليهودية والإسلام، وإنها لرغبة قوية لدى ابن سعود أن تعيش هذه العقائد الثلاث معًا في صداقة وود في الأراضي المقدسة ... إن الملك عبد العزيز ـ فيما يتعلق بجيرانه ... صديق شخصي لبريطانيا العظمي، وإنه لن يحاول أن يخلق لها مصاعب جديدة فوق تلك التي تواجهها الآن في فلسطين أو في مكان آخر ... إن الملك صديق لبريطانيا ... وهو يثق في صداقتها وعدالتها، وهو على يقين من أنها كدولة منتدبة ستحقق فيما يجري في فلسطين، وستقيم العدالة بين أصحاب الديانتين، وإنه لمن السخف على أية حال،الاعتقاد بأن الملك سيفعل كل ما تريده إنجلترا".[286]

ومهما يكن من أمر، فقد كانت تصريحات وهبة في معظمها تروق للإنجليز، وخصوصًا أنها صدرت عن رجل عُرف بمواقفه المعادية لسياسة بريطانيا الشرقية، فهو عضو مؤسس في جمعية "خدام الكعبة" في دلهي، وهو صاحب مؤلف عن الجامعة الإسلامية، صادرته الحكومة المصرية

في العشرينيات من القرن العشرين، ووضعته المخابرات البريطانية في قائمتها السوداء، واعتبرت جمعية خدام الكعبة جمعية خطيرة.[287]

ومن وجهة النظر البريطانية، فإن هذا الماضي الحافل للشيخ حافظ وهبة، حال في البداية دون قبوله وزيرًا مفوضًا للملك عبد العزيز في لندن، إلى أن أظهر مواقف جديدة وتصريحات جديدة في مؤتمر البريد الدولي، وفي جمعية آسيا الوسطى، وما تبع ذلك من تصريحات، فتحولت وزارة الخارجية عن موقف الرفض السابق، ورحبت به ليكون أول وزير سعودي مفوض في لندن. وفي الوقت نفسه أخطرت بوند القائم بالأعمال في جدة بهذه الخطوة، ولكن الإجراءات التنفيذية تأجلت حتى مطلع العام التالي، وفي 4 فبراير 1930 تم ترتيب كل شيء كما أراد الملك عبد العزيز[288]، الذي أسعده قبول بريطانيا حافظ وهبة ممثلا له في لندن.[289]

غادر وهبة الحجاز إلى لندن في أول يوليو 1930، بعد أن شارك في استقبال الوزير البريطاني إلى جدة (أندرو ريان)، الذي كان قد تلقى تعليمات من لندن بمراقبة وهبة جيدًا، وإبراق ما يراه من ملحوظات، قد تفيد الحكومة البريطانية، عندما تبدأ في التعامل معه لدى وصوله، كما طلب الشيء نفسه من المندوب السامي بمصر، عند مرور وهبة بها.[290]

أفصح وهبة لريان على مائدة الغذاء قبل سفره عن "أنه سيكون سعيدًا بتوطيد العلاقات السعودية البريطانية". وعلم ريان أن "وهبة غير مستريح للعناصر السورية" المحيطة بالملك عبد العزيز، وخصوصًا فؤاد حمزة ويوسف ياسين. ولكن الملك لم يكن على استعداد للتخلي عن أي من العناصر السورية في ذلك الوقت، "ربما لأن طموحاته الكبرى تهدف إلى تأمين عرش تلك البلاد (سوريا) لأحد أبنائه". وعلم ريان أيضًا أن الملك يحترم آراء حافظ وهبة، بينما يرى وهبة أن الملك ليس سهلاً.[291]

واصل وهبة رحلته من مصر إلى لندن في 4 أغسطس، فوصلها في 7 نوفمبر، واستقبله الملك جورج بعد ثلاثة أيام[292] ليبدأ عمله كأول وزير مفوض للملك عبد العزيز في بريطانيا، وليكون أول وزير مفوض على الإطلاق يبعثه الملك عبد العزيز إلى أي مكان في العالم.

وبتعيين حافظ وهبة في وظيفته الدبلوماسية بلندن، صار في إمكان الملك عبد العزيز أن يخاطب وزارة الخارجية البريطانية مباشرة، سواء من خلال وزيره المفوض هناك، أو من خلال

الوزير المفوض البريطاني في جدة. ولكن هل حدث ذلك فعلاً؟ وهل قامت أي من المفوضيتين بالدور المرجو منها في توطيد العلاقات بين الطرفين؟ لقد حاول الطرفان جهدهما، ولكن المعوقات كانت أكبر من أن تزاح عن الطريق في يسر.

لم يمض شهر على ريان في جدة حتى أدرك "حجم الصعوبات التي تواجه العمل الدبلوماسي فيها ... إن هذه الصعوبات يشعر معها الشخص المسؤول بمرارة، حين يحاول أن يؤسس تمثيلاً بريطانيًا قويًا في الحجاز ... وهي تنجم عن وجود المفوضية البريطانية في جدة ... (بينما يكون الملك عادة خارجها في الطائف أو في مكة أو في الرياض) حيث لا يكون من اليسير الوصول إلى الملك ... وهو في الواقع المسؤول عن الشئون الخارجية، كما أن وزارة الخارجية مقرها مكة (حيث يستحيل على غير المسلمين دخولها)، والقائم بالأعمال يستطيع أن يناقش المسائل المشتركة فقط، ولكنه لا يستطيع أن يصنع قرارًا ... وهو موزع الجهد بين الطائف، حيث يجب أن يمثُل أمام الملك، وبين وزارة الخارجية في مكة وبين المفوضية في جدة". [293]

وتعتبر هذه المشكلات قضية أخرى لا تعنينا هنا الآن، حيث أفردنا لها الفصل التالي. ولكن المتتبع لتطور العلاقات بين الطرفين، يلاحظ أن الفترة التي أعقبت تبادل التمثيل الدبلوماسي، كانت من أسوأ الفترات في العلاقات البريطانية السعودية، ولعل هذه الفترة كانت مسؤولة عن تغلغل النفوذ الأمريكي إلى المملكة العربية السعودية فيما بعد.

كانت إقامة المفوضية السعودية في لندن ثمرة جهود متواصلة، بدأت مع بداية العلاقات البريطانية السعودية. ولكن إقامتها تأخرت بسبب معوقات رأت بريطانيا أنها تحول بينها وبين تدعيم علاقاتها بعبد العزيز آل سعود. ومن ناحية أخرى لم يكن لدى بريطانيا دوافع قوية لإزاحة تلك المعوقات. وكانت في حاجة دائمة لمن يذكرها بأهمية تأسيس علاقات دبلوماسية مع الملك عبد العزيز، وفي كثير من الأحيان كان هو نفسه قادرًا على تذكيرها، بإلحاح أحيانًا، وبفرض سياسة الأمر الواقع عليها أحيانًا أخرى. [294]

أما المفوضية البريطانية في جدة، فقد فرضت إقامتها هناك روح التنافس بين بريطانيا وعدد من الدول الكبرى مثل الإتحاد السوفيتي وفرنسا، هذا فضلاً عن حرص الملك عبد العزيز الشديد على أن يكون لبريطانيا تمثيل قوي في بلاده، فقد استفاد الملك كثيرًا من التناقضات بينها وبين

منافساتها في شبه الجزيرة العربية، وساعده على ذلك مهاراته الخاصة في استثمار الظروف المحيطة به جيدًا.

وعلى المستوى الشخصي، لم يكن سير أندرو ريان شخصًا سهلاً، بل كان متعجرفًا في كثير من الأحيان، اصطدم بالملك عبد العزيز في أكثر من مناسبة، وأساء إلى العلاقات البريطانية السعودية أكثر مما أفادها، ويلاحظ المتتبع لتطور العلاقات بين البلدين، أن إقامة التمثيل الدبلوماسي لم يخدم هذه العلاقات، وإن أفاد أسلوب الاتصال ويسره. ومهما يكن من أمر، فقد كان لإقامة تمثيل دبلوماسي بين البلدين، في عام 1930 دلالات الهيبة والاحترام في الأوساط الدولية.



الفصل السادس

أزمة التمثيل الدبلوماسي البريطاني في جدة

حين وافقت الحكومة البريطانية على رفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي في جدة إلي مستوى المفوضية في ديسمبر 1929، لم يكن قد تيسر لها كما رأينا[295] اختيار الشخص المناسب الذي يقيم إقامة دائمة في جدة، العاصمة الدبلوماسية لمملكة الحجاز ونجد. وقد كانت لندن حريصة على أن يكون ممثلها الدبلوماسي هناك من بين العارفين بشؤون الشرق الأوسط، القادرين على العيش والتكيف مع البيئة المناخية الحارة لشبه الجزيرة العربية في فصل الصيف. وبعد استعراض للكفاءات العاملة في الشرق، وقع الاختيار في أبريل 1930 على سير أندرو ريان (1876- 1949) Sir Andrew Ryan، قنصل بريطانيا العام في المغرب (1924- 1030)، ليكون أول وزير بريطاني مفوض في جدة (1930- 1936). وفي 6 مايو وصل سير أندرو ريان إلى مقر عمله الجديد، وأستقبله الملك عبد العزيز في 17 مايو استقبالاً رسميًا. ومنذئذ بدأت مرحلة جديدة في مجال الاتصالات الدبلوماسية بين جدة ولندن، تختلف في طبيعتها ومظهرها عن المراحل السابقة[296]، فيما يتعلق بتطور قنوات الاتصال بين الطرفين.

وهذا الفصل يسعى إلى رصد طبيعة التغير الذي طرأ على قنوات الاتصال بين البلدين وظروفه التاريخية، في محاولة لتقييم التجربة وصولاً إلى ما بها من إيجابيات وسلبيات، يمكن أن تساعد في تفسير التردي الذي جرى للعلاقات البريطانية السعودية، في أعقاب تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين لأول مرة في عام 1930، وذلك على خلاف كل التوقعات التي كان يسعى إلى تحقيقها كلا الطرفين. ويحاول هذا الفصل أن يجد في الجوانب الشخصية للأفراد تفسيرًا لذلك التردي، من خلال الإلمام بأساليب ممارساتهم لوظائفهم الرسمية، وأثر ذلك على القضايا العامة في العلاقات بين الدولتين. ولهذا ستركز الدراسة على بعض الجوانب في شخصية سير أندرو ريان، وهو يتعامل مع الشخصية العربية والبيئة العربية.

استطاع سير أندرو ريان بعد شهرين من شغله لوظيفة الوزير المفوض البريطاني بجدة، أن يضع كلتا يديه على حقيقة العمل الذي يمارسه من خلال المفوضية البريطانية، وأسلوب الأداء فيها، وطرق الاتصال بالملك عبد العزيز وحكومته في كل من الحجاز ونجد. وأدرك أن المهمة الملقاة على عاتقه جد ثقيلة، وأن إيقاع العمل بطيء، وأن محاولة تطوير تمثيل دبلوماسي بريطاني، أقوى مما كان قائمًا في السابق، تواجه مشاكل كثيرة.

وراح ريان يصوغ تلك المشاكل والصعوبات، التي تواجهه في جدة، إلى وزير الخارجية البريطاني (هندرسون 1929- 1931) لأول مرة في 22 يوليو 1930[297]، وأولها أن المفوضية البريطانية مقرها في جدة، بينما تعمل الإدارات الحكومية في الحجاز من خلال مكاتب قائمة في مناطق يُحظر على غير المسلمين دخولها، فوزارة الخارجية، جهة الاتصال الرئيسية في العمل الدبلوماسي، مقرها مكة. وفي ظل غياب وسائل اتصال حديثة، كان من المستحيل على ريان أن يمارس عمله بصورة طبيعية. صحيح أن هذا الوضع ليس جديدًا، ولكن ريان الذي خدم في استانبول وفي المغرب من قبل، في ظل ظروف تَفْضُل ظروف الحجاز كثيرًا، لم يكن قادرًا على التكيف مع أوضاعه الجديدة كما كان أسلافه.

ومن جهة أخرى، كانت اتصالات المفوضية بحكومة الحجاز تتم في الغالب من خلال القائم بأعمال وزارة الخارجية (فؤاد حمزة) الذي كانت لديه صلاحيات مناقشة الموضوعات المشتركة دون صلاحية اتخاذ القرار. وكان عليه أن يعلق المناقشات كلما اقتضى الأمر ذلك، لاستشارة الملك شخصيًا، حيث لم يكن الأمير فيصل قد صار وزيرًا للخارجية بعد. ولم تكن مثل هذه الاستشارة تتم بغير مثول فؤاد حمزة أمام الملك شخصيًا، في حال إقامته في الطائف أو في مكة أو في المدينة. وفي معظم الأحوال لم يكن من اليسير الوصول إليه، إذا كان مقيمًا خارج الحجاز.

ومع شكواه من صعوبة الاتصال بالمسؤولين، عبر ريان عن انزعاجه الشديد للزيارات المفاجئة التي يقوم بها المسؤولون السعوديون للمفوضية التي لا تكون في معظم الأحوال مهيأة لمناقشة ما لديها من قضايا تهم العلاقات بين البلدين. وتمنى ريان لو أن مثل هذه الزيارات تمت في أوقات منتظمة. ويضرب ريان لذلك مثلاً حين يحصي عدد المرات التي زاره فيها فؤاد حمزة خلال شهرين، ويعدها خمسًا.[298] وهذه المرات الخمس كانت بمثابة فرص العمل الوحيدة بين الجانبين، إن صح أن نعتبرها كذلك. فإذا علمنا أن بعضًا منها لم يخصص للعمل أصلاً، والبعض الآخر حكمته الصدفة المحضة، وتذكرنا أن فؤاد حمزة لا يملك حق صناعة القرار، لوقفنا على بعض أسباب شكوى ريان من إيقاع العمل الدبلوماسي البطيء في الحجاز.

ولا شك في أن الظروف التي كانت تواجه الملك عبد العزيز قد شغلته كثيرًا عن إقامة اتصالات مباشرة بالمفوضية، ويلتمس ريان نفسه العذر للملك الذي كان "منهمكًا في قضاياه السياسية، حتى أن مجرد وجوده الآن في الطائف ومكة يعد قضية سياسية، ولا يستطيع أحد أن

يتكهن الآن متى يمكننا معاودة الاتصالات السياسية بصورة شخصية إلا من خلال التليفون"، هذا مع العلم أن الخدمة التليفونية كانت "متواضعة للغاية". كان الملك وقتئذ يواجه انعكاسات الأزمة المالية العالميةعلى اقتصاديات الحجاز[299]، فضلاً عن مشاكل الأمن الداخلية، واضطرابات الحدود، التي لم تستقر بعد، وبخاصة الحدود الشمالية. وهناك كثير من الأمور المعلقة في العلاقات بينه وبين بريطانيا، كقضية أوقاف الحرمين في البلدان الإسلامية الواقعة تحت النفوذ البريطاني، وقضية إعادة تشغيل سكة حديد الحجاز، وقضية العقبة ومعان، وقضية الملاحة الجوية فوق شبه الجزيرة العربية، وقضية الرق، وقضايا الديون المستحقة عليه لحكومة الهند، وهذه القضايا الكبرى جميعها، "لا تهيئ لأحد الفرصة على الإطلاق لمناقشة العديد من المسائل الصغيرة"[300].

لم تقتصر شكوى ريان على تلك الصعوبات التي واجهها في التعامل مع الجانب السعودي. فهو يقر بأن المفوضية ذاتها كانت تعاني من سوء التنظيم، ويقول: "هذه مشكلتنا نحن"، وأنه سيتولى علاجها بنفسه. ولكن أخطر مشاكل ريان في ممارسته العمل الدبلوماسي بجدة كانت تتعلق بشخصه، فهو يشير على استحياء إلى شيء من ذلك حين يكتب إلى هندرسون قائلاً: "لا داعي الآن للشكوى من المعاملة السيئة التي امتدت إليّ شخصيًا". ويتحول ريان بهذه العبارة عن طرح مشكلته مع البيئة الاجتماعية إلى الشكوى من البيئة الطبيعية، فقد أثارت قسوة المناخ في جدة فضوله وغيرته من حافظ وهبة، الذي كان يتحدث بسرور وانشراح عن كيف أنه كان يتنقل بين لندن واسكتلندة ليستمتع بالطبيعة. وكان يضايق ريان كذلك أن الطائف ذات الطقس اللطيف غير مفتوحة أمام غير المسلمين، وكان يأمل في أن يسمح له بالتريض فيها. وقد وعده فؤاد حمزة بالعمل على تيسير دخول الأوروبيين إلى الطائف[301].

ولم يتردد ريان في أن يطرح مسألة الطبيعة الخاصة للأراضي المقدسة على أنها من المشاكل التي تواجهه هو شخصيًا، ويحاول إبراز ذلك حين يعرض التصور التالي على وزارة الخارجية البريطانية، فيقول: " لنفترض أن الملك جورج (الخامس) أدار الشئون الخارجية بنفس الأسلوب (الذي يديرها به الملك عبد العزيز) ونقل وزارة الخارجية إلى أكسفورد، باعتباره تصرفًا ضروريًا ينسجم والتقاليد المسيحية القديمة، ليستثني منها المسلمين، وأن حافظ وهبة (الوزير المفوض السعودي في لندن) كان مسموحًا له بالإقامة في لندن وضواحيها فقط، ترى هل كانت حكومة الحجاز ستجد ضرورة لإقامة مفوضية لها في بريطانيا؟".

لقد أراد ريان أن يقول لحكومته: إنه ـ في ظل هذه القيود التي تضعها حكومة الحجاز ليس هناك ضرورة لإقامة مفوضية بريطانية في جدة، خاصة وأنها تمارس نشاطًا متواضعًا، ولا يلقى فيها ممثل بريطانيا العظمى تقديرًا من المسؤولين الحجازيين، مع أن وجود مفوضية بريطانية في جدة كان أحد أماني الملك عبد العزيز. يقول ريان: "أخبرني (الملك) نفسه أن أحد أهدافه الشخصية أن يكون قادرًا على أن يتحدث بصراحة ووضوح مع مسؤول بريطاني كبير في المفوضية". وبعد أن تحقق للملك ما أراد، يشكو ريان من أن الملك لا يهتم به، ولا يتحدث إليه في القضايا المشتركة، وأنه اكتشف ألا دور له، بالرغم من أنه هو ذلك المسؤول الكبير الذي كان الملك عبد العزيز يتمنى أن يراه في المفوضية.

هكذا أراد ريان أن يعرض مشكلته الشخصية على أنها قضية عامة، في العلاقات بين البلدين. ويبدو أنه كان مصرًا على إحداث تغييرات فجائية على نظام الحياة الدبلوماسية في الحجاز، حين رفض التسليم بطبيعة هذه البلاد المقدسة، وأشار إلى أنه سوف يطلب لقاء الملك في الطائف، على أساس أنه ليس لديه علم رسمي بأنها محظورة على الأجانب. لقد سعى ريان إلى فؤاد حمزة كي يساعده في هذه المهمة، محاولاً إقناعه أن مثل هذا المطلب سيحقق له فوائد كثيرة، وسيريحه من كثرة التنقل بين الطائف وجدة. وذكّره بما سبق أن قال حول النتائج التي يمكن أن تترتب على تشكيك الحكومة البريطانية في أهمية وجود مفوضية لها في الحجاز.

لقد خيب فؤاد حمزة آمال ريان بأسلوب هادئ. ذلك أنه أبدى تعاطفًا "جاء مفاجأة لكل توقعاتي (ريان) فقد استمع إليّ باهتمام، ورحب بكل ما قلت". وأقر بأن نقده للجهاز الإداري في الحجاز له ما يبرره، وأنه هو نفسه يدرك جيدًا معوقات العمل في وزارة الخارجية، ولكنه يؤْثِر ألا يضايق الملك في وقت تطارده فيه مشاكل عديدة، فالوقت غير مناسب لإضافة مزيد من الأعباء على كتفيه. ولكنه طمأن ريان إلى أنه يخطط لمشروع كبير، يعتزم عرضه على الملك في الوقت المناسب، يتعلق بضرورة نقل وزارة الخارجية من مكة إلى جدة. بالطبع كان أهون على حكومة الحجاز أن تنقل وزارة الخارجية إلى جدة من أن تفتح الحجاز بالتدريج أمام غير المسلمين. وما يعنينا الآن هو أن ضيق ريان من العمل في الحجاز قد صار ظاهرًا للعيان أمام حكومته في لندن، وأمام حكومة الحجاز في مكة.

ويحاول ريان ألا تُفهم ملاحظاته على أنها تذمر من جانبه تجاه الأوضاع المضطربة في الحجاز، أو إنها تعكس مسألة خاصة به، ويذكر في رسالة أخرى إلى هندرسون ـ دونما تحديد لمصدر معلومته ـ أن الملك عبد العزيز جاد في إعادة تنظيم إدارة الحجاز.[302] ومع أن المعلومات المتوافرة لدية حول برنامج الملك الإصلاحي ليست كافية لتكوين صورة واضحة عما كان يدور في رأس الملك، إلا أن الحوار الذي أجراه قبل أسبوعين مع فؤاد حمزة، كان يهدف إلى توجيه أنظار الملك إلى بعض الجوانب المهمة، التي يجب أن تراعى في عملية الإصلاح، أو في إعادة تنظيم الإدارة في الحجاز. ومهما يكن من أمر تطلعات ريان نحو تخطي الظروف الصعبة التي تواجه عمله الدبلوماسي في الحجاز، فإن إقامة مقر دائم لوزارة الخارجية في جدة لم يتحقق قبل عام 1932.[303]

كان فؤاد حمزة هو مصدر إمداد ريان بالمعلومات المتعلقة بالنشاط السياسي والدبلوماسي للملك عبد العزيز، باعتبار أن حمزة كان يقف أكثر من غيره (باستثناء يوسف ياسين) على أسلوب الملك في التفكير في هذا المجال. ويبدو أن علامات الود والارتياح التي نشأت بين ريان وحمزة نمت وتطورت، وربما كان ريان حريصًا على الإبقاء على فؤاد حمزة مقربًا إليه، لأنه لم يجد عنه بديلاً مريحًا بين مستشاري الملك.

وحين التقى فؤاد حمزة بريان في 3 أغسطس 1930[304]، فاتحه في موضوع تطوير وزارة الخارجية، وكشف له عن "أن الملك صار متعَبًا للغاية" وأنه بعد أن سمع لنصح الأطباء يؤثر أن يملك على أن يحكم "to reign rather than to rule" ولهذا فهو يرى أن يسند إلى الأمير فيصل، نائبه في الحجاز، مسؤولية إدارة الشئون الخارجية إلى جانب منصبه الأصلي. ولم تكن هذه الخطوة مفاجأة لريان. ويرى الملك كذلك أن يبقى فؤاد حمزة في منصبه نائبًا لمدير (وزير) الشئون الخارجية. ولا شك في أن هذه الخطوة الأخيرة قد أراحت ريان كثيرًا.

وكشف فؤاد حمزة عن أن الترتيبات الجديدة في وزارة الخارجية تقضي بتقسيم أعمال الوزارة ـ فيما يتعلق بالاتصال بالبعثات الدبلوماسية في جدة ـ إلى أربعة أقسام، ولكن تنفيذ هذه الخطوة سيبقى رهن توافر العناصر المناسبة لرئاسة هذه الأقسام الأربعة، ويفترض أن يقيم هؤلاء الأربعة في جدة، أو على الأقل يداومون على الاتصال بها، إلى حين تدبير مقر دائم للوزارة فيها. لم تقابل هذه الخطوة بارتياح من ريان، الذي أزعجه أن يختفي فؤاد حمزة عن أداء دورة كقناة اتصال

بينه وبين الملك. ولكن حمزة أراحه كثيرًا حينما أحاطه علمًا بأنه سيتولى الشئون الخارجية إلى حين تدبير عناصر ذات كفاية، وإعلان التنظيم النهائي لوزارة الخارجية.

وكانت "أم القرى" قد نشرت في 18 يوليو 1930 أن إنشاء قسم سياسي في ديوان الملك، تحت إشراف الشيخ يوسف ياسين، هو أمر قيد الدراسة. ولكن حمزة بين لريان أن الهدف من إنشاء هذا القسم هو أن يكون قناة اتصال بين الملك ووزارة الخارجية. وتعني هذه الخطوة أن فؤاد حمزة قد بَعُد عن الملك عبد العزيز خطوة، فقد صار عليه أن يتلقى تعليمات الملك من خلال يوسف ياسين. صحيح أن الاثنين كانا من بين العناصر السورية التي عملت في خدمة الملك، إلا أن الملك، فيما يبدو، أراد أن يضع الواحد منهما في مواجهة الآخر، حتى لا يترك الأمر كله بيد شخص واحد. ومع ذلك فمما لا شك فيه أن أعباء الملك قد تضاعفت، وأن هذه الخطوة إنما كانت تهدف إلى التخفيف منها.

ومهما يكن من أمر، فقد تم إنجاز خطوة كبيرة ذات معنى فيما يتصل بقضية التمثيل الدبلوماسي، ففي أواخر عام 1930 صدرت الأوامر الملكية بتغيير اسم "مديرية الشئون الخارجية" إلى "وزارة الخارجية"،[305] وأن يكون الأمير فيصل أول وزير لها، إلى جانب كونه نائبًا للملك في الحجاز، وليكون فؤاد حمزة وكيلاً للشئون الخارجية اعتبارًا من 16 ديسمبر 1930، وكانت هذه أول وزارة استحدثت في الحكومة بصفة رسمية[306].

ولكن اضطراب أحوال فؤاد حمزة الصحية لم تمكنه من مواصلة العمل بانتظام في وزارة الخارجية، وبالتالي وجد ريان نفسه يتعامل مع طاقم جديد لم يألف التعامل معه من قبل، خاصة وأن الأمور تركزت في يدي يوسف ياسين، بعد سفر فؤاد حمزة إلى مصر للعلاج. ووجد ريان بعد ذلك أن من المناسب تحويل المسائل المعلقة بين البلدين إلى لندن لتناقش هناك بين حافظ وهبة وجورج رندل، وذلك إلى أن يستقر النظام في وزارة الخارجية الناشئة.[307] وما أن أقبل فبراير 1931 حتى كان الأمير فيصل مريضًا هو الآخر، وبذلك تُركت الشئون الخارجية في يدي يوسف ياسين.

ولم يكن يوسف ياسين بعيدًا عن قضايا الملك عبد العزيز السياسية، فقد عمل معه منذ عام 1923، وهو الذي أسس جريدة "أم القرى" في العام التالي مباشرة، وتحمل مسؤولية الشؤون الخارجية أثناء غياب عبد الله الدملوجي، الذي كان أول من شغل منصب مدير الشئون الخارجية في عهد الملك عبد العزيز في الحجاز، ولم تفت يوسف ياسين فرصة المشاركة في أية مفاوضات أو

مناقشات بين الملك وبريطانيا، ولكن الإنجليز لم يروا فيه خفة الظل التي رأوها في فؤاد حمزة. وبالطبع انعكس ذلك على أسلوب عمل ريان ومعاونيه في المفوضية البريطانية.

كان صيف عام 1931 ساخنًا للغاية على المستوى الدبلوماسي في الحجاز؛ فالأزمة المالية قد أحكمت قبضتها على البلاد[308]، والأزمة السياسية قد وترت العلاقات البريطانية السعودية، بسبب الخلافات السعودية مع شرق الأردن، وقد انعكست آثار الأزمة السياسية على إمكانية تسوية الأزمة السياسية؛ فلم يكن لدى الحكومة السعودية سيارات لنقل المسؤولين في رحلتهم إلى مناطق الحدود الشمالية، لتسوية الأمور على الطبيعة، وظن ريان أن الملك عبد العزيز يتخلى عن مسؤولياته، بحجة الأزمة المالية. ولم يتردد في مقابلة الملك ومصارحته فيما يظن أنه تخل عن التزامات وتعهدات قطعها على نفسه تجاه الحكومة البريطانية. ولم يكن الملك مستريحًا لهذا الأسلوب غير اللائق في التحاور معه، "وغضب لتكرار الإهانات من ريان". وقدم حافظ وهبة احتجاجًا للحكومة البريطانية حول هذه المسألة، وأبدى نصحه للملك بعدم التواصل مع ريان في جدة. وكان ريان هو الآخر قد توقف عن مناقشة القضايا المعلقة بين البلدين، بحجة أن وزارة الخارجية السعودية كانت في مرحلة التكوين، مؤثرًا أن تتم مناقشتها بين الحكومتين من خلال لندن.

لم يكن الاتهام السابق الموجه من ريان إلى الملك عبد العزيز هو الأول من نوعه خلال فترة عمله القصيرة في جدة، فبعد تسلمه العمل بفترة وجيزة، وفي اجتماع مع الملك لمناقشة القضايا المتعلقة بالحدود النجدية ـــ العراقية، قال الملك لريان، الذي كان يتحدث باسم الملك فيصل والعراق: "إنني لا أعرف فيصلاً ولا غيره، أنتم (الإنجليز) الذين تفاوضتم واتفقتم معي، فلا أعرف غيركم". ويبدو أنه عز على ريان أن يقلل الملك عبد العزيز من شأن الملك فيصل. فأجابه ريان بعجرفة "إذا كنت لا تعرف الملك فيصل الذي أتكلم أنا الآن باسمه، فأنت تعيش في عالم من الخيال". وهكذا تخطى ريان حدود أدب الحوار مع الملك، الذي قطع الحديث وعلق المناقشات. يقول حافظ وهبة إن الملك قال لنا بعد ذلك "لولا أني أخشى المشاكل لقطعت رأس الملعون (ريان)".[309] يبدو أن ريان لم يكن يعرف طبيعة العرب، أو أنه تجاهل معرفته بها. ومهما يكن من أمر، فقد كان ما جرى شرخًا صَعُبَ التئامه، وكانت له انعكاسات سلبية في العلاقات البريطانية السعودية طيلة وجود ريان ممثلا لبلاده في جدة.

وفي 12 و13 يونيو 1931، التقى فؤاد حمزة بريان في جدة، لمناقشة الأزمة الناجمة عن خروجه عن السلوك الدبلوماسي اللائق[310]، "الأمر الذي صار (كما يرى ريان نفسه) عاملاً هامًا في الموقف بصفة عامة. لأن الملك يعتقد منذ وقت مضى أنني معاد له، وأنني أُسَخّر سياسة الحكومة الإنجليزية لتحقيق أهدافي. وأن كلا من الملك وفؤاد حمزة يبالغ في قوة نفوذي".

كان ريان يدرك جيدًا أن الملك غير مستريح لوجوده كممثل دبلوماسي لأكبر دولة تمنى ذات يوم أن يكون لها تمثيل قوي في بلاده، ومع ذلك قد شهد بقدرات الملك وذكائه، فوصفه بأنه كان "يلعب دورًا ملكيًا ممتازًا". ويعترف ريان لفؤاد حمزة بالفضل، لأنه كان يلفت نظره إلى المسائل ذات الحساسية الخاصة بالنسبة للملك.

ويعتذر ريان لوزير خارجية بلاده، لأنه كان يقحم مسألة العلاقات الشخصية في مراسلاته، ويفسر ذلك بقوله "ولكنني أفعل ذلك لأنها مسألة غاية في الأهمية في نظر الحجازيين". ويحاول ريان أن يشرك وزارة الخارجية معه في تحمل مسؤولياتها، فيخاطب هندرسون بقوله: "بالرغم من أنني كنت أتكلم بصراحة في مناسبات عدة وسببت كلماتي ... عدم ارتياح شديد، لكنني على كل حال كنت أنفذ التعليمات الصادرة منكم". وهذا يعني أن حكومة لندن كانت على علم بخطى ريان أولاً بأول، وأكثر من ذلك أن جانبًا من سلوكياته الدبلوماسية كانت تنفيذًا لتعليمات منها، وبالتالي فإنه لا يتحمل وحده المسؤولية فيما بدر منه من سلوك سلبي تجاه الملك.

ولكن ريان يعود في الرسالة نفسها ويعلن تحمله لمسؤولياته بقوله: "لقد كنت أعاني كثيرًا كي أوضح للملك أنني لست معاديًا له. وكنت أستخدم لغتي الخاصة في مناقشاتي معه، وهو ما قد يبدو زائدًا عن الحد ... إنني أؤكد بأن آرائي كانت شخصية محضة". وعندئذ وضع ريان سجلاً كاملاً لوقائع الحوار الذي دار بينه وبين كل من الملك وفؤاد حمزة في أيام 13، 14، 16، 17 يونيو 1931 فور فراغ الملك من موسم الحج.[311]

لم يكن أحد تلك اللقاءات (لقاء 14 يونيو) مع الملك لقاء عمل ونقاش، فقد كان الملك لا يزال متعبًا من رحلة الحج، وما صاحبها من مناقشات مع الوفود الإسلامية بمكة. لذا اقتصر اللقاء على استقبال الدبلوماسيين الأجانب في جدة، وحين جاء دور ريان لم يكن هناك ما يناقشه مع الملك. لأنه ناقش في اليوم السابق مع فؤاد حمزة القضايا المعلقة بين البلدين. واكتفى ريان بتهنئة الملك بنجاح

المفاوضات مع العراق حول الحدود، وطلب أن يلقاه في موعد آخر قبل سفره إلى الرياض، وقبل أن يغادر ريان نفسه إلى لندن، وتحدد لذلك اللقاء يوم 17 يونيو 1931.

وكان حمزة قد عرض على ريان في لقائهما في 13 يونيو، تصوره للعلاقات البريطانية - السعودية بصفة عامة، وركز اهتمامه على موقف ريان الشخصي من الملك، وذكّره بالآمال التي كان الملك يعلقها على ذلك الشخص الذي يمكنه نقل آرائه إلى الحكومة البريطانية، متحملاً كامل المسؤولية، ومتمتعًا بحرية واسعة في إجراء المناقشات مع الملك، بطريقة تَفْضُل ما كان يجري مع صغار المسؤولين البريطانيين في المنطقة قبل وصول ريان إلى جدة. ووعد فؤاد حمزة ريان بالعمل على تسوية الخلافات بينه وبين الملك، وإعادة العلاقات بينهما إلى المستوى اللائق.[312]

وفي هذا السبيل أخذ فؤاد حمزة بيد ريان وعاد بالذاكرة إلى الوراء؛ مسترجعًا تطور العلاقات السعودية البريطانية، التي كانت تنمو بغير تمثيل دبلوماسي، معتمدة فقط على الزيارات الطارئة، التي كان يقوم بها ضباط بريطانيون للملك، وإلى ذلك العهد القريب، الذي كان فيه التمثيل الدبلوماسي يدار من قبل موظفين أقل شأنًا من ريان. وعلى طول تلك المراحل كانت العلاقات البريطانية السعودية تمر بنوبات من البرود، وأخرى من العداء؛ فالملك لم ينس للإنجليز موقفهم منه في خورمة وتربة، وقت نزاعه مع الشريف حسين في عامي 1918 و1919[313]. كما أنه لم ينس العون الذي قدمه الجانب العراقي لابن الرشيد قبل مقتله في عام 1921، ولا النشاط المعادي الذي مارسته قبائل شمر ضد نجد بعد ذلك. وهو لا يزال يذكر بأسى موقف الحصار الذي فرضته بريطانيا عليه حين أحاطته بأبناء الشريف حسين، فوضعت فيصلاً ملكًا على العراق، وعبد الله أميرًا على شرق الأردن. حيث ظلت قبائل العراق وشرق الأردن تعمل ضده، إلى أن سقط الحجاز في يديه، فخف نشاطها المعادي، بينما بقي الحصار البريطاني ضده من مناطق الانتداب الواقعة إلى الشمال من بلاده. وأشار فؤاد حمزة إلى بعض التصريحات التي أعلنها مسؤولون بريطانيون مثل سير برسي كوكس، وسير هنري دوبس (1871- 1934) Sir Henry Dobbs (المندوب السامس في العراق) بما يفيد أن إنجلترا كانت تتمنى "لو نظرت عبر الحدود فوجدت ابن سعود وقد صار ضعيفًا".

ثم انتقل فؤاد حمزة إلى عرض المساعدات والخدمات التي قدمها الملك لإنجلترا من خلال ثقته فيها واعتماده على نصحها، ومن خلال التزامه بعدم إزعاج حلفائها في المنطقة، ووصل الأمر

إلى حد "إعلان الحرب على شعبه من أجل خاطر بريطانيا والعراق" (في إشارة إلى ضرب الإخوان في عام 1929)، ومن خلال وقوفه إلى جانبها في الحرب العالمية الأولى، ومهادنة الحسين أثناءها، ومن خلال تبنيه سياسة معتدلة في فلسطين والهند. وأخيرًا من خلال وقوفه ضد السوفيت[314] حماية لمصالح بريطانيا. وفي مقابل ذلك كله كان الثمن الذي دفعته بريطانيا للملك هو "صورة جديدة من صور البرود الإنجليزي"[315]. لقد كان حمزة يتحسر على كرم الملك الذي قوبل بجفاء، ويحاول أن يستحث ريان ليكون أكثر نشاطًا وحيوية في خدمة تنمية العلاقات بين البلدين.

أكد ريان في تقويمه للموقف على أن فؤاد حمزة في عرضه لعلاقات الملك ببريطانيا، إنما وضع مصالحه الخاصة فوق كل اعتبار. "وأن الصداقة بين ابن سعود وبريطانيا (طبقًا لكلمات حمزة) ترتكز على قواعد معروفة، على العكس من صداقتها مع الملك فيصل والأمير عبد الله ابْنَيْ الحسين، وهي صداقة لا يمكن أن تكون صادقة من جانب هذين الحاكمين. إن لبريطانيا في العراق وشرق الأردن مركزًا متميزًا من مصلحتها أن تُبقى عليه، ولن يتم ذلك إلا على حساب شعبي هذين البلدين. إن هناك صراعًا شديدًا بين المصالح البريطانية والطموحات القومية، ولهذا فإن الصداقة بينهما مستحيلة. وفي المقابل فليس هناك شيء من هذا يعكر صفو العلاقات البريطانية السعودية، فيما عدا مسألة الرق".[316]

كان فؤاد حمزة يعلم جيدًا طبيعة العلاقات السعودية البريطانية، ومجالات اهتمام بريطانيا في المنطقة، ونبه ريان إلى أن الملك عبد العزيز قد حقق لبريطانيا كل ما أرادت منه، وعلى العكس من ذلك لم تحقق هي للملك كثيرًا مما أراد منها، وأن مسألة العقبة ومعان، وغيرها من قضايا الخليج لم تُسَوّ كما أراد الملك. ومع ذلك فهذه القضايا لا يجب أن تفسد العلاقات بين البلدين. وأضاف حمزة "إن مهمتي أن أيسر وأن أبقي على مصالح كلا الطرفين السعودي والبريطاني اللذين لا تصطدم مصالحهما". [317]

لاحظ ريان أن فؤاد حمزة قد أسهب في الإشارة إلى الأمور التي تنظر بريطانيا من خلالها إلى الملك عبد العزيز، بينما اقتضب في عبارة واحدة كل الأشياء التي ينظر الملك من خلالها إلى بريطانيا، فالصداقة مع بريطانيا كانت في نظر الملك هي المطلب الذي إذا ما تحقق تبعه تحقيق كل شيء. وبينما كان مطلب الملك عامًا على هذا النحو، وهو ما لم يمكنه من تحقيق ما أراد، كانت المطالب البريطانية محددة وواضحة، فقد كانت تتمثل في تحقيق السلام مع بريطانيا وأصدقائها في

المنطقة، وفي تحقيق الأمن الداخلي الذي يضمن السلامة للحجاج البريطانيين، كما يضمن سلامة الملاحة البحرية البريطانية عبر الخليج والبحر الأحمر، وسلامة الملاحة الجوية على السواحل الغربية للخليج، ويساعد في التصدي للخطر الشيوعي[318]على المنطقة كلها.

كان فؤاد حمزة يتناقش مع ريان في 13 يونيو 1931[319] من منطلق أنه مجرد قناة اتصال؛ ولا يملك حق تقرير أمر من الأمور، وأن أية مساهمة من جانبه بإبداء الرأي إنما يجب أن ينظر إليها على أنها وجهة نظر خاصة لا تحمل بالضرورة صفة رسمية، ومن هذا المنطلق فقد كشف فؤاد حمزة عن المسائل التي تؤرق الملك عبد العزيز وتقف بريطانيا منها موقفًا مضادًا، والتي تتمثل فيما يلي:

1. مسألة سكة حديد الحجاز التي سيستفيد الملك منها سياسيًا بربط أجزاء بلاده المترامية الأطراف، واقتصاديًا بالاستفادة من عوائدها في نقل الحجاج والبضائع.

2. مسألة العقبة ومعان.

3. مسألة أوقاف الحرمين الكائنة في البلاد الإسلامية الواقعة تحت الحكم البريطاني.

4. مسألة الأزمة المالية وعزوف بريطانيا عن المساعدة فيها.

5. مسألة الأمن الداخلي، وأهمية المال في تدعيمه. وأشار فؤاد حمزة إلى أن الأتراك العثمانيين كانوا ينفقون على حامية تبلغ 30 ألف جندي في الحجاز، وكانوا يقدمون العون المالي للقبائل، بينما يفكر الملك عبد العزيز الآن في أن ينفق ما بين مليون ومليوني جنيه إسترليني في الحجاز على الأمن وحده. ولو أن بريطانيا دفعت عنه خطر جيرانه لقدمت له خدمات جليلة.

كان ريان يرى: إن استطاعت بريطانيا أن تتفاهم مع الملك من خلال هذه النقاط وعن طريق الصداقة الحقة، "عندئذ يكون الملك مستعدًا للقاء معنا (بريطانيا) في كل النقاط ذات الأهمية لنا".[320] وفي 16 يونيو اجتمع فؤاد حمزة بريان[321] الذي كان يرتب للاجتماع بالملك في اليوم التالي. وأكد فؤاد حمزة على نقطتين أساسيتين، طلب إلى ريان أن يسجلهما في الحديث غير الرسمي الذي جرى بينهما في 13 يونيو. تتعلق النقطة الأولى بأن الحوار الذي جرى بينهما بدون تعليمات رسمية من

الملك، وتؤكد على أن الملك كان حريصًا على تحقيق تفاهم واضح مع بريطانيا. وتتعلق النقطة الثانية بإظهار نوايا الملك الطيبة تجاه بريطانيا.

وبعد أن استبعد حمزة أي تدخل للملك، الذي يؤثر أن يتم كل شيء في هذه الفترة بطريقة غير مباشرة، قال حمزة إن هدف الملك الآن هو الوصول مع ريان إلى تفاهم حول الموضوعات التي سنتناولها معًا، مستخدمين نفوذنا الشخصي، مع احترام التعليمات الموجهة إلينا من حكومتينا، وأبديت موافقتي على العمل معه من أجل (استمرار) العلاقات الطيبة بين البلدين، ولكنني قلت له "إن مواقفنا صعبة". وبينماحرض ريان على ضمان تحقيق الإجراءات القانونية في الحوار، قبل تناول الموضوعات المطروحة، كان حمزة يرى أن من الضروري الوصول بالعلاقات إلى المستوى اللائق، بصرف النظر عن الطريق الذي يؤدي إلى هذه النتيجة. [322]

كان ريان يرى أن "فؤاد حمزة هو مستشار الملك للشئون الخارجية، والوزير الفعلي للخارجية، بالرغم من أن الملك كان يتحمل المسؤولية الفعلية في الشئون الخارجية، وبالرغم من أن الأمير فيصل كان يتحمل المسؤولية من الناحية الشكلية ... ومن هنا فإن فؤاد حمزة يقف في موقع رجل الدولة، بينما أنا نفسي مجرد موظف مدني، قد يكون في إمكاني أن أنصح حكومتي في بعض القضايا، ولكن الممثل الدبلوماسي لا يستطيع ـ بصفة عامة ـ أن يشكل سياسة بلاده الخارجية، ومن الصعب أن أدخل في عملية سياسية لمتابعة التعليمات الصادرة إليّ". وكان يدرك أن الصلاحيات التي يتمتع بها فؤاد حمزة ـ بالرغم من كل الاعتبارات ـ تجعله يتفوق عليه، ولا يرى في نفسه أكثر من "مجرد موظف مدني". ولهذا فلم يكن ريان جادًا في أن يصل الحوار مع فؤاد حمزة إلى مستوى مناقشة القضايا المهمة، بل حرص على أن يبقي عليه دائمًا في الشكل الذي يُمَكن كلاهما من استكشاف وجهة نظر الآخر، دون التوصية بصياغة قرار معين، أو حتى توجيه السياسة الرسمية لحكومتيهما. [323]

وعندئذ واتت ريان الفرصة كي يرد على الطرح السياسي الذي سبق أن قدمه فؤاد حمزة حول العلاقات البريطانية السعودية في لقائهما في 13 يونيو. قال ريان: "إن العرض الذي قدمه (فؤاد حمزة) يشكل جانبًا واحدًا في مسألة كبرى شغلت السياسة البريطانية في تسويات ما بعد الحرب (العالمية الأولى) تتصل بالدولة العثمانية. كانت هناك أجزاء من شبه الجزيرة العربية لنا فيها مسؤوليات خاصة، وأخرى لنا فيها مصالح أقل شأنًا، ومنطقتان مستقلتان تمامًا (الحجاز ونجد)

ويحكمهما صديقان لنا (الشريف حسين وعبد العزيز آل سعود). إننا مدينون إلى الملك حسين بنفس القدر الذي ندين به لابن سعود، لقد كنا نعمل من أجل استقرار الأمور في شبه الجزيرة العربية، لقد خرج ابن سعود من هذه العملية منتصرًا. لا شكر لنا، ولكن الشكر له على ما أنجزه".[324]

وتعقيبًا على شكوى فؤاد حمزة من أن السياسة البريطانية قد أحاطت الملك عبد العزيز بوجود بريطاني متعدد الأشكال على حواف شبه الجزيرة العربية والمناطق المجاورة لها، قال ريان، ولعله أول من أشار إلى ذلك: يبدو الأمر لي أننا كنا على حافة الدائرة قبل ذلك، وأن ابن سعود هو الذي وسع ممتلكاته حتى ملأها". ويعتبر هذا اعترافًا بريطانيًا بأن بريطانيا بأن عبد العزيز هو الذي تمدد في إتجاه مناطق نفوذها في الخليج، وأنها لم تسع إليه، وأن ليس لها فضل في نشأة المملكة العربية السعودية، وأن معاهدتي حدا وبحرة قد وقعتا في إطار التزامات بريطانيا تجاه العراق وشرق الأردن في عام 1925. أما العلاقات الحقيقية بين عبد العزيز وبريطانيا فتبدأ بمعاهدة جدة عام 1927، وما قبل ذلك يدخل في تقديره الصحيح ضمن مرحلة "ما قبل التاريخ". [325]

لم يكن حمزة مقتنعًا بمحاورة ريان له، وأكد على أن كل شيء كان يمكن أن يسير على ما يرام لو أن بريطانيا أحكمت سيطرتها على البلاد المجاورة للأراضي الواقعة تحت حكم الملك عبد العزيز، أو لو أن حكامها لم يكونوا أعداء له. وهذا يعني أن يكون الحضور البريطاني في مناطق الانتداب حضورًا كاملاً وشاملاً، وليس مجرد إشراف رسمي من بعيد على أنظمة عربية معادية للملك. ومع أن هذا الاقتراح من فؤاد حمزة لم يكن واردًا للمناقشة، إلا أن ريان كان حريصًا على التأكيد على سمو أهداف بريطانيا، حين قال: إن الرأي العام في بريطانيا "لا يسعى لتوسيع التزاماتنا في الشرق، بل إلى تخفيفها، خاصة وأن هناك حركات قومية في هذه البلاد يجب أن توضع في الاعتبار. وهذه المشاعر كانت قوية في العراق، كما أنها ظهرت في شرق الأردن، بالرغم من ان الوضع فيها مختلف...".[326]

ونفى ريان أن تكون هناك "صداقة" بين بريطانيا والعراق، أو بين بريطانيا وشرق الأردن، "لأننا حريصون على أن نُبْقِي على وضع متميز لنا فيهما". وفي حالة العراق فقد انخفض مركز بريطانيا المتميز إلى أقل مستوى ممكن بعد توقيع معاهدة 1930، "إننا نرغب بل ونسعى لأن نكون أصدقاء لكل الناس. إن هدفنا أن نرى دولاً مستقلة في شبه الجزيرة العربية على علاقة صداقة معنا ومع بعضها. وهناك الآن دول ذات حدود واضحة. أما حدود شرق الأردن ... لا تزال موضوعًا

معلقًا بيننا ... وأنا أفضل استمرار الوضع الراهن ... كانت رغبتنا أن نجري حوارًا مع الملك حول سلامة جميع الحدود فيما عدا تلك التي لم يحدثنا فيها (إشارة إلى الحدود مع اليمن)". [327]

أما القضايا التي أقلقت بال الملك عبد العزيز، والتي أثارها ريان في لقائهما في 13 يونيو، فلم يعطها ريان ذات الاهتمام الذي أعطاه لقضية "الصداقة"، باعتبارها قضية محورية للعلاقة بين الطرفين. وأما القضايا الأخرى، فكان بعضها يتعلق بأمور داخلية بما لا يعني بريطانيا، وبعضها لا يدخل في إطار صلاحيات ريان، والبعض الآخر ليس لديه تعليمات بالخوض فيه، وهكذا تمكن ريان من الإفلات من ضغوط فؤاد حمزة حرصًا على تأكيد الثوابت في السياسة البريطانية.

لم يثر فؤاد حمزة في لقائه الثاني بريان يوم 16 يونيو مسألة العلاقات الشخصية المتردية بين الملك عبد العزيز وريان، ذلك أنهما تناولا الموضوع باستفاضة في لقائهما الأول قبل ذلك بثلاثة أيام[328]، حين جرى حديث "طويل وودي ركزناه على مسألة علاقتي (ريان) الشخصية بابن سعود ... التي كانت في حاجة إلى الإصلاح ... وقلت إنني مستعد ...". وفي عرضه لتطور علاقته بالملك، اعترف ريان بأنه كان "حادًا في الحوار" مع الملك حول القضايا المتعلقة بشرق الأردن. وحين راح فؤاد حمزة يؤكد على الدور الذي يلعبه الممثل الدبلوماسي، وعلى آرائه الشخصية، وسلوكه المرن، راح ريان يجاريه فيما ذهب إليه، إلى أن وقف على هدف حمزة، الذي طالبه بضرورة أن تكون لديه مرونة دبلوماسية. فأشار إليه بأن الممثل الدبلوماسي ليس كما يتصور الشرقيون، متمتعًا بحرية كاملة بعيدًا عن الأطر التي تفرضها عليه حكومته، ومن خلال القرارات التي يبلغ بها في كل مناسبة، فهو ملتزم بها، ويترك له فقط أسلوب تناولها دون مساس بجوهر التعليمات.

وانطلاقًا من فهم ريان لطبيعة عمله، أخذ يوضح موقفه، دون اعتذار أو أسف عما بدر منه تجاه الملك، رغم إقراره به، وقال: "إذا كنت قد تحدثت بصراحة أو كتبت بوضوح ذات مرة، فقد تم ذلك بناء على تعليمات صريحة من حكومتي إليّ ... وربما لأنني رغبت في تسوية بعض المسائل، دون إعطاء أهمية خاصة لها، حتى لا أقحم الحكومة البريطانية في اتخاذ قرار حاسم بشأنها"، مما قد يؤدي إلى تحميل الحكومة أعباء إضافية دون الحاجة إلى ذلك. ومهما يكن من أمر، فإن الصيغ النهائية للتعليمات الصادرة إلى ريان تختلف ـ في الغالب ـ عن صيغها الأولية، وذلك نتيجة للتشاور معه مسبقًا. وهذا يعني أن ريان قد شارك في صياغة هذه التعليمات الصادرة من لندن، وبالتالي فهو أكثر التزامًا بها وحرصًا على تنفيذها، ويصعب عليه الفكاك منها. وهو يعترف بأن موقف حكومته

من مسألة الحدود مع شرق الأردن، والذي أغضب الملك عبد العزيز، كان قد "تم الإيعاز بها مني (ريان) في محاولة لإنقاذ الحكومة البريطانية من التورط في موقف صعب".

وفوق ذلك كانت هناك صعوبات خاصة بمن هو في مثل ظروف ريان، فهو وزير مفوض يتعامل مع ملك، يقوم عمليا بدور وزير الخارجية، ولا يترك لمستشاريه إلا قيلاً من الصلاحيات وفرص صناعة القرار، مؤثرًا أن يتناول بنفسه شؤونه الخارجية، ليس فقط من خلال سياسة عامة موجهة، وإنما بالإطلاع على كل صغيرة وكبيرة. وعندما يكتب ريان إلى الملك مباشرة حول أمر مرفوض من جانب الحكومة البريطانية فلابد أن ذلك يسبب كثيرًا من الحرج والإزعاج، وعلى ريان في مثل هذه الحالة ضرورة احترام الملك، بصفته الأساسية "ملكًا"، وليس بصفته "وزيرًا" للخارجية، وهذا الوضع نادرًا ما يحدث، بل هو غير وارد في دول أخرى، فالوزير المفوض يتعامل عادة مع وزير الخارجية. عندئذ أشفق فؤاد حمزة على ريان، ووعده باستخدام نفوذه لدى الملك لإقناعه بأن ريان ليس معاديًا له، وفي الوقت نفسه نصح حمزة ريان بأن تستمر الاتصالات بينهما لتخفيف حدة الحرج في الأمور الدبلوماسية وممارستها من خلال قنواتها الطبيعية.

وبعد هذه اللقاءات الثلاثة بين ريان والملك في 14 يونيو، وبين ريان وفؤاد حمزة في 13 و16 يونيو، وبناء على ترتيبات سابقة، تم لقاء آخر بين الملك وريان في 17 يونيو[329]، يصفه ريان بقوله: "أجلسني الملك معه ساعتين، وكان فؤاد بك (حمزة) مترجمًا، بينما كان يوسف ياسين جالسًا بالقرب منا طول الوقت". كان موضوع الحديث عامًا، ولكن الملك ركز فيه على سيادته على بلاده، واعتزازه بذلك، ومعاناته في الحفاظ على تلك السيادة. وانتقد الملك بعض المسؤولين البريطانيين الذين لم يمكنوه من نقل أفكاره واهتماماته إلى الحكومة البريطانية بأمانة، وذكر الملك على وجه التحديد ثلاثة (بريطانيين) هم: سير برسي كوكس (المندوب السامي بالعراق) وسير جلبرت كلايتون (الوزير المفوض والمندوب فوق العادة) وسير أندرو ريان نفسه (الوزير المفوض بجدة).

وبناء على رواية ريان[330]، كان الملك يتوقع الكثير من كوكس، الذي لم يوف بما وعد. أما المسائل التي أسندها الملك إلى كلايتون فلم يسمع عنها شيئًا. وأما ريان فقد وقع فيما وقع فيه كلايتون من عدم تبليغ رسائل الملك إلى الحكومة البريطانية في موضوعات محددة، مما اضطر الملك إلى تكليف وزيره المفوض بلندن (حافظ وهبة) بعرض تلك القضايا على الحكومة البريطانية.

وحين علم ريان من الملك أن وهبة لم يوفق فيما كلف به، عرض عليه استعداده لرفع ما يرى من أمور إلى لندن.

عندئذ وجد الملك الفرصة مناسبة لعرض القضية الرئيسية التي قصد إلى إثارتها. وطبقًا لرواية ريان، قال الملك: إنه صديق دائم لبريطانيا، وطالما أن الأمور مستقرة من حوله فليست هناك مشكلة، أما إذا تبدلت الأحوال في البلاد المجاورة، فإن الملك يريد أن يعرف أين يقف، وما الذي تريده بريطانيا منه، وما الذي لا تريده؟ هذه الأسئلة بعينها سبق أن طرحها الملك على كوكس، ثم على كلايتون، "وهو يريد مني الآن إجابة عنها". ويستدرك الملك بقوله: إن الإجابة عن تلك الأسئلة، مهما كانت طبيعتها، لن تؤثر على صداقته ببريطانيا، لأنه صديق دائم لها، وهذه الصداقة لا يجب أن تدخل في دور المساومة. صحيح أن ريان لم يجب عن هذه الأسئلة، وإنما وعد بنقلها إلى لندن، دون أن يعطي التزامًا بأي شيء. ولكن الملك حاول أن يستقطب ريان حين طلب إليه أن يعطيه رأيه الشخصي بصرف النظر عن موقف بلاده الرسمي.[331]

أكد ريان للملك أن موقف بريطانيا لم يتغير تجاهه، وأنه باق على ما كان عليه منذ أول أبريل، كما أكد ذلك ليوسف ياسين. أما رسائله التي ذكرها، فقد كانت في نظر ريان تتناول قضايا "افتراضية"، وهناك مبدأ عام في الحكومة البريطانية ألا يناقش المسؤولون قضايا "غير واقعية". ومع أن ممثل الحكومة يتمتع بحرية محدودة في تناول القضايا، إلا أنها تستنير برأيه في المجال الدبلوماسي، وقد لا يتدخل في تطوير شكل وصياغة القرار السياسي، قال ريان: "إن ممثل الحكومة الدبلوماسي يشبه أزميل النجار، آلة أساسية، ولكنها لا تعمل إلا بيديه"، وكأنه أراد أن يقول إنه لا يعمل إلا طبقًا لتوجيه حكومته، فلا دخل له بشكاوى الملك.[332]

كان ريان يعلم جيدًا أن الملك عبد العزيز راغب في التفاهم مع بريطانيا، ويتصور أن ذلك يمكن أن يتم عن طريق وضع أطر نظرية لتلك السياسية، تكون ملزمة للطرفين، وكان يرى أن العمل الدبلوماسي لا يتم إلا إذا كانت هناك قضية حقيقية قائمة بالفعل، يمكن التحاور والتشاور بشأنها. ويبدو أن هذه السياسة من جانب الملك كانت مبنية على شيء من عدم الثقة في السياسة البريطانية، التي يمكن أن تخدعه في أي وقت، ولهذا بدا الملك حذرا للغاية من الوقوع في شراك الدبلوماسية البريطانية، إلى درجة الحرص على تقنين علاقاته بها، تفاديًا لتقلبات سياستها. ولم تقل

قسوة الأزمة المالية على الملك وما فرضته عليه من التزامات من إصراره وحرصه على مبادئه العامة التي تشكل أساسيات موقفه السياسي. [333]

يقول ريان تأكيدًا على المعنى السابق: إن الملك "يحاول أن يضخم قوته ونفوذه، حتى وهو وسط المحنة التي يمر بها الآن، فهو يريد تفاهمًا ذا طبيعة دائمة، يشبه التحالف في الغالب، وهذا التحالف موجه ضد الهاشميين، لأن ذلك سيكون مفيدًا له، وهو يرى أنه يستحق أن تلتفت الحكومة البريطانية لمساعدته". ويضيف ريان: إن الملك "يكن لبريطانيا حبًا عذريًا نقيًا ...". لقد نجح الملك بدبلوماسيته في أن يجعل ريان يعتقد في صدق مشاعره تجاه بريطانيا. ولكن ريان كان يرى أن هذا الأسلوب من جانب الملك ليس أسلوبًا عمليًا. ويدلل على ذلك بأن الملك أقر في نهاية حديثه في 17 يونيو أن "الأسئلة التي طرحها على الحكومة البريطانية ليس من الميسور الإجابة عنها، ولكن ليس معنى ذلك أنه لا يتوقع إجابة لها".[334]

لم يكن ريان متفائلاً بشأن إمكانية إعطاء الملك ردودًا إيجابية، وبكلماته: "فأنا لا أقدر على رؤية ما تستطيع الحكومة البريطانية تقديمه له، والالتزامات السياسية (البريطانية) نحوه ... تبدو خارج المناقشة ... ومنذ عامين تقرر عدم تقديم أية مساعدات مالية مباشرة له ...". وبعد أن لمح ريان لاتجاهاته وميوله السلبية تجاه الملك، قال موجهًا الحديث إلى حكومة لندن : "سوف أترك لكم دراسة إمكانية إظهار اللطف معه". [335]

لم تسفر اللقاءات التي جرت بين الملك عبد العزيز وريان عن تصفية كاملة لأجواء الخلافات بينهما، على أي من المستويين الشخصي أو الرسمي، فسرعان ما تهيأت الظروف لاشتعال أزمة جديدة.

ولعل أول الأزمات الحادة بين الملك عبد العزيز وبريطانيا جرت في عام 1932 حول موضوع الرقيق، وهو موضوع ذو حساسية خاصة في العلاقات الدبلوماسية بينهما، ذلك أن بريطانيا كانت تعتبر نفسها رائدة حركة تحرير العبيد في العالم. وقد مضى على بداية نشاطها هذا قرن كامل من الزمان حتى عام 1932. ففي عام 1833 وافق البرلمان (مجلس العموم) على طلب الحكومة إلغاء الرق في جميع صوره وأشكاله. وبعد مائة عام من هذا التاريخ، بدأت عصبة الأمم نشاطًا جادًا لإلزام جميع أعضائها بإلغاء الرق، وتزعمت بريطانيا هذا الدور في العصبة. ذلك أن

البرلمان (مجلس اللوردات) أصدر في يوليو 1931، هذه التوصية: "في رأي المجلس أن إلغاء تملك الرقيق، وتجارة الرقيق، وجميع أشكال الرق، هو واجب عالمي ...".[336]

من هذا المنطلق، واستنادًا إلى المادة السابعة من المعاهدة الأنجلو سعودية، المعروفة بمعاهدة جدة لعام 1927، والتي تقضي بأن "يلتزم الملك بالتعاون مع بريطانيا في مقاومة تجارة الرقيق"، تدخل ريان وآوى أحد عبيد الملك، الذي عرفت قضيته فيما بعد "قضية العبد بخيت". ولا شك في أن ريان قد أساء التصرف حين أقدم على خطوة كهذه. وبصرف النظر عما اتخذه البرلمان بمجلسيه من قرارات تهم بريطانيا وحدها، فإن المادة السابعة من معاهدة جدة لا تسمح لريان بفعلته، لأنها تتعلق "بتجارة الرقيق"، ولا صلة لها "بامتلاك الرقيق"، ولم يكن العبد بخيت معروضًا للبيع. ومن جهة أخرى، فلعل ريان يعلم جيدًا أن إعداد وصياغة المادة السابعة من معاهدة جدة مرت بأزمات حادة كادت أن تجهض المعاهدة بجميع موادها قبل ولادتها، بسبب بعض القضايا المهمة، كانت قضية الرقيق إحداها.[337] ولم تبد وزارة الخارجية البريطانية مرونة حول الموضوع إلا بعد أن وقفت على حجم الصعوبات التي تواجه الملك عبد العزيز في مجال امتلاك الرقيق والاتجار فيه. فعبرت عن أملها في أن ينهي الملك تجارة الرقيق، تاركة مسألة امتلاك الرقيق لمرحلة تالية. ولكنها أخطرته بعد ذلك بأنها لن تستطيع أن تتخلى عن حقها في تحرير العبيد، الذين يلجؤون إلى أحد مسؤوليها في بلاده. ورد الملك على ذلك في حينه ـ وقد كان حريصًا على إلغاء جميع الامتيازات الأجنبية في بلاده ـ بأنه لن يتعاون مع بريطانيا في هذا المجال، وتم تبادل الخطابات بين الطرفين حول هذا المعنى[338].

رأى الملك عبد العزيز أن السكوت على تصرفات ريان غير اللائقة لم يعد ممكنًا، خاصة بعد إيوائه للعبد بخيت بهدف تحريره دون إذن الملك. وفي 5 فبراير 1932 بعث الأمير فيصل ـ بصفته وزير الخارجية ـ برقية إلى حافظ وهبة (الوزير السعودي المفوض في لندن) يطب منه فيها الاحتجاج لدى وزير الخارجية البريطاني (سير جون سايمون) بشأن تصرفات ريان المخلة بالتقاليد الدبلوماسية المعروفة، لأنه "بالرغم من الغاية النبيلة التي دعت حكومتينا إلى تبادل التمثيل السياسي المعتاد بينهما، فإن حكومتي تأسف لأن سير أندرو ريان شرع منذ قدومه إلى الحجاز في وضع العراقيل في سبيل بناء علاقات حسنة بين البلدين ..."[339].

وتضيف البرقية اتهامًا آخر لريان، الذي "تجاوز حدوده في التصرف مع شخص جلالة الملك، وفي التحدث مع جلالته بلهجة غير مألوفة". وكان ريان، وهو لا يزال حديث العهد بالعمل في الحجاز، وبعد تقديم أوراق اعتماده ببضعة أيام، قد اتهم من جديد في مارس 1931، بأنه "يعكر صفو السلام على الحدود (مع شرق الأردن) ويشجع الغزو والقلق". وفي مناسبة أخرى، أثناء مناقشة موضوع الرقيق، اتهم الملك بالمغالطة حين قال: "إنه يحمد الله أن مستر هوب جيل كان معه في الجلسة ليشهد على ما يدور من الحديث، خوفًا من أنه في حالة موته تزور على لسانه أشياء لم يقلها، كما تزور الآن على لسان كلايتون المتوفى ... وآخر أعماله السيئة (موقفه من) قضية عبد لجلالة الملك التجأ إلى المفوضية (ورفض إعادته)".

لم يعد بإمكان حكومة الحجاز ـ نجد أن تصبر على سلوك أندرو ريان، الذي "لم يخدم حسن العلاقات، بل إنه على العكس لم يزد العلاقات الحسنة إلا تباعدًا ... وأصبحنا في شك من حقيقة الموقف، وهو يعمل كل ذلك من تلقاء نفسه، أو بموافقة حكومته؟ ... إن حكومة صاحب الجلالة الملك (عبد العزيز) تحتج على تصرف سير أندرو ريان غير اللائق، وترى أن بقاءه واسطة بينها وبين الحكومة البريطانية لا يكون منه إلا تفاقم المشاكل بين الجانبين ... إن حكومة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز تنتظر الجواب السريع، الحاسم لكي لا يتسع الخلاف وتتورط الحكومتان في مشاكل ... هما في غنى عنها".

يقول حافظ وهبة إنه لم ير من المناسب تقديم مذكرة بشأن ما ورد إليه في برقية الأمير فيصل، لأن ذلك سوف يسيء إلى العلاقات بين البلدين أكثر مما سيفيدها. ولم يكن في البرقية من جديد سوى أمر العبد بخيت. وإذا كان لابد من طرح الأمر، فقد يكون من المناسب عمل ذلك بعيدًا عن القنوات الدبلوماسية، كتأجيله مثلاً لحين زيارة أحد الأمراء السعوديين للندن. ولكن الحكومة أصرت على موقفها، ورأى حافظ وهبة أن سفره إلى جنيف لحضور مؤتمر نزع السلاح قد يكون فرصة للهروب من طرح الموضوع على وزارة الخارجية البريطانية، تاركًا الأمر برمته للقائم بالأعمال بعد سفره في 8 فبراير 1932. وكما توقع حافظ وهبة كان لإثارة الموضوع أثر سيء على وزارة الخارجية البريطانية، التي أصيبت بصدمة لم تكن تتوقعها.[340]

وحين عاد حافظ وهبة من جنيف إلى لندن، وجد الجو العام في لندن متوترًا، فقرر زيارة وزارة الخارجية البريطانية في 15 فبراير للتخفيف من الإيقاعات السلبية الناجمة عن المذكرة

السعودية، التي قدمتها المفوضية أثناء غيابه. والتقي بأوليفانت L. Oliphant (وكيل وزارة الخارجية) صديقه الشخصي، وأظهر تعاطفًا معه حتى بدا وكأنه غير متعاطف مع حكومة بلاده. ويتضح ذلك من قوله ـ طبقًا لما أورده أوليفانت ـ: "إن ابن سعود سوف يدرك خطأه في النهاية". ونسب حافظ وهبة إعداد المذكرة السعودية إلى مستشاري الملك عبد العزيز "غير الأكفاء"، في إشارة إلى فؤاد حمزة، الذي لم يَكُن يُكِن له ودًا. وذهب حافظ وهبة إلى أبعد من ذلك حين أعلن أنه سيتمكن من إصلاح هذا الأمر. وفي الوقت نفسه عاب أوليفانت على المسؤولين البريطانيين تسلم مثل هذه المذكرة.[341]

يبدو أن حافظ وهبة هو الآخر قد تجاوز حدود صلاحياته الدبلوماسية، حين خاطب أوليفانت بلغة هي أقرب ما تكون إلى الاعتذار، وليس بها شبهة احتجاج، على غير ما كان ينبغي عليه أن يفعل. وليس هناك من تفسير لسلوك حافظ وهبة، غير أنه بحكم موقعه كان أقدر على الإحساس بالسلبيات التي سيفرزها إبقاء العلاقات البريطانية السعودية في حالة أزمة. فمع أن المذكرة السعودية كانت رسمية، إلا أن موقف حافظ وهبة من إعادة عرضها ومناقشتها كان وديًا، ولم يُسَلّم أوليفانت تمامًا بالتناول الودي للقضية، وسجل حواره مع وهبة في أجندة وزارة الخارجية، ووضع الأزمة في حجمها الطبيعي أمام جميع المسؤولين. عندئذ قررت الحكومة البريطانية التحقيق في صحة التهم المنسوبة إلى وزيرها المفوض في جدة، وهو الذي كان قد غادرها في زيارة للقدس. وحين علم ريان بشكوى حكومة الحجاز، قرر أن يتوجه من القدس إلى لندن مباشرة، حيث قدم لحكومته مذكرة دفاع عن نفسه في 29 فبراير.[342]

وفي 21 مارس 1932، اكتملت دراسة وزارة الخارجية البريطانية للشكوى المقدمة من الحكومة السعودية ضد سلوكيات ريان الدبلوماسية، وأعدت مذكرة موجهة إلى حافظ وهبة دفاعا عن سلوكيات ريان[343]، ورد فيها: "إن خبرة ريان في الوظائف الرسمية عمرها 30 عامًا، نال خلالها رضا الحكومة (البريطانية) واحترامها، كما نال رضا وزارة الخارجية، واختير لمنصب وزير صاحب الجلالة المفوض بجدة، لأنه كان أنسب العناصر لتوثيق العلاقات بين الحكومتين ...". لذلك كله أبدى وزير الخارجية دهشته لإقدام الحكومة السعودية على تقديم شكوى كهذه "ضد شخص موثوق به من قبل حكومته". دافعت وزارة الخارجية عن ريان وفندت التهم المنسوبة إليه على النحو التالي:

أولا: لا يذكر ريان أنه قال ذات مرة أن الملك عبد العزيز "يعيش في عالم الأوهام والخيال، وأن ريان حريص على احترام الملك والالتزام بذلك عند مناقشة أصعب المسائل وأدقها وأكثرها حساسية".

ثانيا: أن ريان حينما ذكر، أثناء مناقشة مسألة الحدود مع شرق الأردن في مارس 1931، وأشار إلى أن الغارات كانت تتم من نجد، بموافقة الملك عبد العزيز ورضاه، إنما كان يقصد التأكيد على خطورة الموقف، بناء على الشائعات المنتشرة على الجانبين. ومع ذلك قال ريان إنه لا يشارك هو وحكومته في تعزيز هذه الشائعات.

ثالثا: فيما يتعلق بمسألة اتهام ريان للملك بتغيير أقوال المسؤولين البريطانيين بعد مماتهم، نفى ريان أن يكون قد اتهم حكومة الحجاز بتزوير شيء ونسبته إلى كلايتون.

رابعا: أما مسألة العبد المحرر بخيت، فقد كان تصرفه فيها يتم طبقًا للتعليمات التي تلقاها من أوليفانت في وزارة الخارجية. وأن كل شيء تم بناء على تعليمات مباشرة من وزير الخارجية سايمون.

خامسا: أن وزير الخارجية يثق في أقوال ريان لأنها لا تتعارض والتقارير التي كان يبعثها من جدة في حينه.

سادسا: أن اتهام ريان بالإساءة إلى العلاقات بين البلدين غير قائم على أساس صحيح، لأن ذلك يتعارض وطبيعة دوره.

سابعا: أنه من المناسب لحكومة الحجاز أن تسحب المذكرة التي قدمتها، وإلا فلن يعود ريان إلى علمه، ولن تعين الحكومة البريطانية وزيرًا آخر مكانه في جدة.

ولا شك في أن سايمون كان عنيدًا، لأنه كان أسير أفكار زوجته كاثلين Kathleen عن شبه الجزيرة العربية، وهي التي فرغت لتوها (في عام 1930)من تأليف كتاب حول "الرق"[344]، تحدثت فيه عن الرق في شبه الجزيرة العربية، ورسمت صورة قاتمة لأحوال الرقيق هناك، واستبعدت إمكانية إنهاء تجارة الرقيق أو امتلاكه في المستقبل المرئي. ولم تكن السيدة كاثلين سايمون غير أحد الأصوات العديدة التي راحت تدعم الحملة على الرقيق، التي تزعمتها بريطانيا

بحماس في ذلك الوقت. هكذا انعكست ميول سايمون على وزارة الخارجية، التي كانت مهيأة أصلاً لوضع اهتمامات الحكومة البريطانية موضع التنفيذ فيما يتعلق بالبلاد التي تمارس الاتجار في الرقيق، أو تعتمد عليه في اقتصادياتها. وكان وزير الخارجية يتلقى تقارير شهرية من المفوضية البريطانية في جدة حول أعداد الرقيق الذين تمكنت المفوضية من إطلاق سراحهم. ولعل هذا يفسر لنا لماذا وقع طرح حكومة الحجاز لقضية العبد بخيت أو غيره على آذان صماء في لندن. كما تفسر لماذا كان سايمون عنيفًا في رده على مذكرة حكومة الحجاز، فوقعت كلمات مذكرته وقع الصدمة على الملك عبد العزيز، الذي تزايدت شكوكه في صداقة بريطانيا، وأدرك أنها أخذت بالفعل تضعف وتفتر.

لقد جرى ذلك كله في لندن في وقت ازدادت فيه مخاوف الملك عبد العزيز من خصومه في العراق وشرق الأردن. وكان قبول كلا الخيارين المطروحين من وزارة الخارجية البريطانية: الاعتذار عن المذكرة، أو سحبها، صعبًا. ولذا رأي حافظ وهبة أن عبور هذه الأزمة لن يتم إلا بالاتصالات المباشرة مع المسؤولين، وبخاصة مع أوليفانت (وكيل وزارة الخارجية) باعتبار أن ذلك ضرورة "لإزالة الجفاء بين الحكومتين" وحين التقيا أكد وهبة أنه "قادم لإنهاء الموضوع بما يرضي الحكومتين".[345]

وفي خطابه إلى سايمون، بتاريخ 5 أبريل 1932، طرح حافظ وهبة النقاط الأربع التالية:

1. إن المذكرة التي قدمتها الحكومة السعودية، في 8 فبراير، إنما كانت تهدف إلى زيادة توثيق العلاقات الطيبة مع الحكومة البريطانية، وإزالة معوقات تلك الصداقة.

2. إن الملك عبد العزيز حريص على علاقاته مع بريطانيا، حيث يوجد في لندن الوزير المفوض الوحيد لبلاده في أي مكان في العالم.

3. ليست هذه هي المرة الوحيدة التي جرى فيها خلاف بين المسؤولين في البلدين، وأن الخلافات كانت تسوى في السابق بغير مشاكل.

4. أما ريان "فليس لنا غرض في شخصه، وليس بيننا وبينه إلا ما أخبرتنا به حكومة بريطانيا، وأن ما ورد في مذكرتنا هو من باب شكوى الصديق لصديقه، وأن عودة ريان كممثل لدى حكومته أمر يرجع إلى الحكومة البريطانية، ونحن لا نمانع فيه ونقبله".

وأضاف حافظ وهبة: "ليس لنا قصد إلا (تحقيق) ثلاثة أمور: أولها حفظ شرفنا، وثانيها صيانة استقلالنا، وثالثها توثيق العلاقات الطيبة مع الحكومة البريطانية".[346] وفي رده على حافظ وهبة، في 12 أبريل، أكد رندل (نيابة عن وزير الخارجية سايمون) على ضرورة احترام مطالب حافظ وهبة جميعها، ووعد بأنه سيكون أول من يحترمها، وأول من يعمل على توطيد أواصر الصداقة بين البلدين، بنفس الروح التي أظهرتها حكومة الملك عبد العزيز.[347] وبتبادل الرسائل بين حافظ وهبة ورندل، انتهت الأزمة الدبلوماسية بين البلدين. وبدأ العمل من أجل الإصلاح وإعادة العلاقات الشخصية بين الملك وريان إلى حالتها الطبيعية، وعندئذ تقرر أن يعود ريان لعمله في جدة، في أعقاب انتهاء زيارة الأمير فيصل وبعثته إلى لندن، على أن يغلق الموضوع نهائيًا، وقد صدرت التعليمات بهذا الشأن إلى هوب جيل (القائم بالأعمال في جدة).[348]

ويوضح الإيقاع السريع للطريقة التي تم بها التغلب على الأزمة الدبلوماسية، أن الطرفين كانا غير راغبين في استمرارها، وأن مستقبل العلاقات بينهما كان يعتمد ـــــ إلى حد كبير ـــــ على سرعة العبور فوق هذه الأزمة العارضة. ولذلك سارع الملك عبد العزيز بالتعبير عن حسن النية دون التفريط في حق تجاه الحكومة البريطانية، آملا أن تقابل مبادرته بمبادرة مماثلة من أجل توطيد أواصر العلاقات الناشئة بينهما، وإلا فإن الحكومة السعودية ستكون في حِل من تفضيل بريطانيا على غيرها من الدول الكبرى، ولعل زيارة الأمير فيصل للندن، في صيف عام 1932، كانت تهدف ـ فضلاً عن أمور أخرى ـ إلى إبلاغ هذه الرسالة إلى الحكومة البريطانية. من هذا المنطلق لا يجب أن تفهم المرونة التي أبدتها الحكومة السعودية تجاه الأزمة على أنها كانت تنازلاً من جانب واحد، بل لعلها كانت مناورة دبلوماسية واعية، تسعى إلى تحجيم النفوذ البريطاني في شبه الجزيرة العربية دون الإفصاح عن ذلك.

في هذه الظروف وجدت الحكومة السعودية أنه قد يكون من المناسب الإعلان عن جولة الأمير فيصل والبعثة المرافقة له إلى عدد من الدول الأوروبية، تشمل لندن وبعض عواصم الدول الصديقة، هي: إيطاليا، هولندا، سويسرا، بولندا، ألمانيا، والإتحاد السوفيتي. ويهدف الإعلان عن هذه الزيارة على هذا النحو إلى إقناع بريطانيا أنها لم تعد القوة الكبرى الوحيدة في الميدان، وأن الملك عبد العزيز له الآن أصدقاء كُثُر، ولا شك في أنها كانت خطة سياسية ناجحة وخطوة دبلوماسية جيدة، خاصة وأن البعثة كانت برئاسة وزير الخارجية السعودي (الأمير فيصل). وفي

24 مارس 1932 استطلع حافظ وهبة رأي الحكومة البريطانية حول إمكانية استقبال الأمير فيصل وفؤاد حمزة استقبالاً رسميًا. فاشترطت وزارة الخارجية البريطانية في 24 أبريل، أن يكون استقبال الأمير فيصل في لندن مرتبطًا بسحب الحكومة السعودية للمذكرة المقدمة ضد ريان[349].

وفي 8 أبريل أبلغ هوب جيل الحكومة السعودية أن لندن على استعداد لاستقبال فيصل وبعثته. وبعد أربعة أيام أبحرت البعثة من جدة لزيارة روما وجنيف وباريس ولندن وهولندا وبرلين وموسكو ووارسو وأنقرة وطهران وبغداد. وقبل مغادرة الرحلة، أطلع فؤاد حمزة هوب جيل على برنامجها.[350] وفي لندن كانت الاستعدادات قد اكتملت لاستقبال الأمير فيصل في ميناء الوصول، بينما كان في استقباله بمحطة فيكتوريا مندوبون على الملك جورج، وعن وزير الخارجية فضلاً عن ريان نفسه. أما برنامج الزيارة فقد وزع على مدى أسبوع كامل في الفترة ما بين 7 و14 مايو. وكان من بين فقرات البرنامج لقاء مع الملك جورج في صباح يوم 9 مايو، وفي هذه المناسبة تلقى الملك جورج خطابًا من الملك عبد العزيز يؤكد فيه على العلاقات الطيبة بين بلديهما.[351]

وحين التقى فؤاد حمزة بالمسؤولين في وزارة الخارجية في 9 مايو 1932[352]، كشف عن أحد الأهداف الأصلية للبعثة السعودية بقوله: "إن الغرض من هذه البعثة هو التأكد من أن الحكومة البريطانية لا تزال تشعر بارتياح تجاه حكومة الحجاز ونجد كما كانت في الماضي، ومن أن لندن لا تزال ترغب في تكوين علاقات قوية وصداقة متينة، لأن الملك عبد العزيز يشعر بأن مواقف الحكومة البريطانية قد تغيرت نحوه". وكانت هذه الأفكار قد نُقلت إلى سير أندرو ريان في يونيو السابق، ولابد أنه قد أبلغها إلى لندن، وأضاف فؤاد حمزة: "إن حكومة الملك عبد العزيز تأمل في أن تسمع رد الحكومة البريطانية، ليس فقط في شكله الرسمي، ولكن في صوره المادية والمعنوية، إنه لا يريد تلك الردود التي كان يتلقاها في الماضي. والملك يؤكد على هذه النقطة، وفي الوقت نفسه فهو على استعداد للإصغاء لتوجيهات بريطانيا عند الحاجة إليها. كذلك يريد الملك عبد العزيز أن يعرف الأسلوب الذي يدير به شئونه ويلبي طلبات حكومة صاحب الجلالة البريطانية. وهذا هو السبب الرئيسي لحضور هذه البعثة".

لا يجب أن تخدعنا عبارات فؤاد حمزة، التي كانت في الواقع تحذيرًا للندن بهدف مساعدتها في الخروج من الأزمة، ويتضح ذلك من ردود أوليفانت عليه، وهي ردود تعكس حيرة الحكومة البريطانية تجاه سياستها في شبه الجزيرة العربية. قال أوليفانت: "إنه متحير مما كان يسمع بين

الحين والحين أن الملك عبد العزيز يشك في استمرار الصداقة بيننا وبينه". ولكنه لم يستسلم لما كان يسمع بعدما رأى من مرونة الحكومة السعودية، وأكد لفؤاد حمزة "أن العلاقات الودية قائمة كما كانت تمامًا فيما يتعلق بالموضوعات الجوهرية". وأخذ أوليفانت يفصح عن شيء من تحفظاته حين قال: "إن الموضوعات التي بيننا تضاعفت عن ذي قبل، وأن علينا التزامات نحو المناطق الواقعة تحت الانتداب، وهي ليست مستعمرات لنا". واستدرك أوليفانت الموقف لينهيه بما يريح فؤاد حمزة، وقال "إن ما يعجبه في الملك عبد العزيز هو الصراحة، وهو يريد أن تقوم العلاقات بين الأصدقاء على الصراحة".

وفي اجتماع آخر بفؤاد حمزة في 13 مايو 1932، أكد أوليفانت على المعاني السابقة، ولكنه لم يستطع أن يترجم ذلك إلى سلوك عملي حين رفض مساعدة الملك عبد العزيز ماليًا، مما دفع فؤاد حمزة إلى التعبير عن أسفه لعدم تعاون لندن مع حكومته في الضائقة المالية، ولم يخف أن حكومته ستسلك طريقها بنفسها لدى أصدقاء آخرين في أوروبا. على كل حال، كان مشوار البعثة السعودية له بقية في دول أوروبية أخرى. ولكن هذه اللقاءات، مع كونها ودية النغمة في إطارها العام، إلا أنها كشفت عن كثير مما كان يخفيه الطرفان عن بعضهما.

وبزيارة الأمير فيصل للندن، تحسنت العلاقات البريطانية ـ السعودية، وغادر ريان إلى مقر عمله في جدة، فوصلها في 30 مايو 1932، أي بعد فترة انقطاع تزيد على الثلاثة شهور. وبعد أن قضى أسبوعًا في جدة، أعد تقريرًا مختصرًا سجل فيه ملاحظاته عن بعض الأمور المتعلقة بعودته.[353] منها قوله: "استقبلني على ظهر المركب حمدي بك، المدير العام للشئون العسكرية، الذي جاء خصيصًا من مكة لهذا الغرض بصحبة ضابط صغير، وقد حمل تحيات الملك إليّ. واستقبلني على رصيف الميناء حاكم جدة شخصيًا، ومعه كل المسؤولين المحليين. ولما كانت هذه هي أول مرة أنزل فيها من مركب حربية، منذ وصولي إلى هنا في بادئ الأمر، فإنني لست متأكدًا مما إذا كان استقبال حمدي بك يعني مزيدًا من الحفاوة. ومع ذلك فلدي انطباع بأن الحكومة هنا تظهر أقصى ما في وسعها من حفاوة بهذه المناسبة".

في مساء 3 يونيو زار الشيخ يوسف ياسين ريان، الذي عبر عن الزيارة بمودة قائلا: "... أبدى (ياسين) سعادة الملك (عبد العزيز) وسعادته شخصيا بعودتي (إلى جدة) سالمًا. وهنأني بعيد

ميلاد الملك جورج (الخامس) وشارك في احتفال أقمته وزوجتي بهذه المناسبة، حضره جمع أوروبي، وبعض الأمراء والهنود".

أما مسألة العبد بخيت التي كانت السبب المباشر وراء تفجر أزمة ريان، فقد علم ريان أنها أصبحت منتهية في نظر الملك، وكأن العبد قد "مات ودفن". ويضيف ريان: "في اعتقادي أن سبب ذلك الانطباع الطيب لدى السعوديين هو الاستقبال الحسن الذي استقبل به الأمير فيصل في لندن، والبرقية التي بعث بها الملك جورج إلى الملك عبد العزيز بمناسبة رحيل بعثة (فيصل) عن لندن".

كان ريان قلقًا، فهو لا يصدق ما يجري أمام عينيه من كرم وسماحة وعفو، ويخشى أن ينقلب الجو ضده ثانية ببرقِهِ ورعده، حين يأتي وقت العمل وإثارة الموضوعات المشتركة، أو على حد تعبيره: "أنا لا أعلم إلى متى سيظل هذا الجو اللطيف، ولا مدى تأثيره على الموضوعات التي قد تثار في المستقبل".

إن الإجابة على السؤال السابق متروكة بالطبع لاختبار النوايا في ميدان التطبيق الفعلي عندما تثار قضايا مشتركة تهم البلدين. لقد كان الجميع مهتمًا بإظهار النوايا الحسنة، وصياغة العبارات الرقيقة والمريحة، ولكن أحدًا من الطرفين لم يعمل الفكر جيدًا في وجهة نظر الطرف الآخر، ولم يكن يرى الأمور إلا من وجهة نظره هو. ويشهد على صحة هذه النتيجة ما جرى خلال السنوات السبع التالية لهذه الفترة، والتي يمكن وصفها بأنها كانت "سبع سنوات عجاف".



المصادر والمراجع

أولا: وثائق غير منشورة

أوراق وزارة الخارجية البريطانية، الملفات التالية:

- F. O. 371/ 12244 (P. R. O.)
- F. O. 371/ 12245 (P. R. O.)
- F. O. 371/ 13008 (P. R. O.)
- F. O. 371/ 13728 (P. R. O.)
- F. O. 371/ 13734 (P. R. O.)
- F. O. 371/ 13735 (P. R. O.)
- F. O. 371/ 13736 (P. R. O.)
- F. O. 371/ 14460 (P. R. O.)
- F. O. 371/ 14464 (P. R. O.)
- F. O. 371/ 14468 (P. R. O.)
- F. O. 371/ 14482 (P. R. O.)

- F. O. 371/ 14483 (P. R. O.)
- F. O. 371/ 15292 (P. R. O.)
- F. O. 371/ 15299 (P. R. O.)
- F. O. 371/ 16022 (P. R. O.)
- F. O. 371/ 16024 (P. R. O.)
- F. O. 371/ 16026 (P. R. O.)

أوراق مجلس الوزراء البريطاني، ملف :

- CAB 23, 12/26 / 2 (P. R. O.)

الأوراق الخاصة:

- Philby Private Papers, St. Antony’s College, Oxford University
- Ryan Private Papers, VI/8 St. Antony's College, Oxford University

ثانيا: وثائق منشورة

- Al- Rashid, Ibrahim (editor) Documents on the History of Saudi Arabia, 3Vols. (Salisbury: 1976).
- (editors) British Documents on theGoach, G. P. & Temperley, H. Origins of the War, 1898-1914, Vols. V and X, (London: 1938).

Record of Conversation on 11 Oct. 1926 between Amir Faisal and●
the Sec. of State for Foreign Affairs, Documents on British Foreign Policy
.(D.B.F.P.) 1919-39, (ser 1A, ii, 1968)

Saudi Arabia, Memorial of the Government of Saudi Arabia:●
Arbitration for Settlement of Territorial Dispute Between Muscat and Abu
Dhabi on one Side and Saudi Arabia on the Other, 3 Vols. (Cairo: 1955).

Admirality, Naval Intelligence Division. Geographical Handbook●
.Series, Western Arabia and the Red Sea, (Oxford: 1946)

British Documents on the origins of the War, (London 1938) X●

Lady Bell, The Letters of Gertrude Bell (London: 1927)●

ثالثا: كتابات المعاصرين وأوراقهم الخاصة المنشورة

- أمين الريحاني: تاريخ نجد الحديث وملحقاته بيروت: 1954).
- حافظ وهبة: خمسون عامًا في جزيرة العرب، (القاهرة: 1960).
- علي جودت: ذكريات علي جودت، 1900- 1958 بيروت: 1954).
- فؤاد حمزة: البلاد العربية السعودية، (الرياض: 1936)

Admirality, Western Arabia and the Rea Sea (Oxford: 1946)●

- Antonius, G., The Arab Awaking, The Story of The Arab National Movement (London, 1938).
- Bell, Lady. G., The Letters of Gertrude Bell, 2 Vols (London: 1927).

Journal of the Royal Institute of, Clayton, Arabia and the Arabs●
International Affairs, viii (1929)

● Collins, R. O. (editor), An Arabian Diary, Sir Gilbert Faikingham Clayton (Berkeley: 1969).

Hardinge, Lord, My Indian Years (London: 1945)●

Hogarth, D. G., "Wahhabism and British Interests", Journal of●
British Institute of Internationbal Affairs, IV (1925).

● . Lawrence, A. W. (editor) Letters to Lawrence. (London: 1962)●
Philby, St. J. B., The Heart of Arabia (London: 1922).

Philby, St. J. B., "The Triumph of The Wahhabis", Journal of The●
Central Asian Society, XIII (1926).

Philby, St. J. B., Arabia of The Wahhabis (London: 1928).●

Wilson, Sir. J. B., Loyalties Mesopotamia 1914-1917, A Clash of●
Loyalties, A Personal and Historical Record. (Oxford: 1931).

رابعا: دراسات

● أحمد جلال بسيوني، "رؤى بريطانية لإدارة شؤون الشرق الأوسط 1920- 1921"، مجلة رواق التاريخ والتراث، العدد 6، يونيو 2018.

● أحمد عبد الغفور عطار: صقر الجزيرة، 7 أجزاء، (بيروت: 1972).

● جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914-1945، (القاهرة: 1973).

- جمال محمود حجر،" إنهاء الملك عبد العزيز للامتيازات الأجنبية في الحجاز 1926 – 1927" الدارة، العدد 1، السنة 10 (1984)
- جمال محمود حجر، "تبادل التمثيل الدبلوماسي البريطاني – السعودي 1929 – 1930"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية- جامعة قطر، العدد 12 (1989)
- جمال محمود حجر،"المد والجزر في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية: ملامح التغير في العلاقات البريطانية- السعودية 1910 – 1915"، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية – جامعة قطر، العدد1 (1989)
- جمال محمود حجر: "مشروع جور لإعادة تنظيم الإدارة البريطانية في الشرق الأوسط عام 1920"، في كتاب المؤلف:القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989)
- جمال محمود حجر، "المد والجزر في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية: 2– بريطانيا بين عبد العزيز آل سعود والشريف حسين 1915- 1920"، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية – جامعة قطر، العدد2 (1990)
- جمال محمود حجر،" الحجاز في الفكر السياسي لمسلمي الهند" ، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، العدد 39 (1992)
- جمال محمود حجر، "تمويل مشروع سكة حديد الحجاز"، مجلة تراث، يناير 2008.
- جمال محمود حجر، الحجاز في استراتيجية الدعاية السوفيتية (إسطنبول، مركز التاريخ العربي للنشر، 2019)
- جمال محمود حجر، الحجاز في الأزمة المالية العالمية (إسطنبول، مركز التاريخ العربي للنشر، 2020)
- حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة: 1956).

- عبد الرحمن بن عبد العزيز الحصين، فيصل بن عبد العزيز آل سعود وجهوده في القضايا العربية والإسلامية (الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، 2001)
- عبد العزيز عبد الغني ، " آن الإنجليزية " مجلة تراث ، العدد 13 (1999)
- فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية (الرياض، مكتبة النصر الحديثة، د.ت.)
- موضي بنت عبد العزيز، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت 1923/ 1924 (لندن، دار الساقي، 1992)
- هاري سنت جون فيلبي، "سياسة بريطانيا في الجزيرة العربية 1919- 1926"، تقديم وترجمة وتعليق: جمال محمود حجر ، الدارة ، العدد2 ، السنة 29 (1424هـ 2003م)

- Abdul-Bari, M., "The Early Wahhabis and Sharifs of Mekkah", 1955). (Journal of Pakestan Historical Society, III.
- Abdullah, the United Arab Emirates. A modern History, London: 1978).
- Alireza, Marianne, “The Late King Faisal: Life, Personality and Methods of Government”. www.darah.org ,
- Armitage, H. St. J. B., “King Abd Al-Aziz and The English Connection: Captain William Shakespear and His Successors”, www.darah.org
- Arsalanian, A. H., "British War- Time Pledges, 1917-18, The Arminian case", Journal of Contemporary History, XIII 1978).
- Barker, R., King Husayn and the Kingdom of the Hejaz (Cambridge: 1979).

Bray, N. N. E., A Paladin of Arabia, the Biography of Brevet Lieut●
London: 1936).(– Colonel G. E. Leach man

London:(Busch, B. C., Britain and the Persian Gulf, 1894-1914 ●
1971)

Busch, B. C., Britain, India and the Arabs 1914-1921 (London:●
1971).

Carruthers, A., "Captain Shekspear's last Journey", Geographical●
Journal, LIX. (1922).

Christable Draper, " Early Women Travelers in Arabia ", The ●
Asiatic Review , vol. xxvii (1931)

Cunningham, A., "The Wrong Hourse: A study of Anglo Turkish●
Relation before First World War", St. Antony's Papers, XVII (1965).

Dawn, C. E., "The Amir of Mecca Al-Husayn Ibn Ali and the●
Origin of the Arab Revolt", Proceedings of the American Philosophical
Society, CIV (1960).

De Gaury, Gerald, Faisal: King of Saudi Arabia (New York,●
Fredrick Praeger,1967)

" Early Women Travelers in Arabia ", The,Miss Christable Draper,●
Asiatic Review , vol. xxvii (1931)

Edmonds, "Gertrude Bell in The Near and Middle East", Journal of●
The Royal Asian Society, VLI (1969)

“Slavery and the Making of an Article in Hagar,Gamal Mahmoud,●
the Anglo-Saudi Treaty of Jeddah 1927”, in:

لطيفة سالم (محرر)، دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر مهداة إلي الأستاذ الدكتور
يونان لبيب رزق (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص 43- 61

Harris, J. H., "Slavery, World Abolition", The Contemporary●
Review, CXLII (1932)

● Hogarth, “Wahhabism and British Interests, Journal of British
Institute of International Affairs, iv (1925)

● Holt, A. L., “The Future of the North Arabian Desert”,
Geographical Journal, vol. 62. (1923)

Hourani, A., "The Decline of the West in the Middle East",●
International Affairs, XXIX (1953).

Hourani, A., the Emergence of the Middle East, (Oxford: 1981).●

Kedourie, E., In the Anglo-Arab Labyrinth, the McMahon- Husayn●
Correspondence and Its Interpretations, 1914-1939, (Cambridge: 1976).

Kelly, J. B., Eastern Arabian Frontiers, (London: 1964).●

Khadduri, M., "Aziz Ali Misri and the Arab Nationalist●
Movement", St. Antony's Papers, XVII (1965).

Khadduri, M., War and Peace in the Law of Islam (London: 1979).●

Klieman, A.S., Foundations of British Policy in The Arab World:●
The Cairo Conference of 1921, (London: 1970)

- Monroe, E., Philby of Arabia, (London: Faber& Faber, 1973).
- Silverfarb, D., "The Mission to Ibn Saud 1917-18", Journal of Contemporary History, XIV. (1979).
- Silverfarb, D., "The British Government and the Khurmah Dispute, 1918-1919". Arabian Studies V (1979)
- Tarver, L.J., "In Wisdom's House. T. E. Lawrence in the Near East", Journal of Contemporary History, XIII, (1978).
- Toynbee, A., "The Rise of the Wahhabi Power", Survey of International Affairs, (1927).
- Troeller, G., "Ibn Saud and Sharif Husain: A Comparison in their Importance in the Early Years of the First World War", Historical Journal, XIV. (1971).
- The Birth of Saudi Arabia: Britain and the Rise of the Troeller, G., House of Saud, (London: 1976).
- Williams, K., Ibn Saud, the Puritan King of Arabia, (London: 1933).
- Winstone, H. V. F., Captain Shakespear, A portrait, (London: 1976).
- Winstone, H. V. F., Gertrude Bell, (London: 1978).

خامسا: صحف

- أم القرى، العدد (25 أكتوبر 1925) ؛ العدد 52 (19ديسمبر 1925)؛ العدد 53 (26 ديسمبر 1925)؛ العدد 55 (15 يناير 1926)؛ العدد (19 فبراير 1926)؛ والعدد 62 (5 مارس 1926)؛ والعدد 90 (3 سبتمبر 1926)؛ والعدد 93 (24 سبتمبر 1926)؛ والعدد 97 (22 أكتوبر 1926)؛)والعدد 98 (30 أكتوبر 1926)؛ والعدد 99 (5 نوفمبر 1926)؛ والعدد 101 (19 نوفمبر 1926)؛ والعدد 109 (14 يناير 1927).
- المنار ، العدد 27 (1925- 1926) .

Oriente Moderno, no. 7 (1927).●

The Daily Telegraph, 3. Sept. (1929).●

The Sunday Times, 10 May, (1981).●

The Times, 23 Oct. (1925); 2, 4 Oct. (1926).●



الفهرس

Notes

[1←]

Winstone, Captain Shakespear (London: 1976) P.18.

[2←]

Carruthers, "Captain Shapespear's last Journey", Geographical Journal, LIX (1922) PP.321-34, 40-18.

[3←]

Winstone, Captain Shakespear (London 1976) p.18; See also: Memorial of the Govt.of Saudi Arabia, (Cairo 1955) ii, p.376; See also: Arab Bureau Memo.The convention concerns the boundaries of Kuwait, Qatar and Bahrain as well as

Turkey’s recognition of Britain’s position in the Gulf.in: Kelly, Eastern Arabian Frontiers (London 1964) p.107;

أحمد عبد الغفور عطار، صقر الجزيرة، (بيروت 1972) ص 393 – 409

[4←]

Busch, Britain and the Persian Gulf (London: 1967) P.340.

[5←]

Troeller, "Britain policy towards Ibn Saud 1910-1962", (Ph.D.thesis Cambridge university, 1971) P.66.

نشرت هذه الرسالة بدون تغيير تحت العنوان التالي:

The Birth of Saudi Arabia, Britain and the Rise of the House Saud (London: 1976).

[6←]

حول استعدادات عبد العزيز لضم الإحساء انظر: أحمد عبد الغفور عطار :صقر الجزيرة، (بيروت: 1972) ص 393 : 409.

[7←]

‘Memorandum on British Commitments to Bin Saud’ by: Political Intelligence Department, Foreign Office, 28 Jan.1927, E594/119/91, F.O.371/12244; See also: British Documents on the origins of the War, (London 1938) X, pp.190-4.

[8←]

Memorial of the Government of Saudi Arabia (Cairo: 1955) II, P.376 (There after: Saudi Memorial).

[9←]

'Memorandum on British Commitments to Bin Saud' by: Political Intelligence Department, Foreign Office, 28 Jan.1927, E594/119/91, F.O.371/12244; See also: British Documents on the origins of the War, (London 1938) X, pp.190-4.

[10←]

'Memorandum on British Commitments to Bin Saud' by: Political Intelligence Department, Foreign Office, 28 Jan.1927, E594/119/91, F.O.371/12244.

[11←]

Troeller, 'British Policy towards Ibn Saud 1910-1926', Cambridge Univ.Ph.D.thesis 1971), p.66.The thesis has been published under the title: The Birth of Saudi Arabia: Britain and the Rise of the House of Sa'ud (London 1976) without change; 'Arab Bureau Memo', p.90; See full account in: 'Memorandum on British Commitments to Bin Saud' by: Political Intelligence Department, Foreign Office, 28 Jan.1927, E594/119/91, F.O.371/12244.

[12←]

Kelly, op.cit., p.111; Abdullah, The United Arab Emirates (London 1978) pp.170-171.For the Saudi point of view see: Memorial of the Govt.of Saudi Arabia, (Cairo 1955) ii, pp.384-99.

[13←]

Hourani, 'The Decline of the West in the Middle East – 1', International Affairs, 29 (1953) pp.22-42; Troeller, op.cit.pp.78-79, Cunningham, 'The Wrong Horse - a Study of Anglo-Turkish Relations before the First World War', St.Antony's Papers, xvii (1965) pp.56-76.

[14←]

'Memorandum on British Commitments to Bin Saud' by: Political Intelligence Department, Foreign Office, 28 Jan.1927, E594/119/91, F.O.371/12244.(Thereafter: F.O.Memo.); See also: British Documents on the origins of the War, (London 1938) X, pp.190-4.

[15←]

Shakespear to Cox, 8 April 1911, quoted in: Busch, Britain and the Persian Gulf (London 1967), p.340.Shakespear reported fully on his meeting with Ibn Saud in 1914, see: Memo.2, The Chief Political Officer, in charge Iraq section, Arab Bureau the Director, Arab Bureau, Cairo, 12 January 1917, (Philly Papers) 15/4, to St.Antony's College, Oxford.

[16←]

Memorial of the Govt.of Saudi Arabia, (Cairo 1955) ii, p.393.

[17←]

Ibid., p.931.

[18←]

Winstone, Captain Shakespear (London 1976) pp.190-91.

[19←]

the Memo.2, The Chief Political Officer, in charge Iraq section, Arab Bureau to Director, Arab Bureau, Cairo, 12 January 1917, (Philly Papers) 15/4, St.Antony's College, Oxford.

[20←]

Kelly, J.B., Eastern Arabian Frontiers, (London: 1964), p.108.

[21←]

Ibid, p.109.

[22←]

, "The Decline of the West in the Middle East – 1" International Affairs, 29 Hourani (1953) PP.22-24; Cunningham, "The Wrong House A study of Anglo Turkish Relation before First World War", St.Antony's Papers, XVII (1965) PP.56-76.

[23←]

اطلعنا على دراسة كاملة حول صناعة السياسة البريطانية تجاه عبد العزيز آل سعود, من إعداد قسم الاستخبارات السياسية البريطانية التابع لوزارة الخارجية في الوثيقة التالية:

"Memorandum on British Commitments to Bin Saud", by Political Intelligence Department, Foreign Office, 28.Jan., 1927.E 594/119/91, F.O.371/12244 (P.R.O.);

British Documents on the Origins of the War (London: 1938) X, PP.190-4.

[24←]

Troeller, op.cit., p.90.

[25←]

جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص 1-14، انظر أيضًا:

Kelly, op.cit., p.111; Abdullah, The United Arab Emirates (London: 1978) PP.170-1;

وبشأن وجهة النظر السعودية انظر:

Saudi Memorial, II, PP.384-99

[26←]

Saudi Memorial, II, PP.393.

[27←]

"Memorandum on British Commitments to Bin Saud", 28.Jan., 1927, op.cit.; Kelly, op.cit., p.110; Saudi Memorial, II, PP.391;

انظر أيضًا: أحمد عبد الغفور عطار :صقر الجزيرة، ص 406 -409.

[28←]

Saudi Memorial, II, PP.391.

[29←]

Winston, op.cit., PP.190-1.

[30←]

Memorandum 2, The Chief Political Officer (Iraq Section, Arab Bureau) to the Director (Arab Bureau) Cairo, 12.Jan.1917, (Philby Papers) 15/4, St.Antony's College, Oxford.Thereafter: Arab Bureau Memo.(Philby Papers).

[31←]

حول المفهوم السياسي للجهاد انظر:

Khadduri, War and Peace in The Law of Islam (London: 1979) PP.55-82.

[32←]

Winston, op.cit., PP.193-4; Busch, Britain, India and the Arabs (London: 1971) P 232.

[33←]

Arab Bureau Memo.(Philby Papers) op.cit.

[34←]
حول نصوص المراسلات بين عبد العزيز آل سعود وشيخ الكويت أنظر:

Winston, op.cit., pp.196-7.

وحول موقف شيخ المحمرة انظر: جمال زكريا قاسم: مرجع سابق، ص 12.

[35←]

Winston, op.cit., pp.198.

[36←]
حول زيارة لورد هاردنج للخليج، انظر:

Hardinge, My Indian Years (London: 1945) pp.111-4.

[37←]
Arab Bureau Memo.(Philby Papers) op.cit.; "Memorandum on British Commitments to Bin Saud", 28.Jan., 1927, op.cit.

[38←]
ينحدر السيد طالب النقيب العراقي الأصل من أسرة النقيب التي كانت تتولى نقابة البصرة.وفي بداية حياته السياسية صار مبعوث البصرة وزعيما عثماني التوجه، فصار عضوا في مجلس المبعوثان العثماني (1908- 1914)، وفي ظروف الحرب العالمية (الأولى) تبنى توجاهات قومية عروبية وحدوية تضم عرب الخليج.ولكنه صار يخشى على توجهاته القومية من كل من العثمانيين (الطورانيين) والبريطانيين (الاستعماريين).

[39←]
Busch, Britain, India and the Arabs, P 232; Wilson, Loyalties Mesopotamia 1914-1917 (Oxford: 1930) PP.18-19.

[40←]

Arab Bureau Memo.(Philby Papers) op.cit.

[41←]

"Memorandum on British Commitments to Bin Saud", 28.Jan., 1927, op.cit.

[42←]
جمال زكريا قاسم: مرجع سابق، ص 19.

[43←]
حول نشاط العجمان المعادي لعبد العزيز، انظر:

Busch, Britain, India and the Arabs, P 246, Note 53; American Consul (Baghdad) to the Secretary of State (Washington) 14 Feb., 1929, Cited in: Ibrahim Al- Rashid, Documents on the History of Saudi Arabia, (Salisbury: 1976) III, PP 16-20 (Thereafter: D.H.S.A.); Wilson, Loyalties, P.31; Toynbee, "The Rise of the Wahhabi Power", Survey of International Affairs (1927) p.283; Wilson, op.cit.Chapter 1.

[44←]

هذه أول مرة نرى فيها مثل هذا الاتفاق، ونصه في:

Arab Bureau Memo.(Philby Papers) op.cit.

[45←]

Bray, N.N., A Paladin of Arabia, the Biography of G.E.Leach man, (London: 1936) p.259; Winstone, op.cit.pp.215-6.

[46←]

"Memorandum on British Commitments to Bin Saud", 28.Jan., 1927, op.cit.

[47←]

سان جون فيلبي، أو عبد الله فيلبي (1885- 1960) واحد من أشهر الأوربيين الذين عملوا في شبه الجزيرة العربية، والمتخصصون في تاريخ المملكة العربية السعودية يعرفونه جيدا، ولكن غير المتخصصين قد يرغبون في معرفة أنه مستعرب ودبلوماسي وكاتب ورحالة بريطاني، عمل بمنطقة الشرق الأوسط في كل من العراق و شبه الجزيرة العربية وشرق الأردن خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها، ولكنه عُنِيَ بشبه الجزيرة العربية بوجه خاص وتوثقت علاقاته بعبد العزيز آل سعود منذ عام 1915.

ولد جون فيلبي في سيلان عام 1885، وتخرج في جامعة كمبردج عام 1907، والتحق بخدمة بلاده من خلال حكومة الهند البريطانية عام 1908، وتعلم بعض اللغات الشرقية مثل البنجابية والأوردية والعربية.وفي إطار الحملة البريطانية على العراق أثناء الحرب العالمية الأولى كلفته حكومة الهند البريطانية بالمساعدة في إدارة الشؤون البريطانية في العراق بعد إخراج العثمانيين منه، فعمل منذئذ تحت إشراف السير برسي كوكس المعتمد البريطاني هناك، وإذ أثبت نجاحا ملحوظا في البصرة، اتخذه كوكس مساعدا له في بغداد، واطحبه للتفاوض مع عبد العزيز آل سعود حول معاهدة دارين 1915.

[48←]

تكررت زيارة فيلبي لعبد العزيز في عام 1917 لتنسيق الأدوار العربية في الحرب.انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، للوقوف على دور فيلبي الإيجابي إلى جانب عبد العزيز آل سعود وحرصه على تعميق علاقات بريطانيا به.

[49←]

"Memorandum on British Commitments to Bin Saud", 28.Jan., 1927, op.cit.

[50←]

لم يمض وقت طويل حتى ملأت بريطانيا هذه الثغرة بمعاهدة مع قطر في 3 نوفمبر سنة 1916.

[51←]

حافظ وهبة :جزيرة العرب في القرن العشرين، (القاهرة :1965) ص 257؛ جمال زكريا قاسم :مرجع سابق، ص 29؛

Williams, Ibn Saud, the Puritan King of Arabia, (London: 1933), P.96.

[52←]

Winstone, H.V.F., Captain Shakespear, A portrait, (London: 1976) P.216.

[53←]

10 May 1981The Sunday Times,

[54←]

Hogarth, "Wahhabism and British Interests", Journal of British Institute of International Affairs, IV (1925) PP 70-81.

[55←]

حول موقف الهند من الثورة العربية، انظر:

Busch, Britain, India and the Arabs 1914-1921 (London: 1971) PP.164-71. Troeller, "Ibn Saud and Sharif Husain A Comparison in their Importance in the Early Years of the First World War", Historical Journal, XIV (1971) PP.627-33

[56←]

Kedourie, In the Anglo-Arab Labyrinth, The McMahon- Husayn Correspondence and Its Interpretations, 1914-1939 (Cambridge: 1976) PP.50-1.

[57←]

انظر: جمال محمود حجر، "تمويل مشروع سكة حديد الحجاز"، مجلة تراث، عدد يناير 2008.

[58←]

Collins, An Arabian Diary, Sir Gilbert Faikingham Clayton (Berkeley, 1969).p.23.

[59←]

انظر نص قرار جمعية "العربية الفتاة" الداعي إلى الخلاص من التبعية العثمانية، في:

Antonius, The Arabs Awaking, The Story of The Arab National Movement (London: 1938) p.153.

[60←]
يرصد التاريخ أن شبه الجزيرة العربية شهدت خلال القرن التاسع عشر أولى المحاولات العربية للانفصال عن الدولة العثمانية على أيدي دعاة الحركة الوهابية. ومع أن محمد علي والي مصر دمر هذه الحركة في القرن التاسع عشر، إلا أن الدعوة السلفية لم تنته على يديه.بينما تمرد محمد علي نفسه على السلطان العثماني بعد ذلك بقليل، واستمر كذلك إلى أن قهرته بريطانيا.

[61←]

Antonius, op.cit., pp.157-8.

[62←]

Ibid., pp.164-5, 414-5.

[63←]

Ibid., pp.413-27.

[64←]
عزيز علي المصري سياسي وعسكري مصري من أصول شركسية عريقة، كان عضوا في جمعية الاتحاد والترقي، له ميول واتجاهات اسلامية وقومية تجمع بين العرب والترك، شارك في تأسيس "الجمعية القحطانية" و "جمعية العهد"، ساهم في تأسيس جيش الثورة العربية، وعين رئيسا لأركان جيشها لمدة 6 أشهر، إذ استقال بعدها.

[65←]
"Aziz Ali Misri and The Arab Nationalist Movement", St.Antony's Papers,Kedourie, XVII (1965) pp.140-63; Hourani, The Emergence of The Middle East, (Oxford: 1981) pp.70 - 72.

[66←]
كان رونالد ستورز، السكرتير الشرقي لدار المندوب السامي البريطاني، عضوا في المكتب العربي بالقاهرة خلال الحرب العالمية (الأولى)، وشارك في المفاوضات التي جرت بين الشريف حسين والمسؤولين في المكتب من أجل تنظيم الثورة العربية ضد العثمانيين، وخدم بلاده في مناطق عدة من الشرق الأوسط، وعده لونس العرب واحدا من أكثر البريطانيين كفاءة في خدمة السياسة البريطانية.

[67←]
لعب لورانس دورا محوريا في تهيئة الزعماء العرب للثورة ضد العثمانيين في الحرب العالمية (الأولى)، فقد أفادته معرفته باللغة العربية في ممارسة أعمال الجاسوسية بين العرب لصالح بلاده، والتواصل بحرفية عالية مع زعمائهم لدعم سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط.

[68←]
حول النقد الموجه لدور لورانس وكتاباته، انظر:

Tarver, "In Wisdom's House.T.E.Lawrence in The Near East", Journal of Contemporary History, XIII (1978) PP.585-606; The Sunday Times, 10.May, 1981.

[69←]
حول دور كلايتون مع عبد العزيز آل سعود انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

[70←]
حول المكتب العربي في القاهرة ودوره في إدارة شؤون الشرق الأوسط انظر :أحمد جلال بسيوني، "رؤى بريطانية لإدارة شؤون الشرق الأوسط 1920 -1921"، مجلة رواق التاريخ والتراث، العدد 6، يونيو 2018، ص 42 – 67.

[71←]
مقتبس في:

Kedourie, In the Anglo-Arab Labyrinth, P.136.

[72←]
"Memorandum on British Commitments to Bin Saud", by: Political Intelligence Department, Foreign Office, 28.Jan., 1927, E 594/119/91, F.O.371/12244; British Documents on The Origins of The War (London: 1938) X, pp.190-4.

[73←]
"Memorandum 2", The Chief Political Officer in Charge (Iraq Section, Arab Bureau) to the Director (Arab Bureau), Cairo, 12.Jan., 1917 (Philby Papers) 15/4, St.Antony's College, Oxford.

[74←]
Admirality, Western Arabia and the Rea Sea (Oxford: 1946) P.295; Dawn, "The Amir of Mecca Al-Husayn Ibn Ali and the Origin of The Arab Revolt", Proceedings of The American Philosophical Society, CIV (1960) pp.11-34; Barker, King Husayn and The Kingdom of The Hejaz (Cambridge: 1979) pp.97-120.

[75←]
"Memorandum on British Commitments to Bin Saud", (F.O.) loc.cit.

[76←]
Ibid.

[77←]

Busch, op.cit., p.244.

[78←]

"Memorandum 2", (Philby Papers) loc.cit.

[79←]

جرترود بل G.Bell أو الخاتون باحثة في الآثار وجاسوسة بريطانية، خدمت في العراق خلال الحرب العالمية (الأولى) وكانت عونا لكوكس في التخطيط لمستقبل العراق، والترتيب للأوضاع في الجزيرة العربية.

[80←]

نقل ونستون إعجاب جرترود بل بعبد العزيز آل سعود في الكلمات التالية :" لقد قضينا يومًا رائعًا، وغير عادي مع ابن سعود، الذي يعتبر أحد الشخصيات القلائل التي تترك انطباعات قوية، انظر:

Winstone, Gertrude Bell (London: 1978) P.188.

[81←]

"Memorandum 2", (Philby Papers) loc.cit.; Wilson, Loyalties Mesopotamia 1914-1917 (Oxford: 1931) pp.160, 205; Monroe, Philby of Arabia, (London: 1973) p.70.

[82←]

Conference of Klieman, Foundations of British Policy in The Arab World: The Cairo 1921 (London: 1970) Chapter 1, pp.1-17; Antonius, op.cit., chap.8.

[83←]

سير مارك سايكس (1879- 1919)) مستشار سياسي ودبلوماسي وعسكري بريطاني مختص بشؤون الشرق الأوسط، وقع على الاتفاقية المشهورة "سايكس بيكو" عام 1916 نيابة عن بريطانيا.

[84←]

ديفيد جورج هوجارث (1862- 1927) عالم وتاجر في الآثار ورجل مخابرات ودبلوماسي وكاتب بريطاني، لعب دورا رئيسا في تقديم لورانس العرب للقيام بدور في الثورة العربية الكبرى، ثم انخرط في عمليات التسوية السياسية في الشرق الأوسط فيما بعد الحرب العالمية (الأولى).

[85←]

Klieman, op.cit., pp 141-5; Monroe, op.cit., pp.78-81.

[86←]

حول دور كلايتون مع عبد العزيز آل سعود انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب

[87←]

مقتبس في:

Kedourie, op.cit., p.120.

[88←]
مقتبس في

"Memorandum on British Commitments to Bin Saud", loc.cit.

[89←]
Hourani, "The Decline of the West in the Middle East-2" International Affairs, XXIX (1953) pp.156-83.

[90←]
Aide Memoire for Stores Regarding The Affairs of Ibn Saud (Philby Papers) 15/4.

[91←]
Monroe, op.cit., pp.58-9.

[92←]
سجل فيلبي زيارته التي استغرقت عامًا كاملاً في ثلاثة مجلدات.المجلدان الأول والثاني بعنوان:

The Heart of Arabia (London: 1922).

أما المجلد الثالث فعنوانه:

Arabia of The Wahhabis (London: 1928).

أما مهمة فيلبي فقد ناقشها عدد من الباحثين في دراسات جيدة نذكر منها:

Busch, op.cit., pp.243-63.; Monroe, op.cit., pp.58-49.; Troeller, op.cit., pp.91-138.Silverfarb, "The Mission to Ibn Saud 1917-18", Journal of Contemporary History, XIV (1979) pp.269-86.

[93←]
Silverfarb, loc.cit.

[94←]
Silverfarb, "The Mission to Ibn Saud 1917-18", Journal of Contemporary History, XIV Monroe, op.cit., pp.66-81. (1979) pp.269-86;

[95←]
Busch, op.cit., pp.248-50.; Monroe, op.cit., pp.83-6.

[96←]

Ibn Saud to Philby, 16 Shawwal 1336 (Philby Papers) 15/2.

[97←]

Busch, op.cit., p.253.

[98←]

.cit.p.92. Monroe, op

[99←]

الريحاني: تاريخ نجد الحديث وملحقاته (بيروت :1954)، الجزء الثاني، ص 249؛ أحمد عبد الغفور عطار: مرجع سابق، ص 417:

[100←]

Toynbee, Survey 1925, p.278.

[101←]

Abdul-Bari, "The Early Wahhabis and Sharifs of Mekkah", Journal of Pakestan Historical Society, III (1955) pp.91-104.

[102←]

Troeller, op.cit., chap 4.

[103←]

Philby, "The Triumph of the Wahhabis", Journal of The Central Asian Society, XIII (1926) pp.293-319.

[104←]

Busch, op.cit., p.262.

[105←]

loc.cit.Philby, "The Triumph of The Wahhabis",

[106←]

Ibid.

[107←]

Ibid.

[108←]

انظر: محاضرة في نقد السياسة البريطانية تحت عنوان British Policy in Arabia 1919- 1926 ألقاها سان جون فيلبي في الجمعية الفابية بلندن في 30 أبريل 1926، النص محفوظ ضمن أوراق فيلبي الخاصة في مركز دراسات الشرق الأوسط بكلية سانت أنتوني بجامعة أكسفورد، وقد ترجمته إلى العربية، ونشرته في كتابي الموسوم :القوى الكبرى والشرق الأوسط.

[109←]

Ibid.

[110←]

Ibid.

[111←]

CAB 23, 12/622 (2).18.September 1919; Letters to Lawrence (London: 1962) pp.39-40; Williams, Ibn Saud, the Puritan King of Arabia (London: 1933) pp.120-2.

[112←]

Alireza, Marianne, “The Late King Faisal: Life, Personality and Methods of Government”. www.darah.org; De Gaury, Gerald, Faisal: King of Saudi Arabia, Monroe, Elizabeth, Philby of Arabia (London, Faber& Faber, 1973) pp.20-31; Troeller, op.cit., chap.4. pp.101;

[113←]

هارولد ريتشارد باتريك ديكسون (1881- 1959) Harold Richard Patrick Dickson ضابط وسياسي ومؤرخ بريطاني، عمل وكيلا سياسيا في العراق والبحرين والكويت.عمل تحت إدارة سير برسي كوكس في تنظيم الإدارة البريطانية في العراق. ألف كتاب عرب الصحراء، وكتاب الكويت وجاراتها.

[114←]

Bell to Lawrence, 10.July 1920 Cited in: Letters to Lawrence, pp.12-13.

[115←]

هناك دراسات عديدة حول الدبلوماسية البريطانية ـ الفرنسية في الشرق الأوسط.ونحن معنيون في هذا المقام بالوقوف على مردود مأساة فيصل في سوريا على العلاقات البريطانية بالحجاز.ومما لا شك فيه أن مسألة فيصل هذه خربت علاقات بريطانيا بالحجاز.حول موقف الحجاز من نظام الانتداب، انظر:

Note from the Hejaz Delegation Concerning Mandates in Arab Nations, Dispatch of u.S.Embassy, Paris, 19 May.1920, Cited in: Al-Rashid, Documents on The History of Saudi Arabia, I, pp.50-53; Memorandum to The Allied Powers on Behalf of H.M.King Husain, 10.March, 1921, pp.67-70;

وانظر كذلك :جودت :ذكريات على جودت (بيروت :1967)، ص73- 76 .

[116←]

, The Letters of Gertrude Bell (London: 1927) II, pp.526-30. Lady Bell

[117←]

, British War- Time Pledges, 1917-18, The Arminian case", Journal of Arsalanian Contemporary History, XIII (1978) pp.317-30.

[118←]

Busch, op.cit., pp.263-4.

[119←]

انظر :جمال محمود حجر: "نحو تنظيم الإدارة البريطانية في الشرق الأوسط على ضوء مشروع جور لعام 1920 . دراسة تحليلية

[120←]

لن تتناول هذه الدراسة الصراع العسكري بين عبد العزيز آل سعود والشريف حسين حول الحجاز، ذلك إنها معنية بالعلاقات البريطانية السعودية في أطرها السياسية والدبلوماسية، ورصد انعكاسات ما يجري على الأرض من صراعات على صياغة تلك العلاقات.

[121←]

انظر :موضي بنت عبد العزيز، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت 1923/ 1924 (لندن، دار الساقي، 1992)

[122←]

كان عبد العزيز أميرا على نجد منذ عام 1902، ثم صار سلطانا على نجد وملحقاتها عام 1920، ثم ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها عام 1926، ثم ملك الحجاز ونجد ولحقاتها عام 1927، ثم ملك المملكة العربية السعودية عام 1932

[123←]

DocumentsA statement by Sir A.Chamberlain to the Imperial Conference, 20 Oct.1926, on British Foreign Policy, 1919-1939, ed.W.N.Medlicott and others (Ser.1A, ii, 1968) p.937.(Thereafter: D.B.F.P.)

[124←]

انظر: أم القرى، 19 و 26 ديسمبر 1925.

[125←]

Report by Sir Gilbert Clayton on his mission to negotiate certain agreements with the Sultan of Nejd, and instructions issued to him in regard to his mission, P.R.O., F.O.371/11473 (A copy of which is traced in the Sudan Archive, Clayton Papers, 471/7, School of Oriental Studies, Durham University), (Thereafter: 'Clayton Report').

[126←]

Clayton Report'.' C.O.to Clayton, 10 Sept.1925, Appendix

[127←]

"The Future of the North Arabian Desert", Geographical Journal,See: A.L.Holt, vol.62.1923

[128←]

C.O.to the Resident (Bushire) 8 Nov.1923 (Clayton Papers) 471/2.

[129←]

حورج أنطونيوس (1892- 1942) من مواليد لبنان العثمانية، درس الهندسة في جامعة كيمبرج، عمل في مصر وفلسطين، دفعته ميوله السياسية والقومية للعمل في خدمة القضايا العربية.وهو أول من أرخ للفكرة القومية العربية عام 1938 في كتابه الموسوم The Arab Awakening، ترجمه عن الإنجليزية ناصر الدين الأسد وإحسان عباس تحت عنوان: "يقظة العرب :تاريخ حركة العرب القومية" (بيروت، دار العلم للملايين).

[130←]

Clayton Report'. Memo.by Antonius on the eastern frontier of Transjordan, Annex.3

[131←]

نوري الشعلان (1847- 1942) زعيم قبائل الرولة لفترة خمسن عاما تقريبا، ضم إقليم الجوف من ابن الرشيد عام 1909، كان مناصرا للشريف حسين عام 1918 أثناء الثورة العربية الكبرى ، كانت علاقته بعبد العزيز آل سعود طيبة وحصلت بينهما مصاهرة.

[132←]

Clayton Report'.' C.H.F.Cox to Antonius, 9 Sept.1925, Annex 3

[133←]

Oct.1925, Annex.4, "Clayton Report'. 11 Memo.1, presented by the Sultan of Nejd on

[134←]

Nejd on 12 Oct.1925, Annex, 4, see also: Record of Memo.2, presented by the Sultan of proceedings, 1st and 2nd meetings, 'Clayton Report', Ibn Saud was still insisting on

tribal bases for the delimitation of the frontier.

[135←]

A‘her father, 4 Dec.1921, The letters of Gertrude Bell, ii, pp.628-29, Dobbs, G.Bell to Short History of Iraq-Nejd Relations’, E2316/1/91, F.O.371/12993.

[136←]

Clayton to C.O.25 Nov.1925, 'Clayton Report’.

[137←]

Record of proceedings, 2nd meeting, ‘Clayton Report’.

[138←]

Record of proceedings, 3rd meeting, ‘Clayton Report’.

[139←]

Record of proceedings, 3rd meeting, ‘Clayton Report’.

[140←]

Clayton to C.O.25 Nov.1925.

[141←]

Memo.3, presented by the Sultan of Nejd on 14 Oct.1925, Annex 4;

on 25 the Sultan of Nejd Draft agreement concerning Transjordan presented to Oct.1925, Annex 5, 'Clayton Report’.

[142←]

Draft agreement concerning Transjordan presented by the Sultan of Nejd on 27 Oct.1925, Annex.6, ‘Clayton Report’.

[143←]

Clayton Report’.‘Clayton to C.O.25 Nov.1925,

[144←]

انظر: أم القرى، 19 فبراير 1926

[145←]

Clayton to C.O.25 Nov.1925, Clayton Report.

[146←]

C.O.to Clayton, 10 Sept.1925, Appendix, Clayton Report.

[147←]

Record of proceedings, 5th meeting, 'Clayton Report'.

[148←]

Ibid.

[149←]

Ibid.

[150←]

For text see: Annex 10.Clayton Report.

[151←]

Record of proceedings, 6th meeting.Clayton Report.

[152←]

Ibid.

[153←]

Record of proceedings, 7th meeting, 'Clayton Report'.

[154←]

For an English text of the agreement see Appendix C.'Clayton Report';

وللنص العربي انظر: أم القرى، 19 فبراير 1926.

[155←]

Clayton to C.O., 25 Nov.1925. Clayton Report.

[156←]

See: Toynbee, Survey 1925, p.345; Memo.on the foreign policy of H.M.G.(undated) American Vice Consul (Aden) to.B.F.P.1919-39 (ser.IA, I, 1966) pp.861-64; D Sec.of State (Washington) 25 Oct.1927, in al-Rashid, D.H.S.A, ii, pp.111-29.

[157←]

Williams, op.cit.p.184.

[158←]

“Downing Street and Arab Potentates”, Foreign Affairs, V (1927) pp.233-40.Arabic translation of this article is cited in المنار xxviii (1927-28) pp.54-62.After his success with Ibn Saud, Clayton, who had inspired the Foreign Office with confidence in his ability as a negotiator with the Arabs, turned south to conclude similar agreement with the Imam of the Yemen regarding his frontier with Aden.See Memo.of the foreign policy of H.M.G.(undated) D.B.F.P.1919-39 (ser.IA, i, 1966) pp.861-64; American Vice Consul (Aden) to Sec.of State (Washington) 25 Oct.1927, in al-Rashid, D.H.S.A., ii, pp.111-29; Collins, op.cit.pp.191-261.

[159←]

Jordan to Chamberlain, 28 Dec.1925, E363/11/91, F.O.371/11432.

[160←]

King Ali to Jordan, 14 Dec.1925, E363/11/91, F.O.371/11432.

[161←]

Toynbee, Survey 1925, p.309.

[162←]

Ibn Saud to Jordan, 16 Dec.1925, E363/11/91, F.O.371/11432؛

انظر أيضا :أم القرى 27 ديسمبر 1925؛ وعطار، مرجع سابق، ص 879 و 880.

[163←]

Agreement forwarded by Ibn Saud to Jordan, 17 Dec.1925, E363/11/91, F.O.371/11432.

[164←]

Ibn Saud to Jordan, 18 Dec.1925; King Ali’s notice of withdrawal from the Hejaz, 19 Dec.1925 E363/11/91, F.O.371/114432; American Vice Consul (Aden) to Sec.of State (Washington) 29 Dec.1925, al-Rashid, D.H.S.A., ii, p.55.

[165←]

Ibn Saud to Jordan, 25 Dec.1925, E363/11/91, F.O.371/11432.

[166←]

Jordan to Chamberlain, 28 Dec.1925, E363/11/91, F.O.371/11432

[167←]

Jordan to Ibn Saud, 20 Jan.1926, E1398/11/91, F.O.371/11432.

[168←]

Journal of British Institute of International"Wahhabism and British Interests"Hogarth, Affairs, iv (1925) pp.70-81.

[169←]

Philby, The Triumph of the Wahhabis.

[170←]

Clayton, Arabia and the Arabs, Journal of the Royal Institute of International Affairs, viii (1929) pp.8-20.

[171←]

CAB 23/50, 32 (25), 1 July 1925.

[172←]

Plumer (Jerusalem) to Amery (C.O.) 27 Jan.1927, 929/27; Lord Lloyd (Cairo) to The Chamberlain (F.O.) 31 Dec.1926, No.821, F.O.371/12247; also: Philby, " of the Wahhabis". Triumph

[173←]

Arabia Today.Philby,

[174←]

Record of proceedings, 3rd meeting, 'Clayton Report'; The Times, 23 Oct.1925 defended Britain's attitude;

أم القرى، 25 أكتوبر 1925

[175←]

Efforts of Rihani to bring about peace between Ibn Saud and Ali', American Consul in' Charge (Beirut) to Sec.of State (Washington) 23 Sept.1925, al-Rashid, D.H.S.A., ii, pp.22-43; see: Attar, op.cit., pp.810-19; see also: Hourani, 'The Decline of the West in the Middle East, II'.

[176←]

Collins, op.cit., pp.92-101.

[177←]
D.B.F.P.1919-1939, (ser- 1A, I, 1966)Memo.on the Foreign Policy of H.M.G., undated, pp.846-81.

[178←]
وردت الإشارة لزيارة الأمير فيصل الأولى إلى لندن عام 1919 في الفصل السابق .

[179←]
في نجد عرف عبد العزيز من البريطانيين سياسيين وعسكريين مثل :الكابتن شكسبير، وليتشمان، وسير بيرسي كوكس، الذي عقد معه اتفاقية العقير عام 1915، وسير جلبرت كلايتون الذي عقد معه اتفاقيتي حدا وبحره عام 1925، وبعد ذلك اتفاقية جدة عام 1927. وخلال الحرب العالمية الأولى جاءه زوار بريطانيون في نجد والحسا، لم يتجاوز عددهم العشرة حتى دخوله جدة.انظر:

De Gaury, Gerald, Faisal: King of Saudi Arabia (New York, Fredrick Praeger, 1967) p.46.

[180←]
The Soviet Consul (Jeddah) to Ibn Saud, 16 Feb.1926, E2069/7/91, F.O.371/11431.

[181←]
Chamberlain to Jordan, 25 Feb.1926, E 1252/7/91, F.O.371/11431;

Jordan to Chamberlain, 9 March 1926, E 2069/7/91, F.O.371/11431;

أم القرى، 5 مارس 1926.

[182←]
كان من بين هؤلاء الذين استعان بهم الأمير فيصل :فؤاد حمزة وهو لبناني، تعلم في كلية البعثة التبشيرية في بيروت، ويجيد اللغتين العربية والإنجليزية، ويعرف اللغة التركية، وشيئا من اللغة الفرنسية، له ماض معاد للإنجليز في فلسطين منذ عام 1921، دعاه الملك عبد العزيز في عام 1926 بناء على توصية من شكري القوتلي، للعمل في خدمة الحكومة الناشئة في الحجاز.ساهم في كل المفاوضات التي جرت بعد ذلك بين بريطانيا والملك عبد العزيز خلال أعوام 1926و1927 و1928: وفي عام 1929 تحمل مسؤولية إدارة الشئون الخارجية.ويعتبر من أنجح العناصر المعاونة للملك في إدارة الشئون الخارجية.وحينما أصبح الأمير فيصل وزيرا للخارجية في عام 1930 عمل حمزة سكرتير أول ومستشارا ونائبا له، وظل يخدم في الخارجية السعودية حتى مطلع الستينيات من القرن الماضي.

[183←]
See: Alireza, Marianne, “The Late King Faisal: Life, Personality and Methods of ,www.darah.orgGovernment”.

عن النشر الإليكتروني لكتاب :المملكة العربية السعودية في مائة عام، دارة الملك عبد العزيز الرياض (تمت زيارة الموقع في ديسمبر 2007)

[184←]
انظر :أم القرى، العدد55، في 15 يناير 1926؛ وانظر :المنار، العدد 27 (1925-1926) ص 710.

[185←]
انظر: فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية (الرياض، مكتبة النصر الحديثة، 1936) الفصلين الخامس والسادس المعنيين بإدارة شئون الحجاز.

[186←]
كان الحجاز مستقلا في حكومته عن نجد لأسباب سياسية وبعد نظر إداري من الملك، الذي كان يدرك أن الوحدة الاندماجية بين النجديين والحجازيين تحتاج لبعض الوقت، ولذلك سمى نفسه "ملك الحجاز وسلطان نجد وتوابعها".انظر:

Ibn Saud to Jordan , 9 Jan., 1926, E 734/7/91, F.O.371/11431;

Jeddah Report, Jan.1926, E 1399/367/91, F.O.371/11442.

[187←]
انظر: عبد الرحمن بن عبد العزيز الحصين، فيصل بن عبد العزيز آل سعود وجهوده في القضايا العربية والإسلامية (الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، 2001) ص 81 – 89

[188←]
De Gaury, Gerald, Faisal: King of Saudi Arabia (New York, Fredrick Praeger, 1967) p.47.

[189←]
See: De Gaury, Gerald, Faisal: King of Saudi Arabia, pp.20-31

[190←]
Report of the Mecca"See: Acting Consul Jordan to Sir Austen Chamberlain, , 15 July 1926, E4677/20/91, F.O.371/11433;"Conference

وانظر :جمال محمود حجر، الحجاز في استراتيجية الدعاية السوفيتية (مركز التاريخ العربي للنشر، 2019)

[191←]
تمثلت أولى العقبات في محاولة جمعية الخلافة الهندية التي تسعى لإحياء الخلافة، وهو ما لم يكن الملك عبد العزيز ليوافق عليه، لأنه كان يرى :" أن أحدا من حكام المسلمين وقتئذ لا يقدر على تحمل أعباء الخلافة، وليس من حق أحد أن يتدخل نيابة عن المسلمين في شئون أي دولة إسلامية أخرى، فلا ملك مصر له الحق في ذلك، ولا هو نفسه يستطيع ذلك، ولا يوجد في العالم الإسلامي حاكم قوي بما فيه الكفاية، ليتحمل مسؤولية

حماية الإسلام في العالم كله.لذلك فإنه لا يوجد شخص يمكن أن يكون خليفة في هذه المرحلة الراهنة.إن كل ما نستطيع أن نفعله هو تشكيل مجلس يضم ممثلي البلاد الإسلامية والشعوب الإسلامية ليتحمل مسؤولية الخلافة وتبعاتها، وبالنسبة للقيادة الروحية فإن المسلمين لديهم خليفتهم وهو القرآن الكريم".انظر:

Jeddah Report, Sept.1926, E6016/367/91, F.O.371/11442

[192←]

كان مسلمو الهند يعانون من فقدان الهوية، نتيجة وقوع بلادهم في قبضة الاستعمار البريطاني؛ ولهذا كان البحث عن هوية إسلامية يشكل لهم مطلبا سياسيا بديلا، رأوا أنه يمكن أن يتحقق عن طريق تدعيم ارتباطهم بالأراضي المقدسة في الحجاز، وربما تمكنهم هذه المحاولة من كسب نصرة المسلمين في مختلف أرجاء العالم، وتحقيق الاستقلال لبلادهم من ناحية، وربما يتمكنون من الحكم في الأراضي المقدسة، نيابة عن العالم الإسلامي في حال طرح فكرة إقامة جمهورية إسلامية هناك، يجري اختيار رئيسها بالإنتخاب من ناحية أخرى.انظر :جمال محمود حجر،"الحجاز في الفكر السياسي لمسلمي الهند"، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، العدد 39 (1992)؛ وانظر تحذيرات نائب الملك في الهند للحكومة في لندن من مغبة إهمال رأي المسلمين في الهند، في:

11438/Viceroy (India) to I.O.(London) 12 July 1926, F.O.371

[193←]

Jeddah Report, Sept.1926, E6016/367/91, F.O.371/11442;

وانظر أيضا: أم القرى، العدد 90، في 3 سبتمبر 1926، التي نشرت بابتهاج مقتطفات مما نشرته صحيفة "Moslem Outlook" بما يفيد أن الملك عبد العزيز أجهض الصعوبات التي وضعها الآخرون أمام مسيرته، وأن إدارته للأماكن المقدسة أثبتت نجاحا ملحوظا.

[194←]

انظر : جمال محمود حجر،" الحجاز في الفكر السياسي لمسلمي الهند" ، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، العدد 39 (1992)

[195←]

كان الملك عبد العزيز يعلم ذلك جيدا ويقدر أبعاده، منذ أن أعلن في عام 1925 أنه ذاهب لبسط أحكام الشريعة الإسلامية في مهبط الوحي (مكة)، وقد وضعه هذا الإعلان أمام التزام مسبق تجاه وضع قانوني لم يكن قد تقرر بعد، إلا أن الإعلان كان يعكس إرادة تحقيق الالتزام تجاه الأماكن المقدسة، مع تحمل كافة التبعات في مواجهة مختلف مراكز القوى في الدائرتين الإسلامية والعالمية.انظر:

جمال محمود حجر،" إنهاء الملك عبد العزيز للامتيازات الأجنبية في الحجاز 1926 – 1927" الدارة ، العدد 1، السنة 10 (1984)

[196←]

الأخوان محمد وشوكت علي اللذان يعرفان بـ Ali Brothers من زعماء حركتي الجامعة الإسلامية Pan-Islamisim والخلافة الإسلامية Khilafat Movement في الهند، كان من بين أهدافهما توحيد الشرق

لمواجهة الاستعمار الأوربي، كانا يعملان ضد بريطانيا في الهند منذ عام 1919حين عقدا مؤتمر الخلافة، وكانا يعملان ضد الملك عبد العزيز في الحجاز، وأظهرا معارضتهما له في المؤتمر الإسلامي الأول، الذي عقد في مكة عام 1926.

[197←]

E5409/367/91, F.O.371/11442; Jeddah Report (Aug.1926)

ولمزيد من المعلومات عن مواقف المعارضة الهندية انظر :المنار، العدد 27(1926-1927) ص 548 – 555 و634 – 640 و 713 – 714؛ وانظر أيضا أم القرى، العدد 93، في 24 سبتمبر؛ والعدد 98، في 30 أكتوبر؛ والعدد 99، في 5 نوفمبر؛ والعدد 101، في 19 نوفمبر 1926؛ والعدد 109، في 14 يناير 1927؛ وانظر أيضا:

Oriente Moderno, no.7 (1927) p.136

[198←]

E5409/367/91, F.O.371/11442 Jeddah Report (Aug.1926)

[199←]

See: Armitage, H.St.J.B., “King Abd Al-Aziz and The English Connection: Captain William Shakespear and His Successors”, www.darah.org,

النشر الإليكتروني لكتاب :المملكة العربية السعودية في مائة عام، دارة الملك عبد العزيز الرياض (تمت زيارة الموقع في ديسمبر 2007)؛ انظر أيضا:

Carruthers, D., “Captain Shakespear’s Last Journey”, The Geographical Journal, LIX, nos 5&6, May&June, 1922.

[200←]

انظر :هاري سنت جون فيلبي، "سياسة بريطانيا في الجزيرة العربية 1919- 1926"، تقديم وترجمة وتعليق: جمال محمود حجر ، الدارة ، العدد2 ، السنة 29 (1424 هـ)

[201←]

تركت بريطانيا القوى المحلية في شبه الجزيرة العربية تصنع مستقبلها بأيديها، وكشفت لها تجربة الحرب العالمية (الأولى) وما بعدها عن هذه الحقيقة، رغم أنها كانت القوة الكبرى الوحيدة صاحبة النفوذ هناك، بعد أن أبعدت فرنسا شمالا إلى سوريا، وانذرت إيطاليا أن تبتعد عن البحر الأحمر جنوبا، ووضعت نهاية للدولة العثمانية، وبذلك بدا المد البريطاني نحو شبه الجزيرة العربية كاسحا.ورغم نجاح بريطانيا في الوصول إلى تلك النهاية على مستوى الصراع الدولي، إلا أنها لم تنجح في حسم الصراع على المستوى الداخلي، وتركت لعناصر الصراع المحلية أن تحسم الأمر لصالح الأقوى فيها، وبذلك نجح عبدالعزيز آل سعود في حسم الصراع الداخلي لصالحه.

[202←]

من المعروف أن السياسة البريطانية كانت تسعى منذ الحرب العالمية (الأولى) إلى اجتذاب العناصر المحلية القوية في شبه الجزيرة العربية إلى جانبها في الحرب العالمية الأولى، ولم يكن عبد العزيز آل سعود في الرياض وقتئذ أكثر من واحد من تلك الخيارات المطروحة، التي أدركت فيها أنها راهنت على الجواد الخاسر حين ساندت الشريف حسين ضد عبد العزيز.

[203←]

انظر :هاري سنت جون فيلبي، "سياسة بريطانيا في الجزيرة العربية 1919- 1926"، مرجع سابق.

[204←]

حافظ وهبة مصري، ولد عام 1889، تعلم بالأزهر، عمل بالصحافة، وخدم في صحف "اللواء" و"الأهرام" و"الهلال العثماني" وغيرها.وهو من انصار حركة الجامعة الإسلامية في القاهرة واستانبول والهند.اعتبره الإنجليز عنصرا مناوئا لهم بسبب نشاطاته في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى.عمل ناظر مدرسة في الكويت (1915-1920) ثم عمل مستشارا لعبد العزيز آل سعود (1923) وحضر مؤتمر الكويت.كان أول وزير مفوض سعودي إلى بريطانيا وهولندا (1930- 1948) ثم سفيرا للمملكة العربية السعودية في لندن (1948- 1956).كان أحد مستشاري عبدالعزيز خلال مفاوضات بحرة (1925) وجدة (1927 و 1928).كلف بمهمة خاصة إلى الكويت في عامي 1927 و 1929.له ثلاثة كتب :1- خمسون عاما في جزيرة العرب (1935) 2- جزيرة العرب في القرن العشرين (1960) 3- أيام العرب (1964)

[205←]

اشتغل جوردن بالعمل القنصلي في الليفانت عام 1919 وفي استانبول (1920-1924) وفي بورسعيد (1924-1925) ثم عمل وكيلا سياسيا وقائما بأعمال القنصل في جدة (1925-1926) أهلته خبرته بشؤون الشرق الأوسط أن يرافق الأمير فيصل في زيارته لانجلترا. وبعد عودته شارك في الإعداد لمعاهدة جدة التي وقعت في عام 1927. وظل يتنقل في العمل الدبلوماسي إلى أن بعث به مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا في جدة في الفترة من 1943-1945.

[206←]

Jordan to F.O.11 Aug 1926, E5409/367/91, F.O.371/11442; Jeddah Report (Aug.1926) E4735/11/91, F.O.371/11431;

وحول العلاقات السعودية الروسية انظر :جمال محمود حجر، الحجاز في استراتيجية الدعاية السوفيتية (إسطنبول، مركز التاريخ العربي للنشر، 2019).

[207←]

Ibn Saud to Jordon, 15 Aug.1926, E5285/7/91, F.O.371/11432

[208←]

F.O.to Jordan, 16 Aug.1926, E4836/180/91, F.O.371/11438

[209←]

Jordan (Jeddah) to F.O., 11 Aug.1926, E4735/7/91, F.O.371/11431

[210←]

جمال محمود حجر،" إنهاء الملك عبد العزيز للامتيازات الأجنبية في الحجاز 1926 – 1927"، الدارة، العدد 1، السنة 10 (1984)

[211←]

Jeddah Report, Sept.1926, E6016/367/91, F.O.371/11442;

انظر كذلك أم القرى، العدد 90 ، 3 سبتمبر 1926.

[212←]

جمال محمود حجر،" إنهاء الملك عبد العزيز للامتيازات الأجنبية في الحجاز 1926 – 1927".

[213←]

راجع مناورات الملك عبد العزيز السياسية في التعامل مع الدول الكبرى في :جمال محمود حجر، الحجاز في استراتيجية الدعاية السوفيتية (إسطنبول، مركز التاريخ العربي للنشر، 2019).

[214←]

F.O.to Jordan, 16 Aug.1926, E4836/180/91, F.O.371/11438

[215←]

F.O.to C.O.& I.O.16 Aug.1926, E4735/7/91, F.O.371/11432

[216←]

Acting Consul Meyers to Sir Austin Chamberlain, Jeddah Report , Sept.1926, E6016/367/91, F.O.371/11442

[217←]

ذكرت ماريانا علي رضا في مقالها عن حياة الملك فيصل: إنه كان في إنجلترا في أغسطس 1926، وصحتها: أنه كان هناك آخر سبتمبر وأول أكتوبر من العام نفسه.قارن ما ذكرناه هنا مع:

Alireza, Marianne, “The Late King Faisal: Life, Personality and Methods of Government”.

[218←]

الدكتور عبدالله الدملوجي :موصلي، تعلم في إستامبول، خدم في الجيش التركي، حول ولاءه لعبد العزيز آل سعود عندما ضم الإحساء في عام 1913. استدعاه عبد العزيز إلى الرياض عام 1915، حيث عينه لاستقبال الضيوف الأجانب نظرا لمعرفته باللغتين الإنجليزية والفرنسية، شارك في مؤتمر العقير في العام نفسه، وقع إتفاقية العقير نيابة عن عبدالعزيز آل سعود، عين في عام 1926 أول مدير للشئون الخارجية، رافق الأمير

فيصل في رحلته إلى إنجلترا وأوروبا في عام 1926.شارك في المناقشات البريطانية السعودية التي انتهت بتوقيع معاهدة جدة 1927. انتهت خدمته للملك عبدالعزيز وعاد إلى وطنه الأم في عام 1928.

[219←]

خلال فترة غياب الدملوجي تولى الشيخ يوسف ياسين المسؤول عن الإعلام ومحرر جريدة " أم القرى" أمر الشئون الخارجية.والشيخ يوسف ياسين سوري من مواليد 1890، كان تلميذا لرشيد رضا، وناظر مدرسة في القدس، ورئيس تحرير جريدة "الصباح.خدم مع الملك حسين وأولاده فيصل وعبد الله.دعي لمقابلة عبد العزيز آل سعود في عام 1923، لبى الدعوة وساند التوجهات السلفية.عين سكرتيرا سياسيا للملك عبد العزيز وصاحبه إلى الحجاز.عمل نائبا لعبد الله الدملوجي.

[220←]

See: Record of Conversation on 11 Oct.1926 between Amir Faisal and the Sec.of State for Foreign Affairs, Documents on British Foreign Policy (D.B.F.P.) 1919-39, (ser 1A, ii, 1968) pp.824-26

[221←]

“There is nothing so permanent as the temporary of the East”, see: De Gaury, Gerald, Faisal: King of Saudi Arabia, p.48.

[222←]

من ذلك رحلة جوية فوق لندن، أو زيارة إلى مزرعة الخيول العربية الأصيلة في كرابت بارك Crabbet Park Stud للوقوف على نسل الخيول العربية الأصيلة هناك، وهي سلالة أحضرتها من حائل قبل خمسين عاما ليدي آن بلنت وزوجها ويلفريد، ونقل السعوديون ما بقي منها إلى الرياض بعد ضم حائل في عام .1921 وليدي آن بلنت Ann Blunt، هي حفيدة لورد بيرون Lord Byron وزوجة الشاعر ولفريد سكاون بلنت Wilfrid Scawen Blunt وهي أول امرأة إنجليزية تعتبر البدو من بين أصدقائها.كانت مغرمة بالخيول العربية الأصيلة، أسست مع زوجها الإسطبل الشهير للخيول العربية في كرابت بارك Crabbet Park الذي ظلت ابنتهما ليدي ونتورث (الشاعرة والرحالة) Lady Wentworth تحتفظ به حتى عام 1931، أي إنه كان في سنواته الأخيرة حين زاره الأمير فيصل عام 1926.روت آن الكثير من حكاياتها عن رحلتها إلى حائل في كتابها "القصد إلى بلاد نجد" حين رافقت زوجها ويلفريد سكاون بلنت في شتاء عام 1878 – 1879 في رحلة من دمشق إلى حائل.انظر:

" Early Women Travelers in Arabia ", The Asiatic Review , Miss Christable Draper, vol.xxvii (1931);

وانظر: عبد العزيز عبد الغني ، " آن الإنجليزية " مجلة تراث ، العدد 13 (1999)، وترجم كتابها:Pilgrimage to Nejd محمد غالب بعنوان : رحلة إلى بلاد نجد (الرياض ، دار اليمامة ، 1978).وانظر:

Gerald, Faisal: King of Saudi Arabia, p.48.De Gaury,

[223←]

, 4 Oct.1926 The Times

[224←]

يعتبر ميرزاشاه أحمد مؤسس حركة الأحمدية (القاديانية) التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر(1889) في البنجاب، وقد أعلن ميرزاشاه نفسه المسيح المنتظر، أو المهدي المنتظر، وهو إدعاء باطل أكده المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مكة عام 1974.

[225←]

, 4 Oct.1926 The Times

[226←]

أم القرى، العدد 97، 22 أكتوبر 1926. انظر أيضا.

, 2, 4 Oct.1926; The Times

[227←]

"Faisal was made an honorary Knight Commander of the Order of St.Michael and St.George", see: Williams, K., Ibn Saud, the Puritan King of Arabia, (London, 1933)

[228←]

, Gerald, Faisal: King of Saudi Arabia, p.49. De Gaury

[229←]

Jeddah Report , Nov.1926, E7077/367/91, F.O.371/11442

[230←]

Ibid.

[231←]

. Ibid

[232←]

من المعروف أنه من غير المسموح به لغير المسلمين الدخول إلى مكة المكرمة أوالمدينة المنورة.

[233←]

. Ibid

[234←]

, See :British Draft Treaty for Jordon's Guidance during his negotiations with Ibn Saud Draft Treaty presented by the King of the Hejaz on December 1926, F.O.371/11438;

December 4, 1926, F.O.371/12244

[235←]

: The Text of The Treaty of Jeddah, 20 May 1927, F.O.371/12245 See

[236←]

انظر :جمال محمود حجر: "مشروع جور لإعادة تنظيم الإدارة البريطانية في الشرق الأوسط عام 1920"، في كتاب المؤلف :القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين (الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، 1989) ص 159-189.

[237←]

فؤاد حمزة من أصل سوري، تعلم في كلية البعثة التبشيرية في بيروت، ولديه معرفة جيدة باللغة الإنجليزية فضلاً عن العربية، اتهم بالتآمر على الإدارة البريطانية في فلسطين عام 1921، وهرب منها إلى مصر.وفي عام 1926 دعاه الملك عبد العزيز ـ بناء على توجيه من الشيخ يوسف ياسين القائم بإدارة الشئون الخارجية وقتئذ ـ للعمل في خدمة حكومة الحجاز ـ نجد.ساهم منذئذ في كل المفاوضات التي جرت بين بريطانيا والملك عبد العزيز.وفي عام 1929 تحمل مسؤولية إدارة الشئون الخارجية، ولم تحل الشكوك السياسية التي دارت حوله في الماضي من جهة بريطانيا دون التعاون معه. ويعتبر من أنجح العناصر التي أدارت الشئون الخارجية للملك عبد العزيز آل سعود، انظر:

Ryan to Warner, 15.July, 1930; High Comm.Palestine to C.O., 4.Sept.1930, E5169/4191/91, F.O., 371/14482.

[238←]

يعتبر بيرد Stonehewer – Bird من العارفين بشئون منطقة البحر المتوسط، فهو ينتمي إلى مدرسة الليفانت الدبلوماسية، وخدم في بوخارست وبلجراد في الفترة من 1918 إلى 1923، ثم نقل إلى الرباط قائمًا بأعمال القنصل هناك، وفي عام 1925 – 1926 شغل منصب القنصل العام، وظل كذلك إلى أن نقل إلى جدة في أبريل 1927، حيث عمل وكيلاً سياسيًا وقنصلاً حتى عام 1930، حين نقل إلى الدار البيضاء.انظر:

The Foreign Office List.

[239←]

, Dec.1928, E489/94/91; Jeddah Report, Jan.1929, E1028/49/91, Jeddah Report F.O.731/13728.

[240←]

The Foreign Office List.

[241←]

Minute by Rendel, 14.May.1928, E2271/317/91, F.O.371/ 13008.

[242←]

شغل جاكينز H.G.Jakins منصب قائم بأعمال الوكيل والقنصل في جدة في فترات ثلاث متقطعة من سبتمبر إلى نوفمبر 1927، ومن أكتوبر إلى ديسمبر 1928، ومن مارس إلى مايو 1929.

[243←]

ينتمي بوند W.L.Bond إلى مدرسة الليفانت الدبلوماسية، عمل نائبًا للقنصل البريطاني في كريت 1918- 1919، ثم نائبًا للقنصل في استانبول في العام التالي، ثم نائبًا للقنصل في المغرب 1921- 1923، ثم في طنجة 1923 -1925، ثم رقي إلى درجة القنصل، فالقنصل العام 1926- 1928.وحين نقل إلى جدة في 13 يونيه 1929، عين قائمًا بأعمال الوكيل السياسي والقنصل.ولكنه صار في ديسمبر 1929 أول قائم بالأعمال لبريطانيا إلى أن تم تعيينه الوزير البريطاني في جدة.انظر:

The Foreign Office List

[244←]

.By G.Rendel, 7.May 1929, "Appointment of Mr.Bond and Credentials for Memo H.M.Agent at Jeddah", E2404/821/91, F.O.371/13734.

[245←]

.Bond on 16.June 1929", Bond to Hederson A., "Address Delivered to Ibn Saud by Mr 19 June 1929, E3456/821/91, F.O.371/13734.

[246←]

.By Rendel, 12.Dec.1929, "Proposed Raising of Status of H.M.Agency at Memo Jeddah to that of A Legation", E6497/821/91, F.O.371/13734.

[247←]

Bond to F.O., 19.June, 1929; Fuad Hamza to Bond, 18.June 1929, E3459/821/91, F.O.371/13734; Hafiz Wahba to F.O.24.June, 1929, E3252/821/91.F.O.371/13734.

[248←]

u, Black List Relating to Exract from Eastern Mediterranean Special Intelligence Burea Sheikh Hafiz Wahba, War Office to Foreign Office 6.Oct., 1930, E5402/151/91, F.O.371/14464; F.O.Memo.By C.F.Warner, 28.Aug.1930, E4713/433/91, F.O.371/14468.

[249←]

عمل أوليفانت Oliphant.L كاتبًا في وزارة الخارجية اعتبارًا من عام 1903، ثم رقي إلى وظيفة القائم بأعمال السكرتير الثالث في السلك الدبلوماسي عام 1905. ثم عمل في استانبول وطهران في الفترة من 1906-

1911، وفي عام 1920عمل مستشارًا بوزارة الخارجية.وفي عام 1928، عمل مساعدًا لوكيل وزارة الخارجية، وقد ساهم في صنع أحداث هذا البحث عندما كان يشغل الوظيفة الأخيرة، انظر:

The Foreign Office List.

[250←]

Minute by Oliphant, 27.June, 1929, E3252/821/91, F.O.371/13734.

[251←]

E3459/821/91, F.O.371/13734.

[252←]

Philby to Hamza, 12.Nov, 1929 Philby Papers, Box 16, File 4.

[253←]

Minute by Oliphant, 27.June, 1929, op.cit.

[254←]

Ibid.

[255←]

Ibid.;

وانظر تطور هذه الأفكار في مذكرة وزارة الخارجية البريطانية التالية:

Memo.By F.O."Propsed Establishment of Full Diplomatic Relations between Ibn Saud and Great Britain", 13.Nov, 1929, E5909/821/91, F.O.371/13734.

من المفهوم أن كلاً من هندرسون وأوليفانت وراندل قد شارك في إعداد هذه المذكرة.

Documents on British Foreign Policy, D.B.F.P.No.485.PP.817-818, Vol.VI.

[256←]

F.O.to C.O., 9.July 1929, E3252/821/91, F.O.371/13734.

[257←]

Minute by Oliphant, 27.June, 1929, op.cit.

[258←]

I.O.to F.O., 19.July, 1929, E3643/821/91, F.O.371/13734.

[259←]

Minute by F.O., 1.Aug., 1929, E3857/821/91, F.O.371/13734.

[260←]

من بين القضايا التي أهملت الحكومة البريطانية أن ترد فيها على الملك عبد العزيز ,ذكر فؤاد حمزة هذه المواقف:

- في يونيه 1929 طلب حمزة رسميًا ونيابة عن الملك رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي في جدة إلى مستوى المفوضية ولم يتلق ردًا حتى نوفمبر 1929.
- في مايو 1929 عقد مؤتمر مشترك لمناقشة قضايا الخليج ولم تفعل بريطانيا شيئًا.
- في يناير 1929 لم ترد إنجلترا على طلب الملك عبد العزيز عقد معاهدة تجارية مع بلاده.

[261←]

Philby to Dalton, 7.Nov., 1929 Philby Papers, Box 16, File 1.

[262←]

Ibid.

[263←]

Ibid.

[264←]

Philby to Hamza, 12.Nov., 1929 Philby Papers, Box 16, File 4.

[265←]

Ibid.

[266←]

Memo.By Rendel, 12.Dec., 1929, E6497/821/91, F.O.371/13734.

[267←]

F.O.Memo.16.Sep., 1929, E4451/2137/91, F.O.371/13736.

[268←]

Note by Rendel, 13.Dec., 1929, F.O.to Bond, 17.Dec., 1929, E6340/821/91, Henderson to Bond, 20.Dec., 1929, E6626/821/91, F.O.371/13734.

[269←]

K16647/2735/216/1925, F.O.371/13008.

[270←]

Minute by Rendel, 14.May, 1928, E2271/317/91, F.O.371/13008.

[271←]

The Foreign Office List.

[272←]

Bond to Hamza, 18.Jan, 1930, E874/334/91, F.O.Minute, 3.Feb.1930, E595/33/91, F.O.371/14468.

[273←]

Faisal to Bond, 27.Jan., 1930, E874/334/91, F.O.371/14468

[274←]

Philby to Dalton, 17.Jan., 1930.Philby Papers, Box, 16, File 1.

[275←]

Ibid.

[276←]

Philby to Dalton, 14.April, 1930.Philby Papers, Box, 16, File 1.

[277←]

Philby to Dalton, 14 April, 1930.Philby Papers, Box, 16, File 1,

تختلف هذه الرسالة في مضمونها عن سابقتها بالرغم من أنها تحمل نفس الرقم، ونفس التاريخ، ولذلك أشرنا إليها بكامل تفاصيلها دون اختصار.

[278←]

Ryan to Henderson, 9.May, 1930, E2695/334/91, F.O.371/14468.

[279←]

Ibid.

[280←]

لم يكن للملك عبد العزيز حتى ذلك الوقت بيت مناسب في جدة، وكان وظفي الجمارك، الذي يقال أنه جمع مالاً وفيرًا من وظيفته:

[281←]

Ryan to Henderson, 18.May, 1930.E3039/334.91, F.O.371/14468.

[282←]

Ibid.

[283←]

Ibid.

[284←]

Lord Liyod to F.O., 26.April, 1929, Memo.By Rendel, 2.May, 1929, E2137/2137/91, F.O.371/13735.

[285←]

Memo.By Rendel, 6.July, 1929, E3490/2137/91, F.O.371/13736.

[286←]

The Daily Telegraph, 3.Sept., 1929.

[287←]

Extract from Eastern Mediterranean Special Intelligence Bureau, Black List Relating to Shaikh Hafiz Wahba, War Office to F.O., 6.Oct., 1930.E5402/151/91, F.O.371/14464, F.O.371/14464, E4713/334/91, F.O.371/14468.

[288←]

Bond to F.O.28 Jan., 1930; F.O.to Bond 4.Feb., 1930.E523/334/91, F.O.371/14468.

[289←]

Jeddah Report, Feb., 1930.E1955/92/91, F.O.371/14460.

[290←]

F.O.to Sir P.Loraine Cairo, 2.July, 1930, E3494/334/91, F.O.371/14468.

[291←]

Ryan to Henderson, 1.July 1930, Ryan to Henderson, 28.July, 1930, E4049/334/91, F.O.371/14468.

[292←]

F.O.Memo, 28.Aug., 1930, E4713/334/91, Loraine Cairo to F.O.5.Aug, 1930, E4184/334/91, F.O.371/14468.

[293←]

Ryan to Henderson, 22.July, 1930, E4309/4309/91, F.O.371/14483.

[294←]
كان أعضاء البعثة الدبلوماسية في المفوضية السعودية بلندن هم :حافظ وهبة ـ وزير مفوض، ومحمود أفندي رياض ـ سكرتير أول، والدكتور يوسف سلامة ـ سكرتير ثان.انظر :فؤاد حمزة :البلاد العربية السعودية، الرياض، مكتبة النصر الحديثة، 1936، ص 122.

[295←]
انظر الفصل السابق

[296←]
الفصل الحالي هو المرحلة الخامسة من مراحل تاريخ نشأة قنوات الاتصال وتطورها بين بريطانيا وعبد العزيز آل سعود، أما المراحل الأربع السابقة، فقد سبق أن تناولناها في دراسات مستقلة.

تعالج المرحلة الأولى قنوات الاتصال بين بريطانيا والملك عبد العزيز في الفترة من 1903 إلى 1913.وتعالج المرحلة الثانية التطور الذي طرأ على قنوات الاتصال في الفترة من 1914 إلى 1925. أما المرحلة الثالثة فتعالج خطوة أكثر تقدمًا في التمثيل السياسي والقنصلي بين الطرفين في الفترة من 1926 إلى 1928، والمرحلة الرابعة تعالج تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين خلال عامي 1929 و1930، وهي دراسة منشورة في :حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد 12 (1989) :

[297←]
Rayan to Henderson, 22.July, 1930, E4309/4309/1, F.O.371.14483.

[298←]
الأولى كانت في 8 مايو 1930، أي بعد تسلم ريان لعمله بيومين اثنين. والثانية كانت في يومي 17 ,18 مايو ، عندما صاحب حمزة الملك أثناء استقبال ريان رسميًا في الحجاز. والثالثة كانت فيما بين 27 و30 مايو، وكانت زيارة عاجلة. والرابعة كانت فيما بين 7 و 12 يونيو بصحبة الملك.والخامسة كانت في الفترة من 11 إلى 18 يوليو بدون الملك.

[299←]
جمال محمود حجر: الحجاز في الأزمة المالية العالمية 1929 -1933، (مركز التاريخ العربي، 2020).

[300←]
Memo.By Rayan on The Situation in the Hejaz – Najd as Affects H.M.G., 23, Feb.1932, E1010/640/25, F.O.371/16022; Rayan private Papers, Middle East Centre, Oxford University>

[301←]
Ryan to Henderson, 22.July, 1930, op.cit.

[302←]

Ryan to Henderson, 11.Aug., 1930, E4657/4309/91, F.O.371/14483.

[303←]

Jeddah Report, May and June, 1923, E3903/1197/25, F.O.371/16024.

[304←]

Ryan to Henderson, 11 Aug., 1930, op.cit.

[305←]

Fuad Hamza to Hope – Gill, 16.Dec., 1930; Faisl to Ryan, 18.Dec., 1930, E282/282/25, F.O.371/15292.

[306←]

كانت مديرية الشئون الخارجية قد تأسست في عام 1926 بعد ضم الحجاز. وكان أول من تولى إدارة الشئون الخارجية هو الدكتور عبد الله الدملوجي وهو من أصل عراقي عمل إلى جانب الأتراك، وحين ضم عبد العزيز آل سعود الإحساء، ودخل في خدمته، وساهم في كثير من المفاوضات التي أجراها عبد العزيز مع البريطانيين منذ ذلك الوقت وحتى عام 1938 حين اعتزل الخدمة.وقد شغل الشيخ يوسف ياسين وهو من أصل سوري إدارة الشئون الخارجية بعد اعتزال الدملوجي، وبالتالي فهو لم يكن بعيدًا عن الشئون الخارجية.أنظر. فؤاد حمزة :البلاد العربية السعودية (الرياض :مكتبة النصر الحديثة، 1936) ص 118.

[307←]

Ryan to Rendel.2.Nov., 1930, E545/282/25; Ryan to F.O., 31.Jan., 1931, E1057/282/25, F.O.371/15292.

[308←]

جمال محمود حجر، الحجاز في الأزمة المالية العالمية 1929- 1932 (مركز التاريخ العربي للنشر، 2020)

[309←]

حافظ وهبة: خمسون عامًا في جزيرة العرب، (القاهرة: 1960)، ص 95، 96:

[310←]

Ryan to Henderson, 20.June 1931, E3542/2237/25, F.O.371/15292.

[311←]

Record of Audiences with Ibn Saud on 14 and 17 June, 1931, Enclosure III, Ryan to Henderson 20.June 1931, op.cit.

[312←]

Conversation with Fuad Bey Hamza on June, 13.1931, Enclosure I, Ryan to Henderson 20.June, 1931, op.cit.

[313←]

Silverfarb, D., "The British Government and The Khurmah Dispute, 1918-1919".Arabian Studies, V (1979) PP.37-60.

[314←]

جمال محمود حجر، الحجاز في استراتيجية الدعاية السوفيتية1924- 1938 (مركز النشر العربي 2019)

[315←]

Conversation with Fuad Bey Hamza on June 13, 1931, op.cit.

[316←]

وكانت مسألة الرق من بين المسائل الشائكة التي عكرت صفو العلاقات البريطانية السعودية، فبريطانيا كانت ترى أنها بتحرير العبيد إنما تقوم بدور حضاري، بينما يرى الملك عبد العزيز أن الأسلوب الذي تريد بريطانيا إتباعه في هذا المجال فيه شبح الامتيازات الأجنبية في الأراضي المقدسة، وفيه انتقاص من سيادة بلاده وحريتها.انظر :جمال محمود حجر، " إنهاء الملك عبد العزيز للامتيازات الأجنبية في الحجاز 1926 – 1927" الدارة ، العدد 1، السنة 10 (1984):

[317←]

Conversation with Fuad Bey Hamza on June 13, 1931, op.cit.

[318←]

جمال محمود حجر: الحجاز في استراتيجية الدعاية السوفيتية 1924- 1938.

[319←]

Conversation with Fuad Bey Hamza on June 13, 1931, op.cit.

[320←]

Conversation with Fuad Bey Hamza on June 13, 1931, op.cit.

[321←]

Further Conversation with Fuad Bey, June 16, 1931, Enclosure II, Ryan to Henderson, 20.June, 1931, E5342/2237/25, F.O.371/15299.

[322←]

Ibid.

[323←]

Ibid.

[324←]

Ibid.

[325←]

Ibid.

[326←]

Ibid.

[327←]

Ibid.

[328←]

Conversation with Fuad Bey Hamza on June 13, 1931, op.cit.

[329←]

Record of Audience With Ibn Saud on June 14 and 17, 1931, Enclose III, Ryan to Henderson, 20 June, 1931, E3542/2237/25, F.O.371/15299.

[330←]

Ibid.

[331←]

Ibid.

[332←]

Ibid.

[333←]

Ibid.

[334←]

Ryan to Henderson, 20.June 1931, E5342/2237/25, F.O.371/15292.

[335←]

Ibid.

[336←]

Harris, J.H., "Slavery, World Abolition", The Contemporary Review, CXLII (1932) p.309.

[337←]

“Slavery and the Making of an Article in the Anglo-SaudiHagar, Gamal Mahmoud, Treaty of Jeddah 1927”,   in:

لطيفة سالم (محرر)، دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر مهداة إلي الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص 43- 61

[338←]

جمال محمود حجر :"نهاية الامتيازات الأجنبية في الحجاز 1926 – 1927"، في كتاب المؤلف :القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنيين التاسع عشر والعشرين.الفصل السابع.

[339←]

برقية من الأمير فيصل إلى حافظ وهبة في 5 فبراير 1933، منشور في :حافظ وهبة: خمسون عامًا في جزيرة العرب، 96.

[340←]

برقية من الأمير فيصل إلى حافظ وهبة في 5 فبراير 1933، المرجع السابق، ص 98، 99.

[341←]

Memo.On Conversation between Oliphant and Wahba, 15.Feb.1932, E888/640/15, F.O.371/16022.

[342←]

Memo.By Ryan, 29.Feb., 1932, E1038/640/25, F.O.371/16022.

[343←]

انظر: النص الإنجليزي لمذكرة وزير الخارجية في:

Simon to Wahba, 21.March 1932, e1038/640/25, F.O.371/16022;

وانظر الترجمة العربية لذات المذكرة منشورة في :حافظ وهبة، مرجع سابق، ص 100.

[344←]

l. Simon.Kathleen, Slavery (London: 1930)

[345←]

حافظ وهبة :مرجع سابق، ص 103.

[346←]

Wahba to Simon, 5 April.1932, Ryan's Private Papers, VI/8 St.Antony's College, Oxford University.

[347←]

Rendel to Wahba, 12 April.1932, Ryan's Private Papers, VI/8 St.Antony's College, Oxford University.

[348←]

Memo.By Oliphant on Conversation with Hafez Wahba, 12.March, E1422/640/25, F.O.371/16022; F.O.to Hope – Gill, 8 April.1932, E1686/640/25, F.O.371/16022.

[349←]

F.O.to Hope – Gill, 2 April.1932, E1494/1494/15, F.O.371/16026.

[350←]

Jeddah Report, Jan., Feb., and March, 1932, F.O.371/16024.

[351←]

Minute by Warner (F.O.) 21.April.1932.Minute by Warner (F.O.) 9May.1932, E2216/1494/25, F.O.371/16026.

[352←]

Meeting With the Hejaz – Najd Delagtion Held at the F.O.on 9.May.1932, E2403/1494/25, F.O.371/16026.

[353←]

Ryan to Henderson 7.June.1932, E3216/640/25, F.O.371/16022.